أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين

إعداد

دكتور/ أحمد عبدالعزيز عيسى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة دمنهور

دكتور/ فايزة محمد ملوك

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة دمنهور

فهرس الموضوعات

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. والحمد لله على كل حال. فالدراسات التى بين أيدينا تتناول موضوعات مهمة فى تاريخ أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وهذه الموضوعات هى التى رسمت تاريخ أوروبا فى تلك الفترة وما بعدها. ويشتمل هذا الكتاب على ثمانية موضوعات أولها الثورة الصناعية فى أوروبا فى القرن التاسع عشر فى إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وفى بدايته تم التعرض لماهية الثورة الصناعية، والتى أحدثت تغيراً هائلاً فى وسائل الصناعة بسبب التوسع فى استخدام الآلات، وهو مما أدى لتقدم أوروبا وسيادتها فى هذا المجال فهى من أهم الأحداث التاريخية. ثم يتطرق الحديث بعد ذلك عن الثورة الصناعية فى إنجلترا، والأسباب التى جعلت إنجلترا تتصدر تلك الثورة، وهى أسباب سياسية، واقتصادية واجتماعية، مما كان له أثر بالغ على تلك النواحى، كما شهدت فرنسا وألمانيا تطورًا صناعيًا ملحوظًا، وإن لم يظهر فى الأخيرة بصورة واضحة إلا بعد عام ١٨٧١.

أما الفصل الثانى فيدور حول المؤتمرات الدولية التى عقدت من ١٨١٤ – ١٨٢٢. أى التى أعقبت سقوط نابليون بونابرت. وكان أول تلك المؤتمرات مؤتمر فيينا ١٨١٤- ١٨١٥، حيث تم التعرض فيه لأوضاع أوروبا قبل عقد المؤتمر وموقفها من فرنسا، واختيار النمسا كمقر للمؤتمر وأسباب ذلك، ثم التطرق بعدها لأعمال المؤتمر ومقرراته والهدف منها تقليم أظافر فرنسا، ثم معاهدة باريس الثانية، ثم التحالف الرباعى، وبعد ذلك الحلف المقدس، والذى قام على أساس دينى، وأهم الانتقادات الموجهة إليه، بعدها تمت الإشارة لتقييم مؤتمر فيينا، وهل نجح فى إقرار السلام فى أوروبا. وبعد ذلك تم التعرض لنظام المؤتمرات التى أعقبت مؤتمر فيينا لتسوية المشكلات بين الدول الأوروبية وهى أكس لاشابل ١٨١٨، وكارلسباد ١٨١٩، وتروباو ١٨٢٠، وليباخ ١٨٢١، وأخيراً فيرونا ١٨٢٢.

ويدور الفصل الثالث حول المسألة الشرقية وحرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦) وفيه تم تعريف المسألة الشرقية وارتباطها بالدولة العثمانية، وموقف كل من روسيا وإنجلترا وفرنسا، ومعالجة موضوع الأماكن المقدسة بفلسطين وحصول فرنسا على امتياز بحقها فى حماية تلك الأماكن، وموقف روسيا الرافض لذلك، ثم الحديث بعد ذلك عن بعثة منتشيكوف وما كانت تحمله فى جعبتها، ثم يتطرق الحديث عن الموقف الدولى من المسألة الشرقية مثل موقف روسيا، إنجلترا، وفرنسا، النمسا، وبيدمونت، ولما لم ينته الأمر إلى شئ وقعت الحرب بين روسيا، والدولة العثمانية وتدخلت إنجلترا، وفرنسا، وبيدمونت لمساندة الدولة العثمانية، وظهر تفوقًا للحلفاء على روسيا، فكان مؤتمر باريس ١٨٥٦ الذى نص على احترام استقلال الدولة العثمانية، وتعهد الأخيرة بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين، وإعلان حياد البحر الأسود، وحق الدولة العثمانية فى إغلاق مضيقى البوسفور والدردنيل فى وجه السفن الحربية، علاوة على تعديل الحدود بين تركيا وروسيا، وقد ترتب على هذه الحرب نتائج منها تحطيم التحالف بين روسيا والنمسا.

والفصل الرابع، يتحدث عن الوحدة الإيطالية، وظهور القوميات فى أوروبا وكيف ظهرت إيطاليا موحدة عام ١٨٧٠، وفى هذا الفصل تم التعرض لأوضاع إيطاليا قبل قيام الوحدة، وكيف أنها كانت مقسمة إلى دويلات، وكيف كانت هناك محاولات لإقامة الوحدة إلا أنها باءت بالفشل تمثلت فى قيام بعض الثورات أشهرها ثورة ١٨٤٨. ويستمر الحديث بعد ذلك عن العوامل التى ساعدت على قيام الوحدة الإيطالية. ومنها جغرافية إيطاليا، وعدم احتوائها على عناصر غريبة، علاوة على شعور الإيطاليين بالمجد، والفخار، وبعدها تم التعرض للصعوبات التى واجهت الوحدة، ومنها تسلط النمسا على إيطاليا، والتفكك الاقتصادى، والتفاوت الطبقى، ثم يأتى الحديث بعد ذلك عن

الخطوات التمهيدية للوحدة ومنها الجمعيات السرية، والثورات التى قامت فى الفترة من ١٨٢٠- ١٨٣١، ثم جهود جوزيبى ماتزينى فى تدعيم فكرة الوحدة، ثم جهود الكونت كافور فى هذا الصدد. ومدى مساهمة فرنسا فى الوحدة عن طريق استعانة إيطاليا بها، ووقوع الحرب النمسوية الإيطالية وموقف فرنسا منها، ثم تخلى فرنسا عن مساندة إيطاليا لأنها رأت أن وجود النمسا أفضل لها من إيطاليا، فعملت على التوفيق بين النمسا وإيطاليا، ويستمر الحديث بعد ذلك عن جهود الإيطاليين فى إتمام الوحدة إلى أن تمت عام ١٨٧٠ على يد

فيكتور عمانويل، وأصبحت روما عاصمة لإيطاليا. والوحدة الألمانية كانت عنوان الفصل الخامس وفيه تم التعرض لأثر مؤتمر فيينا على طبيعة المشكلة الألمانية، فقد فرض هذا المؤتمر حين عرضت عليه المشكلة الألمانية بإنشاء اتحاد جرمانى تشترك فيه جميع الدول الألمانية أو المقاطعات الألمانية الخاضعة لحكومات غير جرمانية، وقد ضم هذا الاتحاد الإمبراطورية النمسوية أيضًا، ولكن هذا الاتحاد كان عديم الفعالية نظرًا لتسلط النمسا، ثم يتطرق الحديث بعد ذلك عن بسمارك وبرنامجه من أجل تحقيق الوحدة الإيطالية، وكيف ساهمت بعد ذلك مشكلة شلزويج وهولشتين فى تصميم بسمارك على هدفه الرامى لتحقيق الوحدة، على الرغم من أنه كان هناك تقارب نمساوى بروسى حول هاتين الدوقيتين، ثم تغير الموقف بعد ذلك، ووقعت الحرب البروسية النمساوية، وفى تلك الحرب هزمت النمسا

على يد بسمارك، فى موقعة سادوفا عام ١٨٦٦. وتدخلت فرنسا لعقد الصلح بين الطرفين على أساس صلح براغ والذى جاء من أهم بنوده ضم شلزويج وهولشتين لبروسيا، وضم البندقية لايطاليا، بعدها وقعت الحرب البروسية الفرنسية بهدف إتمام الوحدة، والتى انتهت بسحق فرنسا وهزيمتها، وعلى أثر ذلك كانت شروط معاهدة فرانكفورت ١٨٧١ وفيه فرضت شروط مذلة على فرنسا كانت من ضمن الأسباب التى أدت لقيام الحرب العالمية الأولى.

أما الفصل السادس فيتعلق بالمشكلة الشرقية ومؤتمر برلين ١٨٧٨، وفيه تم تناول طبيعة المشكلة الشرقية المرتبطة بالدولة العثمانية بسبب الصراع بين الشرق الإسلامى وأوروبا الصليبية، وضعف الدولة العثمانية، والصراع الروسى النمساوى على وراثة الدولة العثمانية، وموقف إنجلترا التى كانت تتبع سياسة المحافظة على بقاء الدولة العثمانية، ثم يتطرق الحديث بعد ذلك عن الحرب الروسية العثمانية وأسبابها ثم توقيع معاهدة سان استيفانو بين الطرفين، وموقف إنجلترا بالذات منها، ثم يستمر الحديث بعد ذلك إلى أن عقد مؤتمر برلين ١٨٧٨، والذى دعى إليه بسمارك، ويلاحظ أن مواد معاهدة برلين تشمل المملكة البلغارية، واعتراف الدول باستقلال الدولة العثمانية، وكذلك الصرب، وأكدت استقلال رومانيا، والصرب، والجبل الأسود، وأنشأت بلغاريا، علاوة على التوفيق بين مصالح الدول الكبرى فى البلقان، كما تم تنفيذ سياسة الاستصلاح والتعويض.

والفصل السابع يرسم صورة من صور العلاقات الدولية فيما يعرف بالمحالفات والوفاقات الدولية (١٨٧٩ - ١٩٠٧) منها التحالف الثلاثى بين ألمانيا وروسيا والنمسا (١٨٧٩- ١٨٨٢) فقد كانت هناك أهداف مشتركة تجمع تلك القوى منها عدم إدخال أى تغيير على أوروبا، واستمرار الوضع الراهن، وكذلك معالجة التطورات الناشئة فى منطقة البلقان، وفى عام ١٨٩١ تم توقيع التحالف الثنائى بين روسيا وفرنسا، والذى كانت له دوافع اقتصادية، وسياسية، أما الوفاق البريطانى اليابانى سنة ١٩٠٢ الذى نص على اعتراف إنجلترا بمصالح اليابان فى كوريا، واعتراف اليابان بمصالح إنجلترا فى الهند، كما اتفقت الدولتان على أنه إذا حدثت حرب بين إحداهما ودولة ثالثة فإن الأخرى تلزم جانب الحياد. أما إذا دخلت الحرب ضدها دولة رابعة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تبادر إلى مساعدة حليفتها، وبالنسبة للوفاق البريطانى الفرنسى ١٩٠٤ الذى نص أهم بنوده على اعتراف إنجلترا بمصالح فرنسا فى مراكش واعتراف فرنسا بمصالح إنجلترا فى مصر وهو الأمر الذى أثار حفيظة ألمانيا، أما الوفاق البريطانى الروسى عام ١٩٠٧، فكان الدافع له رغبة روسيا فى البحث عن أصدقاء لها خاصة بعد

هزيمتها أمام اليابان ١٩٠٥، وقد نص الاتفاق الروسى البريطانى على تسوية المشاكل الاستعمارية خارج القارة الأوروبية، واعترفت روسيا بمصالح إنجلترا فى الخليج العربى ووعدت إنجلترا بتسهيل السبل لفتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية، كما أصبحت أفغانستان تحت حماية إنجلترا.

والفصل الثامن والأخير يتناول الحرب العالمية الأولى ونتائجها (١٩١٤- ١٩١٨) وفيه تم التعرض لأسباب الحرب، وهى أسباب غير مباشرة ومباشرة، فمن الأسباب غير المباشرة المشكلة المراكشية، وحروب البلقان، وسباق التسلح البحرى بين إنجلترا وألمانيا، والتنافس الاقتصادى بين الدول الصناعية الكبرى، علاوة على ظهور الحركات القومية فى أوروبا، أما السبب المباشر للحرب فهو اغتيال ولى عهد النمسا فى سراييفو عاصمة البوسنة، وعلى أثر ذلك اندلعت الحرب بين الحلفاء (إنجلترا - فرنسا - روسيا - إيطاليا - اليابان) ودول الوسط (ألمانيا - النمسا والمجر - الدولة العثمانية) ثم يتطرق الحديث بعد ذلك إلى أحداث الحرب، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية

إليها عام ١٩١٧ عقب انسحاب روسيا بسبب قيام الثورة البلشيفية، أما نتائج الحرب فكان أهمها مؤتمر الصلح بفرساى ١٩١٩، والذى تم فيه تسوية العديد من المشكلات، وتعمدت فرنسا اذلال ألمانيا، انتقامًا منها لما فعلته ازاءها فى معاهدة فرانكفورت، كما نشأت فكرة عصبة الأمم، علاوة على نتائج الحرب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

وفى النهاية نرجو من الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد

الفصل الأول

الثورة الصناعية فى أوروبا فى القرن التاسع عشر (إنجلترا – فرنسا – ألمانيا)

أولاً- ماهية الثورة الصناعية.

ثانيا- الثورة الصناعية فى إنجلترا.

ثالثًا- الثورة الصناعة فى فرنسا.

رابعًا- الثورة الصناعية فى ألمانيا.

الفصل الأول
الثورة الصناعية فى أوروبا فى القرن التاسع عشر
(إنجلترا - فرنسا - ألمانيا)

أولاً- ماهية الثورة الصناعية:

يقصد بالثورة الصناعية ما ظهر فى الأزمنة الحديثة من تغير هائل فى وسائل الصناعة وإنتاجها بسبب التوسع فى استخدام الآلات التى يحركها البخار والقوى الطبيعية الأخرى، إذ نتج عن ذلك نتائج خطيرة عديدة كالقضاء على الصناعات اليدوية المنزلية، وقيام المصانع الكبير، واحتشاد السكان فى المدن، وتركزت الصناعة فى مناطق معينة، هذا فضلاً عن زيادة الإنتاج الصناعى زيادة عظيمة بسبب سهولته وسرعته ورخصة.

وليس من المبالغة أن نقول إن الثورة الصناعية أهم حادث تاريخي منذ ظهور الإنسان على الكرة الأرضية، بسبب تعدد نتائجها الخطيرة التى لم تكن مقصورة على دول معينة، وإنما شملت جميع سكان الأرض[i]:

١- زيادة وحدة العالم: بسبب القضاء على المسافات والتحسن العظيم فى طرق المواصلات فى البحر والبحر، مما أدى إلى زيادة الأسفار، وكثرة ارتباط الدول بعضها ببعض اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، وظهور وحدة العالم لأول مرة فى التاريخ، بحيث صار العالم شبيهًا بجسم الإنسان الذى يتأثر جميعه بما يتأثر به أصغر عضو من أعضائه.

٢- زيادة ثروة العالم: بسبب التحسين العظيم فى الإنتاج الزراعى والصناعى ورواج التجارة الدولية، ونتج عن ذلك أن زادت ثروة الأفراد والدول زيادة لم يسبق لها مثيل، وتعددت الخبرات وكثرت السلع بدرجة هائلة، وشعر العالم لأول مرة فى التاريخ بأزمة اقتصادية مستحكمة بسبب وفرة الانتاج وصعوبة تصريفه، وقد كان العالم قبل الثورة الصناعية يعانى مشكلة الانتاج وعدم وفائه بالحاجة، ولكنه أصبح يعانى مشكلة الاستهلاء نظرًا لعجزه عن استهلاك كل ما ينتجه بسرعة كافية.

٣- زيادة سكان العالم زيادة سريعة مطردة فى جميع الدول على الإطلاق، بدليل قيام المدن الكبيرة التى يحتشد فيها ملايين الأنفس فى مساحة ضيقة، واستعمار السهول الواسعة فى الأمريكتين، وسكنى الصحارى التى تتوافر فيها المعادن كصحراء شيلى وصحراء غرب استراليا.

٤- زيادة تقدم العلوم والمدنية: بدليل انتشار التعليم العام فى جميع الدول الكبرى، وارتفاع مستوى المعيشة فيها، ورقى الذوق العام والثقافة عند الجماهير. ويعزى ذلك إلى كثرة الاختلاط بين الناس بفضل تحسن المواصلات وإلى تقدم الطباعة وكثرة المطبوعات ورخصها، كما يرجع إلى الرغبة العظيمة فى تقدم الاختراع وتسخير قوى الطبيعة لمنفعة الإنسان، ولذا كثر الاهتمام بالتعليم العالى، وبالتقدم فى العلوم العملية كالهندسية والكيمياء والطبيعة.

ثانيًا- الثورة الصناعية فى إنجلترا

كانت انجلترا أسبق دول العالم فى الثورة الصناعية، فقد ظهرت فيها تلك الثورة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فى حين أنها لم تظهر فى فرنسا إلا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، وفى ألمانيا فى الربع الثانى منه، وفى بقية الدول بعد ذلك. وقد جنت إنجلترا من جراء أسبقيتها فى الصناعة فوائد عظيمة[ii]:

١- اكتسابها خبرة واسعة فى الصناعة بسبب طول ممارستها لها، فاستطاعت أن تصل إلى مرتبة عالية فيها وصارت قادرة على إنتاج أنواع متعددة من المصنوعات المتقنة الغالية الثمن، والتى يصعب على الدول الحديثة العهد بالصناعة أن تنتج مثلها.

٢- اكتسابها ثروة طائلة بسبب الأرباح الكبير التى جنتها من التجارة الخارجية فى وقت كانت فيه إنجلترا الدولة الصناعية الوحيدة فى العالم، ولذا نعمت بظرف لم يسبق لدولة أن نعمت به من قبل، ولا ينتظر أن تنعم به دولة فى المستقبل، أى خلو الأسواق من المنافسة وتعطشها لاستهلاك المصنوعات البريطانية مهما كثرت كميتها. فلا عجب أن كانت إنجلترا حتى الحرب العالمية الأولى أعظم الدول الدائنة فى العالم، وكانت لندن أكبر الأسواق المالية والتجارية.

٣- اكتساب مصنوعاتها سمعة حسنة نظرًا لكثرة رواجها وطول تعود المستهلكين على شرائها، حتى كأن مجرد وصف الأقمشة بكونها إنجليزية معناه أنها جيدة.

وكان لإنجلترا أسبقية فى الصناعة عن باقى الدول نجملها فيما يلى[iii]:

١- تجمع رؤوس الأموال فيها بسبب ممارستها للتجارة الخارجية منذ القرن السادس عشر، ولا يخفى ما للأموال من الأهمية العظيمة فى إنجاح المشروعات الاقتصادية أو إخفاقها، وبخاصة فى مبدأ الثورة الصناعية حيث كان من اللازم تشجيع الاختراع وتسهيله ماليًا، واستثمار نتائجه عمليًا. وكان إنشاء بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤ عاملاً كبيرًا فى تسهيل الحصول على رؤوس الأموال وتنظيم الأعمال الاقتصادية.

٢- توافر الأيدى العاملة، لأن ما امتازت به إنجلترا من الحرية السياسية والدينية وعدم التعرض للغزو منذ أمد مديد، ساعد على تزايد سكانها وجعلها ملجأ للعناصر المضطهدة فى أوروبا، لاسيما الفلمنكيون فى الأراضى المنخفضة، والهيوجنو فى فرنسا. وقد امتازت تلك العناصر بنشاطها وحدة ذكائها ومهارتها الصناعية، ولذا أنشأت فى إنجلترا صناعات كثيرة كالمنسوجات الحريرية والتيلية والورق والأوانى الخزفية، ولم تخل صناعة فى إنجلترا من الاستفادة من تلك الزيادة القيمة فى عدد العمال ومهارتهم.

٣- حرية العمل وحسن تنظيمه بسبب ضعف النقابات الطائفية والميل إلى تركيز الصناعات فى مناطق معينة اقتصادًا للوقت والنفقات. فمنذ القرن السابع عشر أخذ كثيرون من كبار المشتغلين بالصناعات المعدنية وصناعة المنسوجات الصوفية بمبدأ المركزية فى الصناعة والتوسع فى الانتاج، فامتلكوا المواد الخام والآلات اللازمة للصناعة، واستخدموا عددًا كبيرًا من العمال تحت إشرافهم، وكان ذلك نواة لنظام المصانع الكبيرة الذى ظهر فيما بعد.

٤- كثرة الأسواق التى تتعامل معها إنجلترا، وكان أغلبها فى الأمبراطورية البريطانية، لذا ضمنت إنجلترا عند قيام الصناعة الحديثة فيها الحصول على الخامات اللازمة لها، وعلى الأسواق التى تصرف فيها مصنوعاتها. وكان ذلك من أكبر العوامل المشجعة على قيام الصناعة وتقدمها.

٥- نوع المصنوعات البريطانية، فكان أكثرها من السلع التى تطلبها الجماهير، وامتازت ببساطة صنعها وسهولة إنتاجها بواسطة الآلات بكميات كبيرة، وذلك بعكس المصنوعات الكمالية التى تخصصت فيها فرنسا، والتى كان من المتعذر إنتاجها أو استهلاكها بكثرة.

٦- أسبقية إنجلترا فى الاختراع، فإن التغير العظيم الذى حدث فى وسائل الصناعة بسبب ظهور الآلات الجديدة قام على عاتق المخترعين البريطانيين الذين وضعوا أساس الثورة الصناعية فى جميع نواحيها، وتركوا لغيرهم من المخترعين فى إنجلترا وغيرها من الدول شرف متابعة العمل والبناء على ذلك الأساس.

وكانت الاختراعات التى أخذت فى الظهور تباعًا منذ منتصف القرن الثامن عشر كالحلقات المتعددة فى سلسلة واحدة وذلك من حيث شدة ارتباطها بعضها ببعض وشملت تلك الاختراعات جميع الحياة الاقتصادية فى الدولة كالزراعة والصناعة ووسائل النقل، ولكن عنيت بوجه خاص بصناعة المنسوجات وصناعة التعدين، ولذا كان التقدم فى هذين الفرعين من الصناعات أظهر منه فى غيرهما فى بداية الأمر. ومن أهم ما يلفت النظر أن صناعة المنسوجات القطنية كانت أكثر الصناعات استفادة من ذلك التطور الجديد، ونظرًا لحداثة

عهدها فى إنجلترا وسهولة تغيير الوسائل الصناعية فيها دون التعرض للضرر أو الخسائر الكبيرة، فى حين أن صناعة المنسوجات الصوفية كانت أقدم صناعات إنجلترا وأكبر دعامة لثروة البلاد وتجارتها، ولذا كانت محاطة بتقاليد كثيرة هملت على مقاومة كل تغيير خوفًا من نتائجه غير المضمونة. ولهذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية أسرع من تقدم صناعة المنسوجات الصوفية، وزادت صادرات إنجلترا من المنسوجات القطنية على صادراتها من المنسوجات الصوفية لأول مرة سنة ١٨٠٢، واستمرت تلك الزيادة فى إطراد حتى اليوم[iv].

وكان قيام المصانع الكبيرة أهم النتائج المباشرة للثورة الصناعية، فعلى الرغم من أن المصانع كانت معروفة فى إنجلترا منذ القرن السادس عشر، فإنها اختلفت كل الاختلاف عن المصانع التى ظهرت فيما بعد، نظرًا لصغرها وقلة إنتاجها واختلاف العلاقة فيها بين العمل والآلات. ففى عصر الصناعة اليدوية كان العامل سيد الآلة لأنه استطاع تحريكها وتوجيهها كيفما أراد. أما بعد الثورة الصناعية فقد صارت الآلات قادرة على الحركة السريعة من تلقاء نفسها وأصبح العامل خادمًا للآلة وأقل منها أهمية فى الإنتاج. ولا ريب أن هذا التغير الكبير فى علاقة العمال بالآلات من أخطر نتائج المخترعات الحديثة، ومن أجله تستحق الثورة الصناعية أن تلقب بهذا الاسم، والتى كان لها مميزات[v]:

١- زيادة نفوذ أصحاب الأموال المشتغلين بالصناعة، لأنهم أصبحوا مسيطرين على أهم العناصر اللازمة للإنتاج وهى المواد الخام ومبانى المصنع وآلاته والقوى المحركة فيه فى حين أن أهمية العمال كعنصر من عناصر الانتاج نقصت إلى الحد الأدنى، لأنهم صاروا لا يملكون من عناصر الانتاج سوى اليد العاملة والمعلومات الفنية اللازمة.

٢- تتحول الصناعة إلى النظام الرأسمالى، لكثرة ما تطلبته من الأموال اللازمة لامتلاك الآلات والخامات والمصانع والقوى المحركة.

٣- انحطاط مستوى الصناع من الوجهة الفنية. لأن التوسع فى استخدام الآلات واتباع مبدأ تقسيم العمل جعل نصيب العامل فى الإنتاج ضئيلاً ومملا، ولم يترك له مجالات لإظهار مواهبه الفنية.

٤- احتدام الخلاف بين العمال وأصحاب العمل، نظرًا لانقطاع الصلة المباشرة بينهم وتضارب مصالحهم. ولذا صارت العلاقة فيما بينهم قائمة على الأنانية والعداء بدلا من التعاون لخدمة المصلحة المشتركة، وأصبح العمال يعنون بتقليل الانتاج وإنقاص ساعات العمل وزيادة الأجور، فى حين يعنى أصحاب العمل بعكس ذلك تمامًا لكى تزيد أرباحهم.

أما عن نتائج الثورة الصناعية فعندما حلت سنة ١٧٢٥ كانت أغلب الاختراعات المهمة قد ظهرت فى انجلترا وأخذت الصناعة بعد ذلك فى التقدم بخطى واسعة، فاستقرت فى نظامها وتخلصت تدريجيًا من مساوئ الانقلاب الخطير الذى عانته منذ حوالى سنة ١٧٦٠، ولذلك بدأت النتائج غير المباشرة للثورة الصناعية فى الظهور تباعًا، وما زالت فى سبيل الظهور حتى اليوم. والحق أن تلك النتائج لم تترك ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى إنجلترا إلا غيرتها تغييراً جوهريًا. ولذا كانت تلك النتائج أعظم وأجل فى خطورتها وفى مدى تأثيرها من نتائج الثورة الفرنسية فى فرنسا[vi].

فالنتائج الاجتماعية ظهرت فى: ارتفاع مستوى المعيشة، و نتج عن ذلك أن ارتفعت أجور العمال تدريجيًا ونقصت ساعات عملهم نقصًا واضحًا، وتخلص العمال من أنواع الإرهاق والاستبداد التى خضعوا لها فى بداية الثورة الصناعية، وذلك فضلاً عن توسع العمل أمامهم وزيادة عدد المشتغلين بالصناعة والمساهمين فى مكاسبها، ولذا زادت القوة الشرائية عند أكثرية السكان زيادة عظيمة، وفى الوقت الذى تقدمت فيه الصناعة تقدما كبيراً وأخذت فى إغراق الأسواق بسلعها المتعددة الأنواع والمتناقصة الأثمان. فلا عجب إذن أن شهد القرن التاسع عشر تقدمًا لم يسبق له ميل فى مستوى المعيشة عند عامة الشعب، حتى أصبح الفقير ناعمًا بما كان أبناء الطبقة المتوسطة بل الغنية عاجزين عن الحصول عليه فى العصور السابق. وكذلك تقدم المدنية.

فانتشر التعليم العام، وارتفع مستوى المعيشة فيها وتقدمت العلوم على اختلاف أنواعها، مما أدى إلى زيادة الثقافة العامة والرفاهية، وظهور التقدم الواضح فى جميع نواحى الحياة وفى جميع طبقات المجتمع، بعد أن كان ذلك مقصورًا على طبقة الأغنياء والمتعلمين. ولا جرم أن هذا التفسير المادى للمدنية هو الأرجح، إذ أن عدم تقدم العالم تقدمًا كبيرًا من الوجهة الأدبية أو الدينية يقابله عظيم من الوجهة المادية والعلمية، ولذا أصبح أهم ما يميز الرجل المتمدين عن غيره كثرة حاجياته واتساع معلوماته، وهى كلها من نتائج الثورة الصناعية.

وأخيرًا كثرة الإصلاحات الاجتماعية، كان من نتائج قوة اتحاد العمل وانتشار التعليم العام وارتفاع مستوى المعيشة فى إنجلترا عقب الثورة الصناعية أن عظم اهتمام الحكومات البريطانية على اختلاف أحزابها بشئون الإصلاحات الاجتماعية، حتى أصبح الفقير فى تلك البلاد ينال من الرعاية والمساعدة أكثر مما يناله فى أغلب الدول الأخرى، وصارت الأمة تعلمه وتعالج أمراضه مجانًا، وتشيد الملاجئ العديدة لإيواء العجزة والمعوزين، وتمنح العاطلين والمسنين معاشات وإعانات مالية، وتنظم بالقوانين العديدة علاقة العمال بأصحاب الأعمال لكى تمنع الإرهاق وتوظيف الأطفال والنساء فى الصناعة إلا بشروط معينة.

أما عن النتائج الاقتصادية فقد تلخصت فى: جنت إنجلترا من جراء أسبقيتها فى الصناعة ثروة طائلة يصعب تقديرها وإن كان من السهل الاستدلال عليها فى كل مظهر من مظاهر الحياة فى تلك البلاد. ولا يقصد بالثروة مجرد النقود المكدسة فى خزائن الحكومة والمصارف والأفراد فحسب، وإنما تشمل أيضًا أنواع الثروة الحقيقية التى تزيد فى أثمان البلاد ومقدرتها على الانتاج، كالمصانع والمناجم والسفن والمرافئ وطرق المواصلات الممهدة.

علاوة على زيادة نفوذ رجال المال: فأصحاب الثروات النقدية الكبيرة ينقسمون إلى فريقين: فريق يوظف أمواله فى الأعمال الاقتصادية المختلفة كانتاج السلع وتصريفها وتأدية الخدمات المتعددة للمجتمع كوسائل النقل والفنادق، ويعرف هذا الفريق باسم أصحاب رؤوس الأموال. وفريق أخر يتاجر فى النقود على اعتبارها سلعة، ولا يساهم فى الأعمال الاقتصادية بطريقة مباشرة، وإنما يتخصص فى إقراض المشتغلين بها ما يحتاجون إليه من النقود، ويسمى هذا الفريق باسم رجال المال أو الممولين. وقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة نفوذ هذين الفريقين زيادة عظيمة، ولكنها غير متساوية فى الحالتين، إذ بينما أصبح أصحاب رؤوس الأموال مسيطرين سيطرة تامة على الصناعة والمشتغلين بها، لامتلاكهم أهم عناصر الانتاج الصناعى، إذا بفريق رجال المال يسيطر على سياسة الدولة المالية وعلى أصحاب رؤوس الأموال أنفسهم. وذلك لأن جميع الأعمال الاقتصادية الكبيرة تقوم على أساس الاقتراض، ولأن نشاط الانتاج الصناعى ورواج التجارة الداخلية والخارجية يتوقف قبل كل شئ على الثقة، وعلى سهولة الاقتراض أو صعوبته، وعلى مقدار النقود المتداولة وأسعار الفائدة الخ وليس بخاف أن ذلك كله يتوقف على سياسة رجال المال وميولهم، وعلى المصارف الكبيرة التى تعمل لمصحتهم وتقع تحت إشرافهم.

أما النتائج السياسية للثورة الصناعية فقد ظهرت فى زيادة قوة الدولة، فقد شغلت إنجلترا بسبب أسبقيتها فى الصناعة وتقدمها العظيم فى هذا الميدان مركزًا ممتازًا بين دول العالم منذ عصر نابليون، واستطاعت أن تحافظ على إمبراطوريتها الواسعة، وأن تزيد فى أملاكها أخيرًا على حساب الإمبراطورية الألمانية والعثمانية، نظرًا لسيطرتها البحرية التى كانت أحسن الوسائل للدفاع عن نفسها ومحاربة أعدائها أو محاصرتهم.

هذا بالإضافة إلى زيادة تدعيم الديمقراطية، كانت حكومة إنجلترا قبل قيام الثورة الصناعية دستورية شكلا واستبدادية فى الحقيقة، نظرًا لأن السلطة كانت محتكرة فى أيدى الأشراف وكبار الملاك، فكان البرلمان (مجلسا اللوردات والعموم) لا يمثل سوى الأغنياء ولا يعنى إلا بشئونهم. غير أن ما حدث فى أواخر القرن الثامن عشر من كثرة مهاجرة سكان الريف إلى المدن، ونقص أهمية الزراعة بالنسبة إلى الصناعة، وظهور قوة الرأى العام، جعل من اللازم تعديل نظام الحكم فى البلاد تعديلاً جوهريًا، وتم ذلك بطريقتين: أ- تعديل الدوائر الانتخابية تعديلاً تمشى مع ما حدث من تغيير كبير فى توزيع السكان، فبعد أن كانت أغلبية أعضاء مجلس العموم ممثلة للأقاليم الزراعية، صارت ممثلة للأقاليم الصناعية، ولذا زادت أهمية تلك الأقاليم ونالت من الحكومة ما كانت أهلاً له من العناية والمساعدة.

ب- توسيع حق الانتخاب، فأصبح أهم ما يشترط فى الناخب أن يكون بالغًا سن الرشد (٢١ سنة)، وألغيت جميع الشروط الخاصة بالثروة والتى حصرت حق الانتخاب فيما مضى فى طبقة صغيرة من الأمة. ولا تقتصر أهمية توسيع حق الانتخاب على أنه يضمن قيام الحكم النيابى على أساس واسع من قوة الرأى العام، وأن يكون البرلمان ممثلاً للأمة أحسن تمثيل، ولكنه يضمن أيضًا للطبقات الفقيرة والعاملة من اهتمام الحكومة ورعايتها نصيبا كبيراً يتناسب مع ما تملكه من قوة لتعضيد الحكومة أو خذلانها فى الانتخابات العامة، وبذا يكون ذلك الحق فى يد تلك الطبقات سلاحًا تهدد به الحكومة وتستخدمه وقت الحاجة للحصول على مطالبها. يضاف إلى هذا زيادة قوة الرأى العام.

لأن ذلك يتحقق بواسطة كثرة اختلاط الناس فيما بينهم، وبواسطة الدعاية المنظمة التى أهم وسائلها الدوريات، وكل ذلك من ثمرات الثورة الصناعية، فلولا الصناعة الحديثة لما احتشد السكان فى المدن احتشادًا كبيراً، ولما أمكن ظهور الجرائد التى نعرفها اليوم والتى تعتمد فى طبعها وورقها وأخبارهم على خدمات العلم والصناعة الحديثة، ولا ننسى أن رخص أسعار الجرائد، هو سبب كثرة تداولها وعظم نفوذها، يرجع قبل كل شئ إلى كثرة ما تكتسبه من الإعلانات التى تنشرها، وهذه أيضًا من نتائج الصناعة والتجارة الحديثة، ولذا كانت أغنى الجرائد الاعلانات أكبرها حجما وأرخصها ثمنًا وأكثرها تداولاً.

ولا تقتصر أهمية الجرائد على أنها لسان الرأى العام فحسب، لأنها فى الحقيقة معلمة الرأى العام فى الوقت نفسه، ولذا كانت قوة عظيمة فى الدولة.

وتعديل اتجاه السياسة الداخلية والخارجية. فأما السياسة الداخلية فقد اتجهت إلى نشر الإصلاحات الاجتماعية التى تعود بالفائدة على سكان المدن قبل غيرهم، كتحسين المساكن والمواصلات والصحة العامة، وتنظيم علاقة العامل بصاحب العمل وإنشاء الملاجئ والمستشفيات وإعانة العاطلين والعجزة، وكذلك خدمة الصناعة والمشتغلين بها بتخفيض نفقات المعيشة فى المدن، أما من وجهة السياسة الخارجية فقد أصبح غرضها الأول تشجيع تجارة انجلترا الخارجية بالاستعمار أو عقد المعاهدات التجارية أو الحصول على امتيازات اقتصادية، وصارت علاقة انجلترا السياسية بأية دولة أخرى قائمة على مقدار مساعدة تلك الدول أو معاكستها للتجارة البريطانية.

ثالثاً- الثورة الصناعية فى فرنسا

تأخر ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا عنه فى إنجلترا لأن تلك الثورة لم تلق ما لقيته فى إنجلترا من الظروف المساعدة على قيامها ونجاحها كتوافر رؤوس الأموال والأيدى العاملة والوقود، كما حرمت من الحرية الاقتصادية والسياسة التى كانت من أهم لوازمها. وقد عملت محاولات كثيرة فى أواخر القرن الثامن عشر لادخال الآلات والأنظمة الصناعية الجديدة فى فرنسا، فأقيم فيها أول مصنع لنسيج القطن على الطراز الحديث سنة ١٧٨٤، ولكن شدة مقاومة المستغلين بصناعة الغزل والنسيج اليدوية حالت دون التوسع فى تلك الخطة. كما أن كثرة الاضطرابات والحروب التى تعرضت لها البلاد فيما بين سنة ١٧٨٩ وسنة ١٨١٥ استنفدت ثروتها وقوتها وقضت على روح الثقة التى لا غنى عنها لقيام المشروعات الاقتصادية الكبيرة. وعلى الرغم من المساعدة القيمة التى منحها نابليون للصناعة الفرنسية بإتباعه سياسة النظام القارى لمحاربة تجارة إنجلترا، فإن تلك السياسة عرقلت تقدم الصناعة بقدر ما ساعدته، إذ حرمتها من استيراد الآلات الجديدة من إنجلترا والانتفاع بها فى إحياء صناعة البلاد، ولهذا استمر التقدم الصناعى بطيئًا فى ذلك العهد. ويعتبر ١٨٢٥ مبدأ لقيام الثورة الصناعية فى فرنسا، لأن إنجلترا فى تلك السنة رفعت الحظر الذى سبق أو وضعته على تصدير الآلات الجديدة إلى الخارج، فتمكنت فرنسا من التوسع فى استيرادها وتقليدها، واستطاعت صناعتها أن تتقدم بخطوات سريعة بعد ذلك. هذا فضلاً عن التغير العظيم الذى أصاب فرنسا بعد أن تمتعت بعشر سنوات من السلم وتمكنت من استرداد نشاطها وقوتها، وتخلصت من الأعباء الذى حل بها فى عهد نابليون، ولذا دبت الثقة فى النفوس واتجه أصحاب رؤوس الأموال إلى توظيف ثرواتهم فى الصناعات الجديدة والمساهمة فى أرباحها[vii].

نظرًا لفقر فرنسا فى المعادن نسبيًا كانت الصناعات الثقيلة والكبيرة الانتاج أقل أهمية من الصناعات الدقيقة والمحددة الانتاج، لأن الأخيرة تلائم ظروف البلاد الاقتصادية كما تلائم ماجبل عليه شعبها من سلامة الذوق وتقدير الفن والجمال. ولهذا امتازت فرنسا بصنع الكماليات وأدوات الترف التى لا يمكن انتاجها أو استهلاكها بكميات كبيرة، ونجم عن ذلك أن نظام المصانع لم ينجح تمامًا فى القضاء على الصناعة المنزلية فى فرنسا كما نجح فى إنجلترا، لأن الآلات لا تستطيع وحدها أن تقوم بانتاج المصنوعات الدقيقة التى تتطلب من العامل مهارة خاصة وذوقًا فنيًا راقيًا. وكانت صناعة التعدين والصناعات المعدنية أسبق من غيرها تأثرًا بالثورة الصناعية، أما صناعة المنسوجات فلم تتأثر بها إلا أخيرًا.

غير أن النهضة الصناعية لم تتقدم جديًا فى فرنسا إلا بعد قيام الجمهورية الثالثة سنة ١٨٧١، أى بعد أن استقرت الحالة السياسية فى البلاد وتقدم العلم والاختراع تقدمًا عظيمًا يلائم حاجات الصناعات الفرنسية الراقية، ويجعل الآلات قادرة على منافسة الأيدى العاملة فى صناعة المنسوجات الدقيقة. وقد ظهر فى فرنسا التخصص الإقليمى فى الصناعة كما فى إنجلترا فاشتهر حوض الرون بصناعة المنسوجات الحريرية (ليون)، وحوض اللوار الأعلى (سنت اتيين) بالصناعات المعدنية، والأقاليم الشمالية الشرقية (ليل) بصناعة المنسوجات الصوفية والقطنية، فى حين أن صناعة النبيذ وهى من أهم صناعات البلاد قامت فى جميع أحواض الأنهار الكبيرة فيها. وقد قدر أن نحو ٥٠% من مجموع العمال فى تسع مقاطعات فرنسية كانوا سنة ١٩٠١ مشتغلين بالصناعة دون الزراعة، وبلغت تلك النسبة فى المقاطعات الشمالية الشرقية٦٤%[viii].

وقد نحت فرنسا نحوًا خاصًا فى نظام الصناعة فيها وصارت بذلك مختلفة عن الدول الصناعة الأخرى، فبينما مالت الصناعة فى إنجلترا وألمانيا إلى زيادة التركز والتوسع، باندماج الشركات بعضها فى بعض وتضخم رؤوس الأموال وكثرة الانتاج، إذ نرى صناعة فرنسا قد مالت إلى الفردية اللامركزية، ولم يزد فيها عدد العمال المأجورين على ٥% بالنسبة إلى عدد أصحاب الأعمال، وكان وضع فرنسا الصناعى مميزًا للاعتبارات التالية:

١- ضمان النجاح فى صناعات الترف التى تخصصت فيها والتى يتعذر انتاجها فى المصانع الكبيرة.

٢- زيادة العدالة فى توزيع الثروة الأهلية لأن الأرباح الكبير الناتجة عن الصناعة تصل إلى عدد كبير من أبناء الأمة، بدلا من أن تكون مقصورة على طبقة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال.

٣- تمتع عدد كبير من السكان بنعمة الاستقلال فى العمل وما يصحب ذلك من فضائل الاقتصاد والنشاط والاعتماد على النفس، ولذا استفاد المجتمع من الناحية المعنوية فوائد جليلة.

٤- عدم تعرض فرنسا لكثير من مساوئ الثورة الصناعية التى تعرضت لها إنجلترا وألمانيا كشدة ازدحام السكان فى المدن وإرهاق العمل وسخطهم، واختلال التوازن فى توزيع السكان، واضمحلال الزراعة، وتركيز الثروة فى أيد قليلة.

غير أن فرنسا بسبب كثرة ما فيها من المصانع الصغيرة تلقى صعوبة فى مواجهة منافسة الدول الصناعية الأخرى التى تقوم فيها الصناعة على أساس الانتاج الكبير، ولكنها مع ذلك لا تتعرض لتلك المنافسة كثيرًا بسبب تخصصها فى صناعات الترف وتفوقها فيها بفضل نظامها الصناعى ومواهب شعبها الفنية. ولا ريب أن فرنسا أحسنت فى اختيار نظام الصناعة الذى يلائمها، وأنواع المصنوعات التى اشتهرت بها، لأنها بذلك صارت من أكثر الدول تمتعًا بالاستقلال الاقتصادى، وأقلها اعتمادًا على التجارة الخارجية، وإذا كانت قد حرمت نفسها من المزايا الكثيرة التى تنجم عن كثرة الإنتاج الصناعى ورواج التجارة الخارجية، فإنها فى الوقت نفسه صارت قليلة التعرض للأزمات الاقتصادية ومشاكل البطالة وغيرها من الويلات التى لم تنج منها دولة صناعية كبرى. على أن فرنسا ليست خلوا من الصناعات والشركات الكبيرة التى تضارع فى ضخامة رؤوس أموالها ووفرة انتاجها ما يوجد من أمثالها فى الدول الأخرى.

أما عن نتائج الثورة الصناعية فى فرنسا يتبين مما سبق أن نتائج الثورة الصناعية فيها لا تختلف عـن إنجلـترا قـد ظهـرت جميعًـا فى فرنسا ولكن بطريقة مخففة، وذلك نظرًا للاختلاف العظيم بين إنجلترا وفرنسا من حيث أهمية الزراعة لكل منهـا، ونظـام الصـناعة الـذى يميزها فإن كثرة سكان الريف فى فرنسا وقلة المصانع الكبيرة فيها وعدم ازدحام السكان فى المدن الصناعية ازدحامًا شديدًا لم يكن من شأنه أن يساعد على ظهور كثير من نتائج الثورة الصناعية المعروفة فى إنجلترا ظهورًا جليًا سواء أكان ذلك من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية[ix].

رابعًا- الثورة الصناعة فى ألمانيا

لم تظهر الثورة الصناعية فى ألمانيا إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر، ولذا كانت متأخرة عـن فرنسـا بنحـو عشرـين سـنة، وعـن إنجلترا بنحو ثمانين سنة. ويرجع ذلك التأخر إلى أسباب عديدة أهمها[x]:

١- قوة النقابات الطائفية فى ألمانيا إذ أنها بقيت قائمة وقوية، على الرغم من المحاولات الكثيرة لاضعافها أو إلغائها قبـل ذلـك الوقـت، فى حين أن تلك النقابات ألغيت فى فرنسا سنة ١٧٨٩ وكانت ضعيفة ومهملة فى إنجلترا منذ القرن السادس عشر. ففى عصر النهضة فى بروسيا عقب معركة "يينا" كان تحرير الصناعة من قيود تلك النقابات أحد الإصلاحات الاقتصادية المهمة التى قـام بهـا "شـتاين" و"وهـاردنبرج" ولذا صدرت عدة قوانين بين سنة ١٨٠٧ وسنة ١٨١١ وقضت بحرمان تلك النقابات من امتيازاتها وسيطرتها المطلقة على أغلب الصناعات، وبذلك ضعفت النقابات فى بروسيا بعد أن زالت الأغراض الأساسية التى بررت قيامها، وحدث مثل ذلك فى بقية أنحاء ألمانيا سواء أكانـت خاضعة لنابليون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. هذا ولم تشهد الصناعة تقدمًا ملحوظًا إلا بعد عام ١٨٧١ أى بعد إتمام الوحدة.

وكان توحيد الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ حادثًا اقتصاديًا كبيرًا بقدر ما كان حادثًا سياسيًا عظيمًا، فإن التقـدم الصـناعى البطـئ الذى سبق ذلك التاريخ بنحو عشرين سنة تحول إلى تقدم سريع جدًا بهر الأنظار وصار من أهم مظاهر تاريخ أوروبـا الحـديث. ويرجـع ذلك النجاح الفذ الذى أصابته صناعة ألمانيا بعد توحيد البلاد إلى القضاء على جميع العوامل التى عرقلته من قبل، وظهور عوامـل أخـرى بعيدة الأثر فى تشجيعه وتسديد خطاه ويتبين ذلك مما يأتى[xi]:

١- سمح تكوين الإمبراطورية الألمانية لألمانيا أن تتبع سياسة اقتصادية واحدة، رمت قبل كل شـئ إلى تشـجيع الصـناعة وإنهاضـها، فقد لعبت حكومة الإمبراطورية دورًا مهمًا بإزاء الصناعة ولم تبخل عليها بالإعانات الكبيرة والحماية الجمركية الشديدة، وأنشأت لخدمتها أسطولاً حربيًا وتجاريًا قويًا، وسخرت قناصلها فى نشر دعاية عظيمـة لهـا ودراسـة حاجـات الأسـواق البعيـدة وأذواق أهلهـا، ودخلـت فى ميدان الاستعمار لكى تحصل على ما تبقى من الأقاليم الغنية فى إفريقية والشرق الأقصى وجزائر المحيط الهـادى، وبالجملـة فـإن حكومـة الإمبراطورية قامت بكل أنواع المساعدة للصناعة اعتقادًا منها بأن تقدم الصناعة يزيـد قـوة الدولـة وثروتهـا ويرفعهـا إلى مصـاف الـدول العظمى.

٢- كان انتصار ألمانيا على فرنسا فى الحرب السبعينية قد زاد ثروة البلاد المالية والطبيعية زيادة كبيرة كان لهـا أكـبر أثـر فى تشـجيع الصناعية فيها، إذ أن ألمانيا استولت من فرنسا على غرامة حربية كبيرة مقدارها خمسة مليـار فرنـك، فـزادت رؤوس الأمـوال فيهـا زيـادة فجائية عظيمة، وتوافرت للصناعة الأموال اللازمة لتقدمها. كما أن ألمانيا استولت على إقليمى الألـزاس واللـورين وكانـا مـن أهـم أقـاليم فرنسا الصناعية، نظرًا لثروة اللورين فى الحديد والألزاس فى البوتاس. وبهذه الوسيلة زادت ثروة ألمانيا الطبيعية كما زاد انتاجها الصـناعى زيادة عظيمة، بقدر ما خسرت صناعة فرنسا خسارة كبيرة، واستمرت تعانى نتائجها الوخيمة حتى قيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤،

٣- توسع أسواق ألمانيا الداخلية بسبب عناية الحكومة بتسهيل المواصلات وتقليل نفقاتها، وبسـبب سرعـة تزايـد السـكان وارتفـاع مستوى معيشتهم وتقدم قوتهم الشرائية.

وقد نجم عما سبق أن أخذت صناعة ألمانيا فى التقدم بخطوات واسعة فى جميع النواحى، فمن زيـادة هائلـة فى النشـاط الصـناعى وانتاجه، إلى تدعيم الصناعات القائمة وتوسـيع نطاقهـا كصـناعات النسـيج والآلات، وإنشـاء صـناعات لا تقـل عنهـا أهميـة كالصـناعات الكهربائية والكيماوية. وقد صحب كل ذلك تفوق الصناعة على الزراعة تفوقًا حاسمًا، وقيام نظام المصانع على أنقاض الصـناعات المنزليـة الريفية، وكثرة هجرة السكان إلى المدن الصناعية، وميل الصناعة إلى التضخم والتركز، وتنظيم الإنتاج تحت سيطرة النقابات الانتاجية هذا ولا تختلف نتائج الصناعية فى ألمانيا فى كافة النواجى عن سابقتيها إنجلترا وفرنسا.

الفصل الثانى

المؤتمرات الدولية ١٨١٤ - ١٨٢٢

أولاً- مؤتمر فيينا ١٨١٤ - ١٨١٥

١- أوضاع أوربا قبل عقد المؤتمر.

٢- أعمال المؤتمر ومقرراته.

٣- معاهدة باريس الثانية.

٤- التحالف الرباعى.

٥- الحلف المقدس.

٦- تقييم مؤتمر فيينا.

ثانيًا- مؤتمر أكس لاشابل ١٨١٨

ثالثًا- مؤتمر كارلسباد ١٨١٩

رابعًا- مؤتمر تروباو ١٨٢٠.

خامسًا- مؤتمر ليباخ ١٨٢١.

سادساً- مؤتمر فيرونا

الفصل الثانى

المؤتمرات الدولية ١٨١٤ – ١٨٢٢

أولاً- مؤتمر فيينا ١٨١٤ – ١٨١٥.

١- أوضاع أوروبا قبل عقد مؤتمر

يعتبر مؤتمر فيينا الذى عقد فى ١٣ سبتمبر ١٨١٤ – ٩ يونيو ١٨١٥ أكبرالمؤتمرات الدولية التى شهدتها أوروبا فى تاريخها الحديث، وكان ذلك تنفيذًا لشروط معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤. وفى هذا المؤتمر احتكرت الدول العظمى فى أوروبا آنذاك سلطة صنع القرار واستبدت بالتصرف فى مستقبل الشعوب والحكومات الأوروبية. ولم تضع هذه الدول أى أعتبار لمبادئ الوحدة الوطنية أو الحركات القومية أو رغبات الشعوب، كما وضعت حدًا للتغيرات السياسية والاجتماعية التى تسبب الحكم الفرنسي ـ ومبادئ الثورة الفرنسية فى إيجادها. وكانت الأعمال العسكرية فى أوروبا قد بلغت ذروتها من الشدة والعنف، كما كانت النمسا قد بدأت تدخل فى مفاوضات مع فرنسا فى نوفمبر سنة ١٨١٣ بشأن الوصول إلى اتفاق فيما بينهما يضع حدًا للحروب القائمة خصوصًا وأن النمسا قد حاولت استغلال هزيمة نابليون فى الروسيا لكسب أفضل الشروط لإنهاء الحرب. وكانت شروطها تدور حول انسحاب القوات الفرنسية من جميع الأراضى التى احتلتها فى أوروبا فيما عدا بلجيكا والمنطقة المحصورة بين نهرى الراين والألب. ونظرًا لأزمة الثقة المتبادلة بين الطرفين فشلت المفاوضات فى البداية واستمرت الحرب. وكان نابليون يشعر رغم قوته بأنه فى حاجة إلى صلح مشرف يختتم به حياته عن طريق المفاوضة خصوصًا وأن كثرة الحروب التى خاضها قد أفقدته الصفوة المدربة من خيرة جنوده، وأن ما بقى لديه من قوات قد أنهكتها الحروب المتصلة، وإن فرنسا لم تعد قادرة على تزويد نابليون بكل ما يحتاج إليه من رجال وعتاد وأموال، فى نفس الوقت الذى كان فيه خصومه على استعدادًا لبذل المزيد من التضحيات للقضاء عليه.

وتكررت محاولة الصلح مرة ثانية فاقترح فى ذلك الوقت بأن تتخلى فرنسا عن كل الأراضى التى ضمتها إليها شرقًا وجنوبًا وشمالاً بما فى ذلك بلجيكا، وأن تقتصر حدود فرنسا على ما كانت عليه قبل الثورة وقد فشلت هذه المحاولة أيضًا كما فشلت سابقتها من قبل[xiii].

شدد الحلفاء هجماتهم على باريس واستطاعوا بعد معارك كثيرة من دخول باريس وإسقاط الحكومة الفرنسية، ولم يجد نابليون بدًا من التسليم، فرغبته فى مواصلة القتال قوبلت بفتور شديد من قواده العسكريين، واتضح له بأنه لم يصبح الآمر الناهى فى شئون فرنسا، وأن قواته قد ملت الحرب وآثرت الإخلاد إلى الهدوء والسكينة. أمام تلك الظروف القاسية التى أحاطت به تنازل للحفاء فى ٦ أبريل ١٨١٤ عن العرش، طالما كان هذا التنازل ضروريًا لسلامة فرنسا وأمنها ثم رحل منفيًا إلى جزيرة البا ليمضى ـ بقية أيام حياته محتفظًا بلقب الإمبراطور، وبعد سقوط نابليون برزت فى الأفق مشاكل متعددة كنتيجة لتلك الحرب الضروس التى اجتاحت أوروبا سنوات طوال، ولكن أبرز تلك المشاكل واعقدها مشكلة الفراغ الذى تختلف عن انهيار الحكم النابليونى فى فرنسا، واحتار الحلفاء فيمن يخلف نابليون فى الحكم، فالملكية القديمة قد قضى عليها، وذهبت مشبعة باللعنات والازدراء. كما أن نابليون قد سيطر أثناء حكمه لفرنسا على أجهزة الحكم والإدارة سيطرة تامة، ولم يكن ولاية شخصية فرنسية مهما علا مركزها وجود إلى جانب شخصية نابليون. ولهذا لم يكن من السهل على الحلفاء العثور على شخصية فرنسية تحل محل نابليون وتملأ هذه الفراغ الكبير الذى خلفه بنزوله عن عرش فرنسا. واجتمع ممثلو الدول المتحالفة للنظر فى أمر العرش الفرنسى، وكان أكثر المندوبين نشاطًا وقوة اسكندر قيصر الروسيا وكان يمثل بلاده فى الاجتماع ومثل تاليران فرنسا. وما رأى أعضاء المؤتمر منحصرًا فى حل تلك المشكلة عن طريقين: إما تثبيت ابن نابليون الطفل على عرش فرنسا ووضعه تحت الوصاية أو المناداة بأحد قواد نابليون ملكًا على فرنسا. وظلت المناقشات تدور حول هذين الحلين فترة من الزمن إلى أن استطاع تاليران من أن يوجه مناقشات الأعضاء نحو إعادة أسرة البربون إلى حكم فرنسا تمشيا مع الروح التى سيطرت على المؤتمر والتى كانت تنادى بمبدأ إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها كأساس لحل المشكلات التى تمخضت عن حروب نابليون. وقد صادف هذا الرأى هوى فى

نفوس الدول الملكية الاستبدادية مثل الروسيا والنمسا وبروسيا، إذ أن عودة الملكية إلى حكم فرنسا من جديد إنما يمثل انتصار الملكيات الاستبدادية على النظم الثورية التى جاءت بها الثورة. عادت الملكية إلى حكم فرنسا من جديد على أسنة رماح الحلفاء، ورغم إرادة الشعب الفرنسى، وجلس لويس الثامن عشر (شقيق لويس السادس عشر) على عرش فرنسا، كملك دستورى، ولكن هذا الدستور لم يمنح الشعب الفرنسى كل ما كان يصبوا إليه من حقوق، وظلت الروح الملكية الاستبدادية المستمدة من حق الملوك الإلهى فى الحكم تسيطر على الدستور الجديد[xiii].

وصل إلى سمع نابليون وهو بمنفاه أنباء الخلاف بين خصومه المجتمعين فى فيينا حول المسألة السكسونية البولندية، كما علم أيضًا أن الشعب الفرنسى لم يقابل الملكية الفرنسية العائدة بشئ من الارتياح، وأنه إذا ما حاول الحرب والعودة إلى فرنسا، فسيجد الشعب الفرنسى فى استقباله استقبال الغزاة الفاتحين. كل هذه الأمور دفعت نابليون إلى التفكير الجدى فى الحرب، وتم له ذلك ونزل على شاطئ فرنسا الجنوبى. وما أن علم الشعب الفرنسى بهذا النبأ حتى هب لاستقباله وهرع إليه جنوده القدامى وقواده الذين تخلوا عنه من قبل، ووجدت الملكية الفرنسية ومن ورائها الأشراف نفسها مضطرة إلى مغادرة فرنسا من جديد لأنها لم تكن تعتمد على شئ داخل البلاد، فلا الشعب يكن لها شيئًا من الحب أو التقدير، ولا الجيش الفرنسى موضع ولائها وإخلاصها.

وما أن علم أعضاء المؤتمر بنبأ فرار نابليون ودخوله أرض فرنسا إلا واضطربوا لذلك اضطرابًا شديدًا لا لأنهم كانوا يخشون لقاء نابليون أو يتوقعون هزيمتهم أمام قواته، وكان لأن هذه المغامرة سترغمهم على سفك المزيد من الدماء دون ما حاجة إلى هذا العمل. فمصير نابليون محتوم لأن قواته المترنحة أصبحت لا تقوى على مواجهة جيوش أوروبا الوطنية، وأن انتصارات مارنجو واوسترلتز وبينا لن تعود مرة ثانية، فجيوش أوروبا المرتزقة التى عرفها نابليون فى فتوحاته لم يعد لها وجود، وأن قوات أوروبا قد أصبحت على قدم المساواة مع قواته إن لم تفوقها فى العدد والعدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فنابليون قد عاد إلى فرنسا محاولاً استعادة ما كان له من مجد حربى وسلطة مطلقة فى فرنسا، ولم يكن الشعب الفرنسى مستعدًا فى ذلك الوقت لأن يقدم مزيدًا من التضحيات تفوق ما قدمه من قبل. وهذا بالإضافة إلى أن كره معظم الشعب الفرنسى لطريقة حكم نابليون الاستبدادية جعلته يفكر جليًا فى اتخاذ خطوت عملية لاسترضائه والحصول على تأييده. ولهذا - فبالرغم من التبعات العسكرية الجسيمة التى كانت ملقاة على كاهل نابليون فى ذلك الوقت - لم يتوان فى دعوة الأمة الفرنسية للاستفتاء على الدستور الجديد الذى قرر منحه لها والذى كان ينص على تشكيل مجلسين تشريعيين ينتخب الشعب أحدهما على أن تكون الوزارة مسئولة أمام مجلس البرلمان، ولو أن الشعب الفرنسى لم يتحمس لهذا الدستور الجديد إلا أن الأغلبية التى حصل عليها نابليون قد أضفت عليه الصفة الشرعية الدستورية. بدأ نابليون كعادته بمهاجمة أعدائه قبل أن يكملوا استعدادهم أو قبل أن يحكموا تكتلهم على أقل تقدير، فهاجم الجيش البروسى والإنجليزى وانتصر عليهما انتصارًا غير حاسم. وعندما أعيدت الكرة ثانية دارت الدائرة على قوات نابليون فهزم هزيمة ساحقة فى معركة ووتر لو فى ١٨ يونيو سنة ١٨١٥ - وسقطت بعد ذلك مدينة باريس، وبهذه النهاية تنقضى فترة حكم المائة يوم[xiv].

ومما لا شك فيه أن عودة نابليون مرة ثانية إلى حكم فرنسا ودخوله فى حرب مع أعدائه سيؤثر فى التسوية التى ستتم بين الحلفاء وفرنسا. وإذا كان أعداء فرنسا قد عاملوها فى أول الأمر بشئ من التسامح تسهيلاً لمهمة الملكية الفرنسية الجديدة وتدعيمًا لمركزها فى البلاد، وتمشيًا مع ما نادى به الحلفاء فى ذلك الوقت بأنهم كانوا يحاربون نابليون لا فرنسا، ولهذا يجب ألا يؤخذ الشعب الفرنسى بجريمة نابليون، وأن تقتصر العقوبات على نابليون وحدة دون إشراك الشعب الفرنسى معه. ولكن عودة نابليون وتأييد الشعب الفرنسى له هدم هذه النظرية،ووجد الحلفاء أنفسهم مدفوعين بدافع الانتقام إلى إشراك الشعب الفرنسى فى العقوبة لأنه ربط مصيره بنابليون. ولهذا فقد فرض على فرنسا دفع تعويض حربى قدره ٧٠ مليون فرنك فرنسى، وإلزامها بقبول ١٥٠ ألف جندى تحت قيادة ولنجتون كقوات احتلال. وكذلك حرمت فرنسا من كل التحف والنفائس التى جمعها نابليون فى حروبه المختلفة مع دول أوروبا. وفى ذلك الوقت بدأ الحلفاء يفكرون من جديد فى إعادة النظر فيمن يلى حكم فرنسا، وعاودتهم فكرة إسناد عرش فرنسا إلى نابليون الطفل مع فرض وصاية عليه، لحماية سياسة الغرب، وكذلك فكروا فى وضع أحد أفراد أسرة أورليان (فرع من فروع أسرة البوربون) على العرش أيضًا. ولكن الحلفاء

وجدوا أن تغيير نظام الحكم فى فرنسا بهذه السرعة، وإسقاط حكم أسرة البوربون الذى لم يمض عليه سوى أسابيع معدودات، يعرض فرنسا للاضطرابات ورأوا من الحكمة الإبقاء عليه مرة ثانية. وقد وقفت الدول المتحالفة من فرنسا موقفًا غير موحد، فبينما كانت إنجلترا والروسيا تؤيدان مبدأ احتفاظ فرنسا بحدودها الطبيعية قبل الثورة، كانت بروسيا ترغب فى حرمانها من مقاطعتى الألزاس واللورين وضمهما إليهما، ولكن نجحت كل من الروسيا وإنجلترا فى المحافظة على حدود فرنسا كما هى، فيما عدا بعض التعديلات البسيطة التى تناولت بعض الأجزاء. وإذا كان الحلفاء قد اختلفوا بشأن الحدود الفرنسية، فقد اتفقوا على ضرورة مقاطعة مبادئ الثورة وإرجاع النظام الرجعى القديم إلى أوروبا كما كان قبل قيام الثورة[xv].

كان لابد من وضع تنظيم جديد لأوربا بعد هذه الحرب الطاحنة التى اجتاحت أوروبا مدة ربع قرن من الزمان، فاجتمعوا من قبل فى مؤتمر وستفاليا لنفس الغرض. ولهذا يمكننا اعتبار مؤتمر وستفاليا ومؤتمر فيينا خطوات فى تطور القانون الدولى ومبدأ التحكيم الدولى وإن كان كلا المؤتمرين قد أشار إلى فكرة التحكيم الدولى لفض المنازعات بين الدول بالطرق السليمة، إلا أنها لم تجد طريقها إلى التنفيذ بشكل منظم إلا عند تكوين عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى. واجتمع ممثلو الحلفاء فى مؤتمر فيينا لإعادة تنظيم أوروبا من جديد وقد سيطرت عليهم نزعات واتجاهات متباينة حاولوا صياغتها فى نصوص تضفى عليها صفة الشرعية، فكان عليهم أولاً تحقيق مصالحهم ومطامعهم الخاصة ولو على حساب الشعوب الضعيفة، ومعنى هذا أن الدول الكبرى صاحبة المصالح يجب أن تتجاهل الحركات القومية التى ارتفعت لتنادى بحقها فى الحياة الحرة الكريمة كى تحتفظ بما كان تحت يدها من أراضى وممتلكات. فادعوا بأن لهم حقوقًا يجب الحفاظ عليها وأن مهمتهم من وراء عقد المؤتمر هى إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها، وإلى جانب هذا المبدأ العام الذى نادى به أعضاء المؤتمر مبدأ أخر هو مبدأ التعويض، وهو يقوم على أساس تعويض الدول التى قدمت الكثير من التضحيات فى حروبها مع نابليون على حساب الدول الصغرى. فالدول المتحالفة لم تدخل الحرب ضد نابليون دون قيد أو شرط، وإنما دخلت بناء على اتفاقات فيما بينها، وإن هذه الاتفاقات تناولت تحقيق بعض المصالح الإقليمية على حساب الدول الصغرى والشعوب الضعيفة[xvi].

٢- أعمال المؤتمر ومقرراته

لتحقيق هذه الأهداف نصت معاهدة باريس الأولى على عقد مؤتمر عام للصلح فى مدينة فيينا لحل مشاكل القارة الكثيرة والمعقدة. وقد اختيرت مدينة فيينا بالذات ليس فقط لموقعها المتوسط بين دول أوروبا وإنما أيضًا كتعويض عما ألحقه بإمبراطورية النمسا، نابليون بونابرت، من هزائم متلاحقة وعما سلبها إياه من نفوذ سياسى واتساع فى الأراضى. ثم إن التضحيات التى قدمتها النمسا بتحملها الأعباء العسكرية لأكثر التحالفات التى قامت فى أوروبا ضد فرنسا منذ قيام الثورة فيها ساعدت على جعل الجميع يقبلون بجعل العاصمة النمسوية مقرًا للمؤتمر. وهكذا منذ شهر سبتمبر سنة ١٨١٤ أخذ يتوافد على فيينا ملوك وأمراء ووزراء وقادة يمثلون جميع بلدان ومقاطعات القارة الأوروبية. وقد أربى عدد الوفود التى حضرت المؤتمر على مائة وأربعين وفدًا. وحتى أولئك الذين فقدوا إماراتهم ودمجت أراضيهم بدول أخرى حضروا أيضًا فى محاولة لجعل المؤتمرين يعيدون لهم ممتلكاتهم أو على الأقل للحصول على تعويضات مناسبة. والواقع أن العاصمة النمساوية عاشت فى تلك السنة أبهى أيامها وأحفلها بالأمجاد والعز. ولقد كان شيئًا رائعًا بالنسبة للنمساويين أن يستضيف إمبراطورهم، فى ذلك الوقت فرانسوا الأول، كل من قيصر- الروسيا إسكندر الأول، سيد أقوى جيش برى فى القارة، وصاحب أوسع إمبراطورية، وفريدرك غليوم الثالث ملك بروسيا، وأقوى الحكام الألمان، كاسلرية وزير خارجية بريطانيا يرافقه بطل الحرب الإسبانية ضد نابليون دوق ولنفتون، وتاليران وزير خارجية فرنسا وأدهى ديبلوماسى أوروبا فى ذلك الوقت. وكان التقاء ذلك الحشد الضخم من حكام أوروبا مناسبة ثمينة لمترنيخ وزير خارجية النمسا والذى كان من حقه بصفته ممثل البلد المضيف أن ترأس المؤتمر، يظهر فيها كفاءته وقدرته كديبلوماسى أوروبى ويهئ لفترة ما بعد المؤتمر والتى سيطبعها بطابع آرائه الرجعية وأفكاره الملكية المستبدة[xvii].

والواقع أن النمساويين وبصورة خاصة مترنيخ اجتهدوا فى أن يجعلوا إقامة الوفود فى بلدهم مريحة، ممتعة وزاهية، فالقصر الإمبراطورى يستقبل كل يوم ذلك الحشد الهائل من الحكام ومرافقيهم من الوزراء والمستشارين والقادة ورجال الحاشية ويقيم على المآدب السخية، لقد حفلت فيينا فى أيام المؤتمر بالاحتفالات الباهرة والمآدب السخية وحفلات الاستقبال العامرة بابهى نساء أوروبا وأجملهن، والحفلات الموسيقية يعزف فيها أشهر الموسيقيين، وبمسرحيات شاركت فيها فرق تمثيلية عديدة، والحفلات الراقصة ورحلات الصيد والقنص. لقد تصرفت فيينا فى ذلك الوقت، متجاوزة حرص الإمبراطور وكأنها تريد أن تقول للعالم أنها لا تزال عاصمة إمبراطورية قوية ثرية ذات خزانة عامرة وإن هزائم نابليون لم تكن بالنسبة لها سوى نكسات مؤقتة لم تؤثر فى قدرة البلاد وثروتها، ولم يكن المؤتمرون بعددهم الضخم واختلاف ميولهم ومصالحهم ليستطيعوا الاجتماع بصورة جدية والوصول إلى حلول مقبولة للمشاكل المطروحة. لذا اتبعت خطة عمل تقضى بأن يجتمع ممثلو الدول الكبرى الأربع المنتصرة: روسيا، بروسيا، انجلترا والنمسا فى لجنة رباعية تدرس القضايا وتناقشها وتقترح لها الحلول وتعرضها بعد ذلك على أصحاب العلاقة. هذا فى الظاهر أو من الناحية الشكلية الصرف. أما من الناحية العملية فإن الدول الكبرى المذكورة كانت مصرة على أن تتفرد فى توزيع المغانم فيما بينها وأن ترسم لأوروبا خريطة جديدة توافق مصالحها الأساسية. أما الدول الصغرى فكان عليها أن تقبل صاغرة ما تقرره الدول الأربع. وقد اعتبرت فرنسا من الدول الصغرى أول الأمر. غير أن رغبة المؤتمرين فى مراعاة جانب لويس الثامن عشر ومساعدته فى تقوية دعائم عرشه فى وجه خصومه الكثيرين فى باريس جعل فرنسا تشترك فيما بعد وعلى قدم المساواة مع الدول الكبرى. ولابد من الإشارة هنا إلى أن براعة تاليران ودبلوماسيته ساهمتا إلى حد كبير فى إقناع الدول الكبرى بقبول مشاركة فرنسا لها فى اللجنة الرباعية، فقد تزعم عددًا كبيرًا من وفود الدول الصغرى فى المؤتمر وأخذ يطالب بضرورة جعل جلسات المؤتمر عامة وعلنية تشارك فيها الدول الكبرى والصغرى على السواء كما أنه استغل ببراعة فائقة الخلافات والتناقضات بين الدول الكبرى ما أكسبه موقفًا قويًا ساعد فى ضم فرنسا إلى اللجنة الرباعية(xviii).

لقد أظهرت المناقشات الأولى أنه كانت هناك أهداف عامة اتفق الجميع على ضرورة تحقيقها فى أوروبا وأخرى تخص كل دولة على حدة وهذه كانت مثار نزاعات وخلافات لا حد لها.

أما الأهداف المشتركة بين الجميع فيمكن تلخيصها بما يلى(xix):

- القضاء على الأنظمة الثورية الجمهورية فى أوروبا كلها هو أمر ضرورى لسلامة الدول الكبرى وأمنها، كما أنه من الملح العمل على تخليص أوروبا من كل الأفكار الجديدة التى زرعتها الثورة الفرنسية أينما وجدت.

- التمسك فى كل مكان بمبدأ الشرعية القاضى بإعادة كل الحكام الأمراء الذين أبعدهم نابليون إلى دولهم وإعادة حقوقهم الشرعية القديمة أينما أمكن ذلك، والمحافظة بكل الوسائل على الأنظمة الاجتماعية التقليدية وعلى سلامة العروش دومًا وعلى حقوق أصحابها.

- عدم الثقة بفرنسا واعتبارها مصدرًا دائمًا للشغب والفوضى والتمرد على الأنظمة التقليدية فى أوروبا، ولذا فقد كان من الضرورى إضعافها سياسيًا وعسكريًا وتقوية التيارات المحافظة والتقليدية فيها بحيث لا تتمكن فى مستقبل منظور من إقلاق أمن أوروبا بثورة جديدة أو بأفكار وآراء ثورية منافية لمصالح الدول الكبرى.

وإلى جانب هذه الأهداف العامة كانت لكل من الدول الكبرى بصورة خاصة أهداف ومطامع متضاربة ومتنافرة لحد بعيد وهذا ما ظهر منذ بداية المؤتمر وهدد بتفرق شمل المؤتمرين سنة ١٨١٤ وهو الأمر الذى شجع نابليون على ترك منفاه والعودة إلى باريس وقيام حكم المائة يوم. وسنعرض هنا بإيجاز الخطوط الأساسية لسياسة كل من الدول الكبرى فى المؤتمر(xx).

الأهداف النمساوية:

كان مترنيخ المفاوض النمساوى ورئيس المؤتمر يدرك أن بريق النصر واحتفالات فينا كلها أمور مصطنعة لا تخفى حقيقة القوة النمساوية التى أصابها نابليون فى الصميم وعدة مرات وبالتالى فإنه لا يستطيع بل وليس من حقه أن يكون كثير المطالب. وكل ما يطمح إليه عمليًا المطالبة بأن تعاد للنمسا كل الأراضى التى فقدتها على أيدى الفرنسيين وأن تصان مصالحها القديمة فى إيطاليا وبان لا تطلق يد روسيا فى تقرير مصير بولونيا. كما أن النمسا كان تود أن لا تطلق يد بروسيا كثيراً فى الشئون الألمانية. وتبدو هذه مطالب معقولة إلى حد كبير من حيث أنها كانت تهدف لإقامة سلم دائم. والمحافظة على النظم الملكية القديمة والعمل على منع أى من الدول الكبرى من الهيمنة والتسلط فى أوروبا.

الأهداف الإنجليزية:

لم يكن للإنجليز أى مطلب جدى فى القارة الأوروبية وكل ما كانوا يريدونه هو إقامة توازن فى القوى بين دول أوروبا. بحيث لا تطغى واحدة على غيرها. إذ عن طريق هذا التوازن يمكن ضمان استقرار السلم والأمن فى أوروبا ومراقبة فرنسا بصورة فعالة مخافة أن تعود فى المستقبل لإقلاق راحة الآخرين. وانطلاقًا من مبدأ توازن القوى كانت تريد أن تضع حدًا لمطامع روسيا الكبيرة فى شرق أوروبا وفى الإمبراطورية العثمانية. وفى خارج القارة كان وزير خارجية إنجلترا كاسلريه شديد التمسك بسيطرة إنجلترا على البحار وعدم استعداده لأى بحث فى هذا الموضوع. ومقابل العفة التى أظهرها الإنجليز فى القارة كانوا يريدون الحصول على بعض الجزر الصغيرة بمساحتها والكبيرة أهميتها الإستراتيجية وعلى بعض المستعمرات فيما وراء البحار وذلك تلبية لحاجات الأسطول البريطانى.

الأهداف الروسية:

كان القيصر الروسى شديد الاعتداد بجيشه الكبير، أقوى جيوش أوروبا آنذاك، وبيته العريق وبإمبراطوريته الواسعة. ولذا كان يشعر بأن من حقه أن يلعب دورًا أساسيًا ورئيسيًا فى سياسة القارة كلها خاصة بعد مساهمته الفعالة فى القضاء على الإمبراطورية الفرنسية. لذا طالب بأن يتألف حلف عام من الدول الأوروبية الكبرى بزعامته وذلك لتأمين سلام القارة ولحماية نظم الحكم التقليدية الملكية. وكانت للقيصر أيضًا مطالب توسعية. كان يريد من الدول أن تعترف بحقه فى فنلندا وبيسارابا وهى الأراضى التى استولى عليها سنة ١٨٠٨ بالاتفاق مع نابليون. وكانت له أيضًا مطامع فى بولونيا وهى الأمة البائسة التى شاء حظها السئ أن تكون بين أراضى دول قوية ثلاث: بروسيا وروسيا والنمسا مما أدى إلى تقسيم أراضيها بين هذه الدول فى أواخر القرن الثامن عشر ثلاث مرات زالت فى آخرتها من الوجود كوحدة سياسية. كان يريد أن يأخذ أراضى دوقية فرصوفيا وهى الدول التى أقامها نابليون فى أراضى بروسيا البولونية ليجعل منها ومن الأراضى البولونية فى روسيا مملكة تحت الحماية الروسية. وكانت له كذلك أطماع واضحة فى المضايق التركية.

الأهداف البروسية:

كانت بروسيا تريد أن تتوسع فى الأراضى الألمانية وكانت بصورة خاصة تريد أن تضم كل أراضى ساكسونيا باعتبار أن ملك هذه الدولة ظل طيلة الصراع مع فرنسا محالفًا لنابليون ومواليًا لسياسته مما ألحق أضرارًا كبيرة بالبروسيين. وفريدريك غليوم الثالث لا يرى عقابًا له سوى حرمانه من عرشه والاستيلاء على أراضيه. وهو مقابل هذا المكسب فقط يمكن أن يوافق على مطالبة الروس بأراضى دوقية فرصوفيا. وكان للوفد البروسى مطالب أخرى صعبة التحقيق أبرزها الاستيلاء على مقاطعتى الإلزاس واللورين الفرنسيتين. هذا على الصعيد الحكومى الرسمى أما على صعيد الشعب والمثقفين فقد كان البروسيون يريدون توحيد الدويلات الألمانية فى دول قوية شاملة أو على الأقل اختصار عددها إلى أدنى حد ممكن.

الأهداف الفرنسية:

لقد كان موقف تاليران رئيس الوفد الفرنسى حرجًا للغاية فهو ممثل دولة مغلوبة مقهورة يخافها الجميع ويودون إحاطتها بسياج قوى يمنع أذاها عن الآخرين وبالتالى يبقيها قدر الإمكان وإلى ما شاء الله ضعيفة مغلولة اليدين. عمل تاليران بمرونة لا مثيل لها على إخراج فرنسا فى المؤتمر من عزلتها الديبلوماسية ولتحقيق ذلك اكتفى بمطالب محدودة للغاية أهمها أن يعيد لبلاده مكانتها السياسية واعتبارها كدولة كبرى. ولتقوية ثقة الدول الكبرى بها أعلن تنازلها نهائيًا عن كل مطلب فى الأراضى التى إحتلها نابليون. كذلك أظهر تمسك بلاده الشديد بشرعية النظام الملكى التقيدى الموروث وهو المبدأ العزيز على قلوب جميع المندوبين وخاصة الروس والنمساويين. إلا أنه من طرف خفى وبمنتهى اللياقة والمرونة سعى للحد من طغيان نفوذ النمسا فى إيطاليا قدر الإمكان.

أما تعارض أهداف الدول الكبرى وتشابك مصالحها طالت المفاوضات كثيراً وامتدت من منتصف سبتمبر سنة ١٨١٤ حتى شهر مارس سنة ١٨١٥. وكانت أعمال المؤتمر فى هذه الفترة تجرى بشكل سلسلة من المفاوضات السرية والمناورات بين الدول الكبرى لعب فيها مندوبو الدول الصغرى دور المتفرج الشامت أحيانًا والمصفق أحيانًا أخرى. وكانت أكثر القضايا إثارة للخلاف هى مسألة مصير بولونيا وساكسونيا مما أدى إلى تأزم الموقف وانقسام الدول الكبرى إلى معسكرين: روسيا وبروسيا اتفقتا على أن تأخذ الأولى بولونيا والثانية ساكسونيا، وإنجلترا والنمسا تعارضان فى ذلك لأن الأولى ترى فى سيطرة روسيا على كل بولونيا هيمنة على وسط أوروبا وإخلالاً بمبدأ توازن القوى لا يمكن القبول به والثانية ترى فى استيلاء بروسيا على ساكسونيا مكسبًا كبيراً ومقدمة لسيطرة هذه الدولة على الشئون الألمانية، وقد تفاقم الخلاف بين الفريقين مما أعطى مجالاً كبيراً لتاليران ليناور ويفاوض من أجل الحصول على مكاسب سياسية لفرنسا وبالفعل أمكنه الدخول كعضو مشارك فى اللجنة الرباعية التى صارت خماسية ثم لم يلبث أن تمكن من عقد معاهدة تحالف فى ٣ يناير سنة ١٨١٥ مع كل من النمسا وإنجلترا للوقوف بوجه المطامع البروسية والروسية وحماية مبدأ توازن القوى فى القارة، إلا أن عودة نابليون المفاجئة من منفاه جعلت الدول الكبرى أكثر ميلاً للتفاهم والاتفاق وأعادت لها وحدة الصف. وأخيراً فى ٩ يونيو سنة ١٨١٥ وكانت الدول الكبرى قد توصلت إلى تسوية فيما بينها أعلنت المقررات النهائية للمؤتمر ودعيت الدول الصغرى للموافقة عليها. ويمكن تلخيص هذه المقررات بما يلى(xxi):

١ – أعيدت فرنسا إلى ما كانت عليه حدودها قبل الثورة الفرنسية إلا أنه سمح لها بالاحتفاظ بمدينة افينيون الفرنسية بسكانها ووضعها الجغرافى. بسبب الخوف من انبعاث الثورية الفرنسية وما قد تجره من رغبة فى التوسع والثأر لهزيمة واترلو فقد أحيطت بسلسلة من الدول المستقلة القوية لتكون بمثابة العازل بينها وبين الدول الكبرى فى أوروبا. فقد ضمت بلجيكا وهولندا فى دولة واحدة أعطى عرشها لآل أورانج، وضمنت الدول استقلال الاتحاد السويسرى وتعهدت بحماية حياده وحدوده، وضمت بافاريا والبالاتينات فى دولة واحدة، وفى الجنوب أعطيت مملكة سردينيا أراضى نيس وسافواى والبيامونت وأراضى جنوى.

٢ – لقد حصل ملك الإنجليز على أراضى مقاطعة الهانوفر الألمانية باعتبارها مسقط رأس العائلة المالكة البريطانية. واعترف لإنجلترا بحقها فى جزيرة هيليفولاند التى استولت عليها من الدانمرك سنة ١٨٠٧، ومالطة التى استولت عليها سنة ١٧٩٧. وجعلت الجزر الأيونية جمهورية تحت الحماية الإنجليزية. وكذلك أخذ الإنجليز مستعمرة الرأس وجزيرة سيلان فى آسيا وجزيرة فرنسا (موريس) وتوباغو وسانتا لوسيا وهى كلها مستعمرات فرنسية سابقة.

٣ – إعترف لروسيا بسيادتها على أراضى بيسارابيا التى استولت عليها سابقًا من العثمانيين، وأراضى فنلندا التى أخذتها من السويديين. وأخذت أراضى دوقية فرصوفيا ووحدتها مع الأراضى البولونية الخاضعة للحكم الروسى وجعلت منها مملكة يجلس على عرشها القيصر الروسى نفسه.

٤- أخذت بروسيا ثلث أراضى سكسونيا أراضى بوميرانيا التى كانت قديمًا للسويد واستعادت أراضى بوزنان البولوينة وكذلك استولت على أراضى وستغاليا وريتانيا.

٥- مقابل خسارة النمسا لأراضى بلجيكا حصلت على ترضيات واسعة فى إيطاليا فاستولت على أراضى لمبارديا والبندقية وكذلك نالت أمارة سالزبورغ.

٦- الممالك الألمانية التى أقامها نابليون لم تعد إلى أصلها إنما اختصر عددها فى ٣٨ دولة ضمت فى اتحاد ألمانى لضمان سلامة استقلالها وحدودها.

٧- فيما يختص بإيطاليا فقد أعيدت للبابا ممتلكاته وكذلك أكثر الأمراء الإيطاليين الذين أبعدهم نابليون أعيدوا إلى إماراتهم ما عدا تلك التى أعطيت للنمسا أو سردينيا.

٨- أخذت أراضى النروج من الدانمرك وأعطيت للسويد مقابل خسارتها لأراضيها فى فنلندا.

وهكذا نجد أن زعماء أوروبا قد رسموا فى سنة ١٨١٥ خريطة سياسية جديدة لأوروبا آخذين بعين الاعتبار مبدأين أساسيين: العودة إلى الشرعية التقليدية القديمة متى أمكن ذلك والمحافظة دومًا على التوازن بين دول القارة بحيث لا تتجدد تجربة الإمبراطورية الفرنسية وما جرته على أوروبا من حروب وويلات. والواقع أن الخوف من التجربة الفرنسية والرغبة فى تجنب الثورات حتى ولو أدى ذلك إلى معارضة مبدأ القوميات ورغبات الشعوب، هما اللذان حددا الخطوط الرئيسية لخريطة أوروبا السياسية لسنة ١٨١٥.

٣- معاهدة باريس الثانية

بعد هزيمة نابليون فى ووترلو واجه ساسة أوروبا أمرين: الأول عقد الصلح من جديد مع فرنسا التى آزرت نابليون أثناء حكم المائة يوم، والثانى تجديد محالفة الدول العظمى على أساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك الغرض منه إتقاء أية أخطار قد تهدد السلام العام من جانب فرنسا فى المستقبل، ثم المحافظة على التسوية النهائية التى تمت فى فيينا لعدم تكدير السلم كذلك فى أوروبا. وبالنسبة للأمر الأول، عقد الحلفاء (إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا) معاهدة جديدة مع فرنسا هى معاهدة باريس الثانية وقد فقدت فرنسا بمقتضاها كثيرًا من المزايا التى كانت قد نالتها فى معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤، فأرجعت فرنسا إلى الحدود التى كانت لها عام ١٧٩٠ (أى بدلا من حدود ١٧٩٢ التى كانت قد نصت عليها معاهدة باريس الأولى) كما طلبت من فرنسا دفع تعويض قدره سبعمائة مليون من الفرنكات يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملاصقة للحدود الفرنسية، ويوزع بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التى أصابتها أضرار من ناحية فرنسا. وقد قسم هذا المبلغ الضخم بصورة يتمكن بها الفرنسيون من سداده فى خلال خمس سنوات على أقساط متساوية وبشريطة أن يحتل مائة ألف مقاتل من جيوش الحلفاء حصون فرنسا الشمالية الشرقية إلى أن يتم تسديد المبالغ بأجمعه[xxii].

٤- التحالف الرباعى

أما بالنسبة للأمر الثانى فقد انطوت فكرة الاتحاد الأوروبى على إنشاء تحالف بين الدول التى اشتركت فى النضال ضد فرنسا من جهة، ثم السعى من أجل المحافظة على السلام عمومًا فى أوروبا من جهة أخرى. واستطاع كاسلريه، وزير خارجية إنجلترا على وجه الخصوص أن يظفر بتحديد المبدأ الذى تضمنته معاهدة شومون السابقة، من حيث المبادرة بتقديم القوات العسكرية إذا وقع عدوان جديد من جانب فرنسا. وفى اليوم الذى وقعت فيه معاهدة باريس الثانية مع فرنسا، أبرمت الدول الأربع الكبرى فيما بينها تحالفا رباعيا كانت هى الأساس الذى قام عليه نظام الاتحاد الأوروبى فى السنوات التالية.

وقد تعهدت الدول الأعضاء فى هذه المحالفة الرباعية بتأييد معاهدة باريس الثانية المبرمة مع فرنسا فى التاريخ نفسه، ثم أنها أخذت على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم ستين ألف مقاتل لمساعدة أى عضو من أعضاء المحالفة يقع عليه هجوم فى المستقبل. وأبرزت المادة السادسة من المعاهدة فكرة الاتحاد الأوروبى كما صورته معاهدة شومون وإنما بصورة عملية، ومما دفع روبرت ستيوارت كاسلريه، وزير خارجية إنجلترا إلى إنشاء التحالف الرباعى خوفه من فرنسا وتجدد الاعتداء من ناحيتها فاحتاط للأمر بعقد أوامر المحالفة مع الدول الكبرى من جهة، وتدبير احتلال فرنسا نفسها (وقد استمر هذا الاحتلال حتى عام ١٨١٨) من جهة أخرى[xxiii].

٥- الحلف المقدس

وفى الوقت الذى وضع فيه ساسة أوروبا القواعد العملية لتنفيذ شروط التسوية الأوروبية فى فينا، أخرج اسكندر الأول (١٧٧٧-١٨٢٥) قيصر روسيا إلى الوجود مشروعًا آخر للسلام من ثمرات خياله الخصب يعرف باسم الحلف المقدس وقام مشروع القيصر على فكرة أن يصبح الملوك أخوة وأن يسترشدوا فى معاملاتهم مع بعضهم بعضا بمبادئ المسيحية وتعاليمها، وأراد القيصر الروسى أن يستند الاتحاد الأوروبى الذى يدعو إليه على كل المبادئ والتعاليم التى جاءت بها المسيحية، أى أنه أراد أن يتخذ من الدين أساسًا تقوم عليه العلاقات بين الدول. وتألفت وثيقة الحلف المقدس من مقدمة وثلاث مواد. وجاء فى المقدمة ما معناه أن إمبراطورى روسيا والنمسا وملك بروسيا صاروا يعتقدون بأنه قد بات ضروريًا أن يسترشدوا فى علاقاتهم مع بعضهم بعضا بالمبادئ السامية التى نادى بها الدين المسيحى والحقائق العالية التى أتى بها. وأنهم لا يبغون من إعلانهم هذه الوثيقة إلا أن يطلعوا العالم أجمع على القرارات التى اتخذوها لهذا الغرض. فنصت المقدمة على أن يسترشدوا بمبادئ الديانة المقدسة (المسيحية) وحدها، وهى مبادئ العدالة والمحبة المسيحية والسلام، وتلك مبادئ لا ينبغى أن يكون الأخذ بها مقصورا على العلاقات الشخصية وحسب بل يجب أن تكون ذات أثر مباشر على ما يصدر من آراء عن الملوك والأمراء، وأن يسترشد بها هؤلاء فى كل خطواتهم بوصف أنها الوسيلة الوحيدة لدعم الأنظمة الإنسانية ومعالجة وجوه النقص بها[xxiv].

وفى المادة الأولى تعهد الملوك الثلاثة المتعاقدون بالبقاء متحدين، وتجمع بينهم أواصر الأخوة الحقيقية والتى لا تنفصم عراها، اهتداء بما جاء به الكتاب المقدس الذى يأمر جميع الناس أن يعتبروا أنفسهم أخوانا. وفى المادة الثانية فالمبدأ الوحيد الذى يسير عليه العمل بين الحكومات أو بين رعاياها سوف يكون تأدية الخدمات من جانب كل فريق للآخر، وإقامة الدليل بفضل الرغبة الطيبة الثابتة على تبادل المحبة التى يجب أن تملأ قلوبهم ليعتبروا أنفسهم جميعًا أعضاء أمه مسيحية واحدة. وفى المادة الثالثة والأخيرة، وجهت الدعوة إلى بقية الدول التى تريد الاعتراف بهذه المبادئ المقدسة حتى تنضم إلى الحلف المقدس[xxv].

٦- تقييم مؤتمر فيينا

يمكن اعتبار مقررات مؤتمر فيينا والمعاهدات الملحقة بها أعظم اتفاق ديبلوماسى أمكن الوصول إليه فى أوروبا منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨. وقد كان لهذه المقررات نواحى إيجابية مهمة: لقد قبل الفرنسيون بنتائج مؤتمر فيينا لأنها أنزلت بفرنسا أقل قدر ممكن من الخسائر. يضاف إلى ذلك أن مقررات المؤتمر المذكور قد أوجدت حلاً سياسيًا للمشكلة البولونية التى ظلت طيلة القرن الثامن عشر مثار حروب وخلافات بين روسيا وبروسيا والنمسا. وقد كان هذا الحل ممتازًا فقط من حيث أنه أزال سببًا رئيسيًا لخلاف الدول الكبرى فى أوروبا الوسطى والشرقية. إلا أنه من ناحية أخرى كان على حساب امانى وعواطف ملايين البولونيين الذين فقدوا وجودهم نهائيًا كدولة وكأمة. وفى ألمانيا خففت التسوية، ولو أنها أيضًا كانت على حساب أمانى الألمان، من حدة الصراع لمدة خمسين عامًا تقريبًا بين بروسيا والنمسا حول الزعامة بين الدول الألمانية. ثم أن التسوية المذكورة أقامت دعائم سلم قوى ثابت إمتد لسنين طويلة فى أوروبا ارتكز على دعامة أساسية هى التوازن بين القوى الكبرى فى القارة. فمقررات مؤتمر فيينا أطلقت يد بروسيا فى شرق أوروبا وجعلت من ألمانيا وإيطاليا مناطق للنفوذ النمساوى أما البحار والمحيطات والمواصلات الدولية فقد جعلت كلها حكرًا للتاج البريطانى. ولكى لا تحاول أى من هذه الدول الثلاث أن تتجاوز الحدود المرسومة لها فى فيينا مما قد يعكر السلام الأوروبى كانت هناك دولتان تقومان بدور صمام الأمان.

ففرنسا ظلت دومًا تترصد النمسا لتمنعها من أن توسع مناطق نفوذها فى إيطاليا وبروسيا حاضرة دومًا لمعارضة كل تزايد للنفوذ الروسى فى شرق أوروبا والنمسوى فى العالم الجرمانى. وفوق هذا وذاك تكفلت أنجلترا بمراقبة سياسة القيصر الروسى تجاه الأمبراطورية العثمانية ومنعه من إحداث أى تغيير أساسى فى البحر الأسود والمضائق يزيد فى قوة الإمبراطورية ويخل بميزان القوى الشديد الحساسية فى القارة الأوروبية. والواقع أن هذا النظم على ما فيه من دقة وحساسية وعلى ما يشوبه من تناقضات قد أفلح فى صيانة السلم الأوروبى حتى منتصف القرن التاسع عشر وهو الأمر الذى لم يكن يأمله أشد الناس تفاؤلاً بين السادة الذين رسموا خريطة أوروبا السياسية لما بعد سنة ١٨١٥[xxvi].

إلا أنه إلى جانب هذه النواحى الإيجابية كان لهذه المقررات نواحى أخرى سلبية كثيرة. فدعاة القومية والحكم الديموقراطى أصيبوا بخيبة أمل مريرة فى كل مكان من أوروبا. ففى ألمانيا حيث كان التيار القومى بارزًا ناشطًا أعيد رسم الحدود بين الدويلات الألمانية وفق مصالح الدول الكبرى وبالاتفاق مع الحكام والأمراء الألمان بمعزل عن الشعب الألمانى ودون الالتفات إلى الاعتبارات القومية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. صحيح أن ألمانيا لم ترجع إلى تمزقها القديم وأنها قد جمعت فى ٣٩ دولة فقط إنما هذا التوزيع تم فى تسويات مهينة بين الحكام الألمان والدول الكبرى أساءت لحد كبير لجماهير الألمان. ثم أن الإتحاد الذى أقيم بين هذه الدول كان شكليًا وواهيًا لدرجة كبيرة. يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن كل واحدة من دولة كان لها حق النقض (الفيتو). أى أن قرارات مجلس الاتحاد "الدايت" يجب دائمًا أن تتخذ بالإجماع وهذا يعنى شللاً دائمًا لأعمال الاتحاد. وقد أصيب من جراء ذلك دعاة الوحدة الألمانية بخية أمل مريرة لأنهم أدركوا أن المجلس المذكور سيكون من ناحية مسرحًا للصراع على النفوذ بين الدولتين الألمانيتين الكبيرتين النمسا وبروسيا، ومن ناحية ثانية سيكون حجر عثرة كبير بوجه أية مقررات اتحادية ما دام أى ملك أو أمير يستطيع نقض مقررات مجلس الاتحاد[xxvii].

وفى بلجيكا وهولندا طغت اعتبارات الخوف من فرنسا والرغبة فى إحاطتها بسوار من الدول القوية على كل ما عداها. فاقيمت دولة واحدة من امتين تختلفان فى اللغة والدين والقومية والعرق واللون الحضارى. وبالفعل لم تمض سنوات قليلة حتى ظهر خطأ هذا التصرف واضطرت الدول الكبرى للقبول بالانفصال بين الأمتين البلجيكية والهولندية. وفى إيطاليا أعيد النفوذ النمسوى بشكل قوى كما أعيد أكثر الأمراء الإيطاليين السابقين إلى ممتلكاتهم. وبذلك تجاهل المؤتمرون من جهة كره الإيطاليين لجيرانهم النمساويين ومن جهة أخرى الاستجابة القوية التى لاقتها مبادئ الثورة الفرنسية والأنظمة الدستورية الحرة بين جماهير الإيطاليين. لقد عجزت الدول الكبرى عن فهم حقيقة التحولات الجذرية التى حدثت فى إيطاليا فى السنوات العشرين اللاحقة للثورة أو أنها تظاهرت بذلك وقسمت الأراضى الإيطالية وفق مصالحها دون الالتفات إلى رغبات الإيطاليين فى التحرر والسيادة وحق تقرير المصير.

ثانيًا- مؤتمر أكس لاشابل سنة ١٨١٨

جاء فى المادة السادسة من معاهدة باريس الثانية أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التى توجد بينهم، سيقوم الملوك الأربعة أو وزرائهم بجمع مؤتمرات، فى فترات محددة يبحثون فيها الوسائل اللازمة لا لمجرد ضمان استمرار السلم ولكن تأكيد احترام "المصالح العامة الكبرى" وبشكل خاص "هدوء الشعوب ورفاهيتها". ولذلك فإن مسألة العلاقات مع فرنسا لن تصبح هى الموضوع الوحيد الذى يعالج فى هذه الاجتماعات، فيمكن لحكومات الدول المنتصرة أن تثير كل المشكلات حتى تأخذ حيالها موقفًا مشتركًا. ولاشك أن فكرة المؤتمرات الدورية كان منهجا دبلوماسيًا جديدًا، يمكنه أن يسهل الوفاق بين الحكومات فبدلاً من الاكتفاء بمجرد تبادل "المذكرات" سيكون لرجال الدولة المسئولين عن تسيير السياسة الخارجية مقابلات مباشرة، حيث يمكنهم تبادل وجهات نظرهم بطريقة سهلة، والبحث عن أسس لحلول وسط بين مصالحهم. وإذا كانت الحكومات فى هذه المؤتمرات ستتخذ لها هدفًا يتمثل فى المحافظة على "المصالح المشتركة"، فإن هذا كان دليلاً على معرفتهم بمعنى الواجب الجماعى، أو على الأقل بما يعتقدون أنه من الواجب أن يقوموا به[xxviii].

عقدت الدول الأوروبية أول اجتماعاتها فى سبتمبر ١٨١٨ فى أكس لاشابل من أعمال وستفاليا فى ألمانيا للفصل فى موضوع فرنسا، لقد طالبت فرنسا بجلاء قوات الحلفاء عن أراضيها، دون انتظار لمدة الخمس سنوات المحددة فى معاهدة باريس الثانية، وبقبول الحلفاء

بدخولها فى "المجموعة الأوروبية". ولقد استخدم دوق ريشليو رئيس وزراء فرنسا - السياسة الداخلية حجة أساسية، لكى يدفع الحلفاء إلى الموافقة على الجلاء عن الأراضى الفرنسية قبل الميعاد. ولم تعترض الدول على هذه الرغبة، فكاسلريه كان قد أطمأن إلى فرنسا، وصار لا يرى ما يحول دون عودتها إلى حظيرة الاتحاد الأوروبى. وبمجرد أن تم الاتفاق فى المؤتمر على الطريقة التى تسدد بها فرنسا فورًا بقية التعويضات المطلوبة منها، وافقت إنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا على جلاء جيش الاحتلال فى معاهدة اكس لاشابل فى ٩ أكتوبر ١٨١٨، أما بخصوص طلب فرنسا الانضمام إلى المحالفة الرباعية فقد اختلفت آراء الدول حول هذا الموضوع. فاقترح القيصر الروسى بقاء التحالف الرباعى كما هو موجها ضد فرنسا، على أن يسمح لفرنسا فى الوقت نفسه بالانضمام إلى محالفة عامة أخرى، تعلن فيها الدول عزمها على القضاء على الثورات، ومساعدة بعضها بعضًا، وعلى الخصوص مساعدة الدول التى تتعرض حكوماتها للاضطراب، ولكن كاسلريه رفض هذا الاقتراح وامتنع امتناعا تاما عن أى تدخل فى شئون الدول الداخلية. كانت السياسة الروسية ترغب فى إدخال فرنسا فى "المجتمع الأوروبى" لكى تستخدمها كقوة موازنة أما لإنجلترا أو للنمسا، وكانت إنجلترا تفضل الاحتفاظ بالاتجاه المتفق عليه فى عام ١٨١٥، لا لمجرد استمرار اعتقادها فى "الخطر الفرنسى" ولكن لخوفها من قيام تعاون بين روسيا وفرنسا. وكانت كل من النمسا وبروسيا تشارك فى الشعور بهذا الخوف، ولكنهم اعتقدوا مع ذلك فى أنهم سيزيدون من الأخطار برفضهم طلب فرنسا، وحين تفقد الأمل، يمكن للحكومة الفرنسية أن تتوجه صوب سياسة "التحالف الخاص" مع روسيا. وعلى أية حال اقنع مترنيخ الدول الأربع بعقد اتفاق سرى فيما بينها فى أول نوفمبر عام ١٨١٨ تتعهد بموجبه باستخدام جيوشها مشتركة ومتحدة ضد فرنسا إذا حدثت ثورة ناجحة يترتب عليها تهديد أمن جيرانها وسلامتهم. ولقد وافقت إنجلترا على هذا الإجراء ولكن فى حالة واحدة فقط، هى اعتلاء أحد أفراد أسرة بونابرت عرش فرنسا[xxix].

وفى ٤ نوفمبر ١٨١٨ وجهت الدول الأربع فى مذكرة مشتركة إلى فرنسا الدعوة إلى الملك الفرنسى ليعمل من الآن فصاعدا بآرائه وجهوده للاتحاد مع الحلفاء الأربعة لتحقيق ما يعود بالنفع على الإنسانية وعلى فرنسا معًا. وقد وافق المؤتمر على هذا الحل الوسط فى ١٥ نوفمبر ١٨١٨، وذلك فى وثيقتين، أحداهما تتضمن المبدأ الذى وافقت عليه الدول الأربع فى الاتفاق السرى بتاريخ أول نوفمبر، فكانت هذه الوثيقة عبارة عن "بروتوكول سرى" تجددت بمقتضاه المحالفة الرباعية لمراقبة فرنسا ولحمايتها كذلك من الأخطار الثورية التى تتهددها، وعلى أن يبلغ هذا البروتوكول إلى دوق ريشيليو ويطلع عليه بصفة خاصة. وأما الوثيقة الثانية فقد قامت على المبدأ الذى ووفق عليه فى "المذكرة المشتركة" فى ٤ نوفمبر، فكانت تصريحا دعيت فرنسا إلى الانضمام إليه، وجاء فيه أن الدول الخمس، إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا، تنوى توثيق عرى الاتحاد فيما بينها على أساس المعاهدات والاتفاقات المعقودة للمحافظة على السلام، وذلك كان الأساس الذى تمسكت إنجلترا به دائمًا، والمبدأ "العملى" الذى قام عليه التحالف الرباعى، والذى كان يجب فى نظر إنجلترا أن يقوم عليه الاتحاد الأوروبى. ولما كانت إنجلترا تعارض فكرة عقد مؤتمرات دورية باعتبار أنها ترمز إلى التدخل، فقد جاء فى ختام التصريح تحديدًا واضحًا وهو أنه لا ينبغى عقد "اجتماعات جزئية" لبحث شئون الدول الأخرى، من غير أن تطلب هذه ذلك، وفى حضورها إذا لزم الأمر. وكان معنى ذلك بالرغم من هذه الشروط المحددة، أن تقرر فى هذا التصريح مبدأ التدخل. وهكذا تدعمت أركان المحالفة وصارت بعد انضمام فرنسا إليها محالفة خماسية ضد الثورات فى أوروبا[xxx].

وفى الوقت الذى قل فيه الخوف من انفجار فى فرنسا، ازدادت المخاطر فى نقط أخرى من القارة. ففى ألمانيا نجحت الحركة التحررية فى مملكة بافاريا حيث منح الملوك والأمراء نظمًا دستورية. وفى إيطاليا ظهرت الأخطار فى نابولى فى يوليو عام ١٨٢٠، وفى تورينو فى مارس عام ١٨٢١، وكانت الحركة الثورية تهدف إلى إجبار الملوك والأمراء على قبول نظام دستورى، كما أنها اشتملت على برنامج وطنى: فمندوبى جمعيات "الكاربونارى فى نابولى حاولوا أن يبعثوا فى بقية الدول الإيطالية الأخرى حركة فى صالح اتحاد إيطاليا، وفكر سانتا روزا رئيس الثوار فى بيد مونت فى تحرير لمبارديا والبندقية من الحكم النمسوى، ولكنها لم تكن إلا مجرد أمنيات. وفى أسبانيا سقط نظام فرديناند السابع المطلق فى يناير ١٨٢٠، وفرضت حركة ثورية تقودها مجموعة من الضباط على الملك نظامًا دستوريًا. وحاول أنصار الملكية المطلقة أن يقوموا بحركة مضادة فى يوليو عام ١٨٢٢، وفشلوا أمام مدريد. ولم تكن أى من هذه الحركات الثورية تهدد الوضعية

الإقليمية التى أنشأتها معاهدات عام ١٨١٥، بطريق مباشر، فلم يتعرض أحد للحدود، ولكنها هددت النظام الاجتماعى والسياسى. وكـان هذا يؤكد المخاوف التى عبر عنها اسكندر الأول منذ أكتوبر عام ١٨١٥. فهل كان من الضرورى العودة إلى الحلول التـى كـان القيصرـ قـد اقترحها، أى التدخل المشترك فى الشئون الداخلية للدول.

لقد عرض الروس هذه المسألة من جديد فى أثناء مؤتمر أكس لاشابل واقترحت المذكرة التى قدمها القيصر فى ٨ أكتـوبر عـام ١٨١٨، بعد أن ذكرت مبادئ الحلف المقدس إقامة "تحالف عام" يفتح للجميع ويكون أساسًـا لنظـام ضـمان مشـترك لحالـة الممتلكـات الراهنـة للدول المتعاقدة"، ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على ذلك[xxxi].

ثالثًا- مؤتمر كارلسباد ١٨١٩

كانت الحركة الوطنية الألمانية أنشط ما يكون فى الوسط الجامعى بتـأثير الجمعيـات الطلابيـة الوطنيـة. وعقـدت هـذه الفئـات فى جامعة سنة ١٨١٧ أول مؤتمر عام للطلاب الألمان. هذه التطورات كانت تشغل بال مترنيخ إلى حد كبير إلى أن سـنحت لـه فى سـنة ١٨١٩ فرصة ممتازة للتدخل وفرض رقابة صارمة على حرية النشر والفكر فى ألمانيا. فى شهر آذار من هذه السنة إغتال أحد الطلاب الوطنين كاتبًا وصحفيًا بروسيا معروفًا بصلته بالقيصر الروسى وبكونه عميلاً مكشوفًا لحكومة بطرسبرج. اسـتغل مترنـيخ هـذه الحادثـة ودعـا إلى عقـد مجلس الاتحاد الجرمانى (الديت) فى كارلسياد الذى أقر فرض القيد فى جميع أنحاء ألمانيا على الحريات العامـة والشخصـية وأعـاد الرقابـة على الصحف والمطبوعات والجامعات. وقرر مجلس الاتحـاد بصـورة اسـتثنائية تعيـين لجنـة رقابـة دائمـة لـلإشراف عـلى نشـاط وأعـمال الجامعات الألمانية[xxxii].

رابعًا- مؤتمر تروباو ١٨٢٠

لقد أثبتت أحداث ما بعد سنة ١٨١٥ أن التحولات التى خلفتها السنوات العشرون من النفـوذ الفرنسىـ فى إيطاليـا كانـت أساسـية وعميقة بحيث عجز القهر والعنف الذين فرضا على الشعب الإيطالى من قبل حكامـه ومـن قبـل مترنـيخ عـن محـو آثارهـا وعـن إعـادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية. أبدى الإيطاليون مقاومة شـديدة لحكـم الإرهـاب والاسـتبداد وقـابلوا العنـف بـالعنف والإرهاب بالإرهاب مصرين على استعادة حقهم فى الحرية وفى حكم ديمقراطى دستورى وطنى. ولما كان العمل السياسى العلنى ممنوعًا ومحرمًا فقد انتشرت فى جميع أنحاء إيطاليا الجمعيات الوطنية والأحزاب السرية تدعو للاستقلال والحرية والوحدة الإيطالية متخذة من العنف والإرهاب والاغتيال وسيلة للعمل والنضال. وكانت أبرز هذه الجمعيات وأنشطها جمعيات الفحامين التى كـان مقررهـا الأسـاسى فى مملكة نابولى والتى انتشر رسلها ومبشروها فى كل أرجاء الوطن الإيطالى يدعون سرًا لتحرير البلاد من النفوذ النمساوى وإقامـة اتحـاد بين الدول الإيطالية. وفى سنة ١٨٢٠ بلغ القمع والإرهاب فى مملكة نابولى حدًا كبيرًا. إذ كـان الملـك فرديناند الأول يمـارس حكـمًا رجعيًـا مطلقًا شديد المحافظة على التقاليد والامتيازات القديمة معاديًا للحرية ولكل فكر تقدمى. وكانت الفئات المعارضة للملك معتدلة للغايـة فى مطالبها إذ كانت تسعى لإقامة حكم ديمقراطى أصيل يمنح الشعب دستورًا يفيد سلطان الحكومة والملك ويقيم فى البلاد مجلسًا نيابيًا منتخبًا من قبل الأمة. وأمام عناد الملك وتشدده انطلقت أعمال العنف فى نابولى والمناطق المجاورة وتحولـت إلى ثـورة قويـة قامـت بهـا عناصر الأحرار والمثقفين والضباط القدماء الذين عملوا فى جيوش بونابرت. أمام شمول الثورة وانتصاراتها الأولى تراجع الملك مكرهًا وقبل بمطالب الثوار وعد بإعطاء المواطنين الدستور الذى يريدونه. هذا التصرف ساء إلى مترنيخ إلى حـد كبـير. إذ وقـع فى وقـت كانـت النمسـا تعانى من مصاعب فى مناطق نفوذها فى ألمانيا حيث كانت تحدث ثورات تحررية صغيرة من آن لآخـر. ثـم إن الثـور إمتـدت مـن نـابولى لمناطق أخرى فى إيطاليا. وبصورة خاصـة فى البندقيـة ولمبارديـا اتخـذت المعارضـة وأعـمال العنـف طـابع الرغبـة فى التحـرر مـن النفـوذ النمساوى. أمام كل هذا لم يكن بإمكان مترنيخ القبول بأى حال من الأحوال بما أقدم عليه ملك نابولى. ذلك أن التسـاهل فى مكـان واحـد سيؤدى حتمًا إلى تشجيع الثائرين والمعارضين فى كل مكان وهذا يؤدى حتمًا فى المدى الطويل إلى انهيار كل النظام الذى أقامه مترنيخ منذ سنة ١٨١٥[xxxiii].

أمام أحداث نابولى رأى مترنيخ نفسه مجبراً على التدخل المباشر فراح يعد العدة لإرسال حملة عسكرية إلى إيطاليا متوسلاً لتبرير ذلك مبادئ التحالف المقدس. غير أن الفرنسيين الذين كانوا يرغبون فى الحد من النفوذ النمساوى فى إيطاليا عامة أبدوا معارضة شديدة لهذا التدخل. وقد تذرعوا لذلك بالتصريح الصادر عن الدول الكبرى عقب مؤتمر أكس لاشابيل والذى يشترط للقيام بالتدخل فى شئون دولة أوروبية أن تطلب هذه الدولة نفسها مثل هذا التدخل. ولما لم تكن نابولى قد طلبت مثل هذا الأمر من النمسا أو من الدول الكبرى فلا مبرر إذًا لتدخل عسكرى من قبل مترنيخ. وقد أسفرت معارضة الفرنسيين عن اتفاق لدول الكبرى على عقد مؤتمر خماسى فى مدينة تروباو فى سيليزيا فى أكتوبر سنة ١٨٢٠. وحضر المؤتمر عن روسيا قيصرها وعن بروسيا ملكها وعن النمسا إمبراطورها. أما إنجلترا فقد ترددت فى الاشتراك فى المؤتمر ثم أرسلت أخيراً سفيرها فى فينا ليمثلها وكذلك تمثلت فرنسا بسفيريها فى النمسا وروسيا. وقد فعلت ذلك لأنها لم تكن شديدة الحماس لمشاركة الدول الكبرى الثلاث رغبتهم فى التدخل فى شئون الدول الأخرى ولكونها أيضًا أرادت أن تبدأ بانتهاج سياسة فرنسية جديدة مستقلة أقل التزامًا بمواقف القيصر الروسى والواقع أن القيصر الروسى استاء كثيراً من تدنى درجة التمثيل الفرنسى- ومن فتور السياسة الفرنسية تجاهه أثناء المؤتمر مما اعتبره بمثابة الخيانة بعد كل ما قدمه للفرنسيين من مساعدة فى السابق[xxxiv].

وقد حفل المؤتمر بمؤامرات ومناورات ودسائس لا حد لها بين الروس والنمسويين. إذ كان القيصر الروسى يريد توسيع مبدأ التدخل وإطلاقه بصورة خاصة من أجل معالجة مشاكل أسبانيا وأميركا اللاتينية، بينما كان مترنيخ ومعه جميع المؤتمرين يريدون حصر- المؤتمر بمعالجة المشكلة الإيطالية وبصورة خاصة مشكلة نابولى والثورة فيها. إلا أن وجهة النظر النمسوية انتصرت فى النهاية وتقرر السماح للنمسا بأن تتولى حل المشكلة الإيطالية وذلك لكى لا يتجرأ فى المستقبل أى شعب على التعدى على حقوق وسلطات عرش بلاده. وتقرر دعوة ملك نابولى إلى حضور جلسات المؤتمر وذلك بقصد تحريره من سيطرة مواطنيه عليه وللحصول على تفويض للمؤتمر بحل المشكلة إما عن طريق الوساطة بينه وبين شعبه الذى أقلق أمن أوروبا وسلامتها وإما عن طريق استعمال القوة والعنف. وفى البروتوكول الصادر عن المؤتمرين فى تروبو فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٢٠ برز أسم التحالف المقدس وأهميته ودوره فى استقرار أوروبا. وفى هذا دليل واضح على ابتعاد الإنجليز عن سياسة الدول الكبرى وعدم تأييدهم لسياستها فى التدخل. كما ورد فى البروتوكول المذكور تنديد بالثورات فى أسبانيا وأميركا اللاتينية وإيطاليا باعتبارها مضرة بالنظام العام ودعوة لمساعدة كل الحكومات الشرعية القائمة إذا ما تعرضت لاخطار ثورية.

واتفق المجتمعون على أن يستأنفوا أعمالهم بحضور ملك نابولى فرديناند الأول فى شهر يناير سنة ١٨٢١[xxxv].

خامسًا- مؤتمر ليباخ ١٨٢١.

عندما وجهت الدعوة إلى ملك نابولى للحضور إلى ليباخ ليكون وسيطًا بين شعبه وبين الدول الكبرى لم يحاول رعاياه منعه من السفر وذلك إظهارًا منهم لحسن نيتهم ولرغبتهم فى المصالحة تجاه سيدهم وتجاه المؤتمرين. وربما كان خوفهم من تدخل عسكرى من قبل النمسا هو الذى دفعهم أيضًا لتسهيل مهمة الملك. إلا أن هذا الأخير ما أن أصبح خارج حدود بلاده، حتى أعلن فى ١٦ ديسمبر عن عودته عن كل التدابير التى نفذها تحت ضغط الثورة كما صرح بعدم التزامه بكل الوعود التى صدرت عنه تجاه مواطنيه. وعند افتتاح المؤتمر فى يناير سنة ١٨٢١ كان جميع المندوبين الذين حضروا مؤتمر تروباو قد حضروا إلى ليباخ بحيث يمكن اعتبار المؤتمر الثانى متممًا ومكملاً للأول خاصة وإن موضوع البحث كان هو نفسه: القضايا الإيطالية.

ولم يطل البحث فى المؤتمر حول قضية نابولى إذ كان الرجلان القويان مترنيخ والقيصر الروسى متفقان على التدابير الواجب اتخاذها فأعلن المؤتمرون فى ١٢ يناير إلغاء دستور نابولى الجديد وفى الثالث من فبراير تقرر إرسال حملة عسكرية نمساوية إلى نابولى لقمع الثورة هناك على نفقة السكان المحليين ولاحتلال بلادهم. ولم تستطع جميع محاولات الفرنسيين فى المؤتمر عرقلة إرسال الحملة العسكرية ولم يؤد اقتراحهم بتوسيط قداسة البابا بين فرديناند الأول ورعاياه إلى نتائج إيجابية لأن النمسا أحبطت كل ذلك بإسراعها للعمل منذ صباح الرابع من شباط. وقد أمكن للنمسويين بسبب عدم تكافؤ القوى بين الفريقين المتحاربين تحقيق انتصار سريع فى نابولى زاد من نفوذهم فى إيطاليا ودعم مركز مترنيخ فى بلاده وخارجها. ولم يكتف مترنيخ بهذا الانتصار بل أنه استغل جو المؤتمر المناسب له واستصدر من

المؤتمرين فى ١٢ شباط فبراير بلاغًا يعلنون فيه رغبتهم فى القضاء على كل المؤسسات الدستورية الحرة القائمة فى إيطاليا.

وعند انتهاء المؤتمر كان انتصار مترنيخ تامًا كاملاً. فإيطاليا كلها ركعت عند موطئ قدميه ولو مؤقتًا. والحكام الإيطاليون كلهم دون استثناء باتوا مدينين بعروشهم ونفوذهم لمترنيخ وللجيوش النمسوية المنتشرة فى إيطاليا والمستعدة للإجهاز على كل صوت يرتفع مطالبًا بالحرية والديموقراطية[xxxvi].

سادسًا- مؤتمر فيرونا ١٨٢٢.

لما قامت الثورة فى اليونان ضد الحكم العثمانى، وتضاربت المصالح والأهواء، فقد اجتمع مترنيخ وكاسلريه فى هانوفر قبيل نهاية ١٨٢١ وسويا خلافاتهما واتفقا على دعوة مؤتمر أخر كانا يأملان أن يحولا بوساطته دون اتخاذ إسكندر قيصر الروسيا أى إجراء ضد الدولة العثمانية. وقد حدد خريف ١٨٢٢ موعدًا للمؤتمر. ولكن حادثين وقعا قبل أن يلتئم شمله. أولهما أن القلاقل فى أسبانيا بلغت فى يوليو درجة من الخطورة حفزت فرنسا إلى الحديث عن التدخل هناك، وثانيهما أن كاسلريه قد انتحر فى أغسطس بعد اختلال قواه العقلية. وإن كان قد بدأ فى سنواته الأخيرة بعض الاعتراضات على نظام المؤتمرات نفسه. فخلفه كاننج. وسرعان ما شغل المؤتمر الذى انعقد فى فيرونا بأمر أسبانيا بدلاً من اليونان، فقد سألت فرنسا الحلفاء فى بداية المؤتمر عما إذا كانوا سيؤيدونها فى غزو أسبانيا، فأرسل كاننج، الذى كان ينظر إلى تلك المؤتمرات نظرة ملؤها الشك والريبة، وأصدر تعليماته بألا تشترك إنجلترا فى أى مشروع للتدخل بالقوة أو بالتهديد مهما تكن العاقبة وأفضى ولنجتون بهذه التعليمات إلى المؤتمر فى ٣٠ أكتوبر ١٨٢٣، فكان لها دوى القنبلة، وحالت دون تدخل الحلف ككل، تدخلاً عسكريًا فى أسبانيا، وإن تدخلت فرنسا بصورة مفردة. لقد أضر موقف كاننج فى ١٨٢٢ بـ"التضامن المعنوى" لأوروبا وبنظام المؤتمرات. ولكن هذا النظام لم يختف من الوجود على التو ففى ديسمبر سنة ١٨٢٣ دعا ملك أسبانيا الذى أعيد إلى عرشه الحلفاء إلى عقد مؤتمر لبحث شئون أمريكا الأسبانية. وكم كانت دهشة أوروبا حين منع كاننج ببساطة من إرسال مندوب عن حكومته ٣٠ يناير ١٨٢٤ فكانت النتيجة أن فشل المؤتمر. وقد حاول إسكندر بعد ذلك أن يدعو فى غضون ١٨٢٤ مؤتمرًا لبحث موضوع الدولة العثمانية واليونان. ولكن كاننج رفض فى النهاية حضور هذا المؤتمر نيابة عن إنجلترا فى نوفمبر ١٨٢٤. فاجتمعت الدول الأربع العظمى الأخرى رغم ذلك بسان بطرسبرج فى يناير ١٨٢٥، وإن يكن مؤتمرها قد انفض فى مايو دون الاتفاق على شئ بعد أن دب بينهما الخلاف وسوء التفاهم فكانت تلك، فى الحقيقة والواقع نهاية نظام المؤتمرات. وكانت اعتراضات كاننج على ذلك النظام الذى كان يرمى إلى إقامة حكومة دولية. قال إن عقد المؤتمرات شئ مناسب جدًا لوضع معاهدة. فالشعب الإنجليزى أولاً: لا يروق له أن يرى مندوبه الذى يمثل دولة برلمانية، يتفاوض سرًا مع دول استبدادية، ثم إن لإنجلترا صوتًا واحد، وقد يتغلب عليها الآخرون بأصواتهم. ونظام المؤتمرات ثانيًا: يتجه إلى إقامة نظام للتدخل العام بالقوة فى الشئون الداخلية لمختلف البلاد، ومثل هذا النظام لابد أن تعارضه إنجلترا تمشيًا مع طبيعة حكومتها. وثالثًا: أن الدول الصغرى ليست ممثلة فى هذه المؤتمرات فحقوقها عرضة لإغفال أو الضياع ولم يكن كاننج ليمانع فى عقد مؤتمر يقتصر على سياسة "التضامن المعنوى" ويضع رغبات الدول الصغرى موضع الاعتبار وينبذ استخدام القوة. ولكن نظام المؤتمرات على الصورة التى تطور بها حتى عام ١٨٢٢، كان بعيدًا عن ذلك كل البعد فرأى كاننج من الأفضل أن تعارضه إنجلترا كلية، وقد وفق فى هذه المعارضة توفيقًا تامًا. إذ لم يعد لنظام المؤتمرات أى اعتبار من ١٨٢٥ فصاعدًا[xxxvii].

على أية حال لقد فشلت تلك المؤتمرات فى أداء مهمتها فى إقامة الحكومة الدولية، ويرجع ذلك إلى تمادى بعض الدول فى توسيع اختصاصات تلك المؤتمرات، وعلى رأس تلك الدول الروسيا، والنمسا، وروسيا. وقد برر كاننج عدم اشتراكه فى المؤتمرات بأسباب ثلاثة هى[xxxviii]:

١- هو أن الشعب الإنجليزى الذى بنى حياته الدستورية على أساس الثورة لا ينظر بعين الارتياح إلى جلوس المندوب الإنجليزى إلى جانب مندوبى الدول الاستبدادية لعقد الاتفاقات السرية. وإذا كانت إنجلترا ستتمسك برأيها وبوجهة نظرها ففى هذه الحالة لن تستطيع التغلب على أصوات الدول الاستبدادية العديدة.

٢- إن نظام المؤتمرات على النحو الذى سار فيه، قد فرض القوة كوسيلة مشروعة للقضاء على الثورات الداخلية والتى تعتبر من الشئون الداخلية لكل دولة ولا يجوز التدخل فيها. وأن مبدأ التدخل هذا لا تقره الحكومة الإنجليزية وبأباه الشعب الإنجليزي.

٣- إن هذه المؤتمرات لا تمثل إلا الدول الكبرى فحسب، ومن الضرورى أن تشمل المؤتمرات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء،

الفصل الثالث

المسألة الشرقية وحرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦)

أولاً- المسألة الشرقية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ثانيًا- مسألة الأماكن المقدسة.

ثالثًا- بعثة منتشيكوف.

رابعًا- الموقف الدولى من المسألة الشرقية.

خامسًا- حرب القرم

١ – أحداث الحرب.

٢ – نتائج الحرب.

الفصل الثالث

المسألة الشرقية وحرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦)

أولاً- المسألة الشرقية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

منذ أواخر القرن الثامن عشر بدأ الضعف والانحلال يتطرق إلى كيان الدولة العثمانية فأخذت دويلات البلقان التى خضعت لحكمها تتطلع إلى الخلاص من الحكم التركى وإلى الاستقلال، كما تحركت مطامع الدول الأوروبية لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها، بل لقد طالبت بعض هذه الدول بطرد العثمانيين كلية من أوروبا. ولقد شغلت هذه المسألة أذهان ساسة أوروبا طوال القرن التاسع عشر. وأصبحت حجر الزاوية فى سياسة أوروبا فى ذلك الوقت وأثرت فى مجريات الأحداث الأوروبية تأثيراً خطيراً. فالمسألة الشرقية من هذه الناحية مدينة بوجودها إلى عوامل ثلاثة تكاتفت لإبرازها على النحو الذى ظهرت به. وهذه العوامل الثلاثة: هى ضعف الدولة العثمانية، وظهور الحركات القومية فى دويلات البلقان الخاضعة لحكم العثمانيين، وأخيراً طمع الدول الأوروبية فى ممتلكات الدولة العثمانية ومحاولتها استغلال الحركات القومية لصالحها. وفى الفترة ما بين ١٧٨٨ و١٧٩١ تعرضت الدولة العثمانية لهجوم مشترك شنته النمسا والروسيا عليها، وتمكنت الروسيا فى ذلك الوقت من استقطاع بعض الممتلكات التركية شمالى البحر الأسود. وإذا كانت كل من الروسيا والنمسا قد عملت على سرعة انهيار الدولة العثمانية تحقيقًا لمطامعها فى ممتلكات الرجل المريض، فقد وقفت إنجلترا منذ ذلك الوقت موقف المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وظلت تعتنق تلك السياسة طوال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر. وكانت وجهة نظر إنجلترا فى هذا الشأن تتلخص فى أن الدولة العثمانية تسيطر على الطريقين التجاريين الرئيسيين المؤديين إلى الشرق. وأن بقاء هذين الطريقين فى حوزة الدولة العثمانية الضعيفة لا يهدد المصالح الإنجليزية بالخطر، وأن وقوع هذه المناطق فى أيدى دولة قوية إنما يهدد إنجلترا فى الصميم. فكان من مصلحة إنجلترا إذًا الإبقاء على الوضع السياسى للدولة العثمانية كما هو والمحافظة عليه بمختلف السبل[xxxix].

وهذه السياسة التى استنها الوزير الإنجليزى بت Pitt بإزاء الدولة العثمانية فرضت على إنجلترا تشكيل سياستها طبقًا لسياسة روسيا تجاه الباب العالى. وسنجد أن معظم الحروب التى قامت خلال القرن التاسع عشر إنما قامت بسبب المسألة الشرقية، وكان السبب المباشر لقيامها ثورة القوميات المسيحية فى البلقان على تركيا للحصول على مزيد الاستقلال فى إدارة شئونها، أو بدافع من روسيا الدولة الصقلبية الكبرى، والتى كانت تدعى حماية مصالح دول البلقان (الصقالبة الصغار). بدأت ثورات البلقان بثورة الصرب ضد الحكم العثمانى فى سنة ١٨٠٤، وتزعم الثورة أحد الصربيين ويدعى قره جورج "أى جورج الأسود" وكانت ثورة كبيرة استمرت ثمانى سنوات أرغمت فى نهايتها الدولة العثمانية فى منح الصرب الاستقلال الذاتى، وذلك بمقتضى المعاهدة التركية الروسية فى سنة ١٨١٢، ولكن سرعان ما فشلت حركته. فتبناها وأكملها من بعده ميلوس أو برينوفيتش فى سنة ١٨١٥ واستطاع بجهاده أن يحصل على الاستقلال التام لبلاده[xl].

وفى سنة ١٨٢٠ ثار اليونانيون مطالبين باستقلالهم عن تركيا. وقام الأتراك باستخدام منتهى الشدة والعنف لإخماد الثورة، ورأت الروسيا أن تستغل هذه الفرصة للانقضاض على الدولة العثمانية لمؤازرة الثوار اليونانيين، وخشيت كل من إنجلترا والنمسا أن يؤدى تدخل الروسيا إلى ابتلاع البلقان وانهيار الدولة العثمانية، ولهذا اتفقا على أن يحولا بمختلف السبل دون وقوع الصدام بين تركيا والروسيا. وأعلنتا فى نفس الوقت أن ثورة اليونان مسألة داخلية تهم السلطان العثمانى وحده، وأن مصلحة السلام الأوروبى فى عدم تدخل قوات أجنبية فى هذه الثورة حتى لا تزيدها اشتعالاً. وعندما ازدادت ثورة البلقان شدة استنجد السلطان العثمانى بمحمد على لإخماد الثورة فى الموره، وقد لبى محمد على طلب السلطان وأرسل جيشًا كبير العدد تحت قيادة إبراهيم أنزل باليونانيين خسائر فادحة أثارت ثائرة الدول الأوروبية وعلى رأسها الروسيا التى رأت ضرورة التدخل لمنع تلك المذابح التى تلك المذابح التى تهدد اليونانيين بالفناء. لم تجد

إنجلترا بدًا من التدخل فى النزاع مكرهة حتى لا تنفرد الروسيا بحل المشكلة وحدها، فأشارت على النمسا القيام بعمل مشترك للضغط على الباب العالى ليعدل عن موقف التشدد وأن يستجيب لرغبات اليونانيين فى الاستقلال، ولكن النمسا حرصًا منها على التمسك بسياسة تأييد الملوك الرجعيين ضد رعاياهم وجدت أن من صالحها عدم التدخل والابتعاد عن النزاع. وعندما أخفقت إنجلترا فى ضم النمسا إلى جانبها، لجأت إلى الروسيا واتفقت الاثنتان فى اتفاقية وقعت لهذا الغرض فى ٤ أبريل سنة ١٨٢٦ على العمل سويا لحث الدولة العثمانية على منح اليونانيين استقلالاً ذاتيًا. وقد فشلت الجهود التى بذلتها الدولتان لحمل السلطان العثمانى على الاستجابة إلى مطالبها فاضطرت الدولتان إلى عقد معاهدة بالاشتراك مع فرنسا فى ٦ يوليه سنة ١٨٢٧ باستخدام القوة لارغام تركيا فى حل المسألة اليونانية بما يحقق المطالب القومية لليونانيين. وتم للدول الثلاث القضاء على الأسطولين المصرى والعثمانى فى موقعة نفارين فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧، وترتب على ذلك تحقيق استقلال اليونان استقلالاً تامًا وبصفة نهائية عن الدولة العثمانية. وكان معنى هذا أيضًا تخلص اليونان من النفوذ الروسى، فاليونان بعد أن حصلت على استقلالها حرصت كل الحرص على الدفاع عنه وصيانته، مراعية فى ذلك مصلحتها أولا وقبل كل شئ دون أن يكون لمصالح الدول الكبرى أى تأثير عليها، فاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية يعنى استقلالها أيضًا عن النفوذ الروسى. وكذلك كان الشأن بالنسبة لسائر دول البلقان التى استقلت عن تركيا[xli].

كان حصول اليونانيين على الاستقلال التام صدمة لساسة الروسيا فالاستقلال التام قد فوت على روسيا فرصة التدخل من حين لآخر فى شئون الدولة العثمانية، وانتحال الأسباب لشن حرب عليها بحجة الدفاع عن مصالح اليونانيين، وقد ساء روسيا أن تخرج من هذه الحرب صفر اليدين، ولم تستطع تحقيق مطامعها فى الممتلكات العثمانية. ولهذا لا نعجب إذا ما أقدمت على شن حرب على تركيا فى أوائل عام ١٨٢٨ دون مقدمات ولم تعبأ باحتجاج كل من انجلترا وفرنسا على هذا العمل. وتمكنت القوات الروسية من هزيمة الجيش العثمانى والوصول إلى مدينة أدرنة القريبة من العاصمة الآستانة. وتحت تهديد الجيش الروسى للعاصمة وقعت الدولة العثمانية معاهدة أدرنة (١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩) التى خولت للروسيا الاستيلاء على بعض الأراضى التركية المتاخمة لمنطقة القوقاز. على أن هذه السياسة التقليدية التى سارت عليها الروسيا سنوات طويلة، ألا وهى سياسة إضعاف الدولة العثمانية والقضاء عليها، وإثارة دول البلقان ضدها قد اعتراها تغيير جوهرى فى العشر سنوات التى أعقبت عام ١٨٢٩، كان الجالس على عرش الروسيا فى ذلك الوقت القيصر نقولا. وقد رأى مستشاروه بثاقب نظرهم أن سياسة الروسيا فى محاربة الدولة العثمانية وتشجيع دول البلقان على الثورة طلبا للاستقلال لن تجر على الروسيا سوى الخسارة، لأن هذه الدول التى كانت تشعر بحاجتها إلى معونة الروسيا عند خضوعها للحكم التركى لن تلبث أن تتنكر للروسيا بعد حصولها على الاستقلال، فمن صالح الروسيا إذًا أن تنتهج سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية، ففى ظل هذا الكيان الضعيف تستطيع الروسيا أن تحقق مصالحها طبقًا لما عقدته مع تركيا من معاهدات. زد على ذلك أن بقاء الإمبراطورية العثمانية فى أوروبا بالنسبة للروسيا يفوق فى أهميته الأسباب التى تدعو لتجزئتها. وكذلك فإن انهيار الدولة العثمانية ليس من صالح الروسيا فى شئ. وأنه إذا أرادت التوسع فليكن على حساب ممتلكات الدولة العثمانية فى آسيا. وقد حظيت هذه السياسة الجديدة بتأييد النمسا فى ذلك الوقت[xlii].

وعلى النقيض من الروسيا وقفت فرنسا، فسياستها فى الفترة ما بين ١٨٣٠ و ١٨٤١ اتسمت بالعداء لتركيا والعمل على تصفيتها والقضاء عليها، ودل على ذلك تصرفاتها الهدامة بإزاء تركيا. ففى سنة ١٨٣٠ احتلت الجزائر التى كانت تعتبر ولاية عثمانية. وجزء من الإمبراطورية العثمانية. كذلك شجعت والى مصر محمد على فى الخروج عن طاعة السلطان وتأييد مطالبه فى ضم بلاد الشام إلى حكمه. وفى أواخر عام ١٨٣١ غزت القوات المصرية الشام تحت قيادة إبراهيم فسقطت فى أيديها المدن الشامية الواحدة بعد الأخرى، ثم عبرت جبال طوروس وقضت على القوات التركية فى قونية. وبذلك أصبح الطريق ممهدًا أمام القوات المصرية لدخول الآستانة لو أرادت ذلك، وفى ذلك الوقت لجأ السلطان العثمانى إلى انجلترا لإنقاذه من الخطر المحدق به. وتلكأت إنجلترا فى إجابة مطالب السلطان لأنها كانت تخشى بتدخلها أن تثير حربا أوروبية لا مبرر لها. وعندما أصبحت العاصمة التركية مهددة بالسقوط التجأ السلطان العثمانى مضطرًا إلى عدوته التقليدية الروسيا لانقاذه من السقوط المحقق. فرحبت الروسيا بهذه الفرصة النادرة وبادرت بإرسال أسطولها إلى مياه الآستانة

كما أنزلت قواتها على الشاطئ الأسيوى المواجه للعاصمة، لتحول بينها وبين قوات محمد على الرابضة فى بلاد الأناضول. وفى ذلك الوقت بدأت كل من إنجلترا وفرنسا تضغط على السلطان العثمانى كى يستجيب إلى مطالب محمد على فضًا للنزاع، فاضطر إلى التنازل لمحمد على عن بلاد الشام بأكملها. وقبل أن تنسحب القوات الروسية من تركيا بعد زوال الخطر عقدت مع الباب العالى معاهدة سرية تعرف باسم هنكياراسكلسى (٨ يوليو سنة ١٨٣٣) تعهدت فيها الدولتان بمعاونة كل منهما الأخرى فى حالة الاعتداء عليها. كذلك نصت على موافقة الدولة العثمانية على إغلاق مضيق الدردنيل فى وجه السفن الحربية عن الحاجة[xliii].

اعتبرت معاهدة هنكياراسكلسى ذروة ما بلغته السياسة الروسية من نجاح بإزاء الدولة العثمانية، فالإشراف على منطقة المضايق الذى كان حلم روسيا القيصرية القديم والذى طالما شنت من أجله الحروب، وسفكت فى سبله الدماء، قد أصبح حقيقة واقعة بمقتضى تلك المعاهدة ولكن هذا النصر السياسى الذى أحرزته الروسيا قد أقلق بال إنجلترا، ودعاها إلى القيام بعمل سريع لحرمان روسيا من ثمرة هذا الانتصار، فأوضحت للباب العالى بأنها مازالت تتمسك بسياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وأن فى مقدوره أن يعتمد لى معونة إنجلترا وتأييدها بدلاً من الاعتماد على معونة الروسيا عدوته التقليدية. لم تنته الأزمة المصرية العثمانية بتسليم السلطان العثمانى لمحمد على بحكم الشام، فالباب العالى لن يهدأ له بال إلا إذا حرم محمد على من ثمرة انتصاره، فسيثيرها حربًا شعواء ضد واليه الثائر، وستضطر إنجلترا إلى الوقوف بجانبه حتى لا تتيح الفرصة للروسيا للانفراد بحل النزاع بما يحقق مصالحتها. فقام السلطان العثمانى بإثارة أهل الشام ضد الحكم المصرى، ثم أرسل قواته لمواجهة قوات مصر بالشام لإثارتها. وأخيراً أصدر أمره بالزحف على الشام وطرد الجيش المصرى منه. خشيت إنجلترا وفرنسا أن يؤدى هذا الموقف إلى تدخل روسيا العسكرى لمساعدة السلطان العثمانى، وحزمتا أمرهما على القيام بعمل مشترك لانقاذ الدولة العثمانية، خصوصًا وأن قوات مصر قد استطاعت أن تنزل بالقوات التركية خسائر فادحة وأن تأسر منها قرابة ١٥ ألف مقاتل. فى نفس الوقت الذى سلم فيه قائد الأسطول العثمانى نفسه بما تحت قيادته من قوة بحرية إلى محمد على بالإسكندرية[xliv].

ظن محمد على أن الأمر قد استتب له وأن الدولة العثمانية أصبحت تقع تحت رحمته، فليس هناك قوات برية أو بحرية تحمى حدودها ولا منقذ للسلطان العثمانى من الوقوع فى قبضة محمد على سوى الدول الأوروبية الكبرى، وأمام هذه الخطر الذى يتهدد تركيا من قبل محمد على تارة ومن قبل الروسيا تارة أخرى، رأت الحكومة الإنجليزية أن الموقف لا يحتمل التأخير، وأنه يجب القيام بعمل إيجابى حاسم لانقاذ الدولة العثمانية من التفكك والانهيار ولحرمان محمد على من ثمرة انتصاراته تمشيا مع سياستها فى المحافظة على كيان الدولة العثمانية. وإذا كانت إنجلترا تميل إلى اتخاذ موقف الشدة والعنف من محمد على فكانت فرنسا ترى غير هذا الرأى، وتود مساعدة محمد على بالقدر الذى يسمح له الاحتفاظ مما تحت يده من أقطار. وعندما عرفت إنجلترا بميول فرنسا نحو مساعدة محمد على وأنها ستكون عقبة فى سبيل تنفيذ ما عزمت عليه تجاهلتها ودعت كل من النمسا والروسيا وبروسيا لتوقيع اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ والتى نصت على منح محمد على ولاية مصر وراثية فى ذريته، بالإضافة إلى ولاية عكا مدى الحياة. وأن يتخلى عما عداها من الأراضى الخاضعة لحكمه. فإذا امتنع عن تنفيذ ذلك فى ظرف عشرة أيام سحبت منه ولاية عكا وتركت له ولاية مصر. وإذا رفض قبول هذا العرض فعلى الدول الموقعة على الاتفاقية اتخاذ ما تراه من إجراءات كفيلة بحل المسألة بالشكل التى تراه. اعتمد محمد على على معونة فرنسا دون أن يعلم مدى إمكانياتها فى ذلك، ودون أن يدرى أنها لن تستطيع الوقوف أمام تصميم إنجلترا. فأضاع بذلك ولاية الشام، وبدأ الأسطول الإنجليزى يعلب دوره فى إثارة أهل الشام وفى ضرب المدن الشامية، وإنزال القوات الإنجليزية والتركية بها. وتلا ذلك محاصرته للشواطئ المصرية وتهديد ميناء الإسكندرية. وأمام هذا الضغط العسكرى وإزاء تجاهل فرنسا لوعودها لمحمد على أن اضطر أخيراً إلى التسليم لرغبات الدول العظمى بشرط أن تصبح مصر وراثية فى أسرته وهكذا استطاع بالمرستون أن ينفذ رغبته وأن يحافظ للدولة العثمانية على كيانها، وأن يمنح محمد على استقلالا ذاتيا فى إدارة شئون مصر مع تبعيتها للباب العالى. وكذلك نجح بالمرستون فى أن تعقد الدول الكبرى اتفاقا فى ١٣ يوليه سنة ١٨٤٠ ينص على تعهد هذه الدول والسلطان بعدم السماح لأيه سفن حربية تابعة لدول أجنبية من

دخول مضيقى البسفور والدردنيل وبذلك قضت إنجلترا على معاهدة هنكيار اسكلسى السرية التى سبق أن عقدتها الروسيا مع الدول العثمانية والتى خولت لها حق التحكم فى منطقة المضايق وفق مشيئتها(xlv).

وفى ذلك الوقت بدأ القيصر الروسى يتقرب إلى إنجلترا ويوضح لها بأن الدولة العثمانية مشرفة على السقوط وأن الأجدر بهما أن يتفقا سويا على تقسيم ممتلكاتها فيما بينهما فتأخذ إنجلترا مصر وكريت وتأخذ الروسيا القسطنطينية ولكن هذا العرض لم يجد قبولا لدى إنجلترا فى ذلك الوقت لاعتناقها مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية، ولخشيتها من اقتراب الروسيا من شواطئ البحر المتوسط وما يحمله من احتمال تهديد قوات الروسيا للأسطول الإنجليزى فى هذا البحر. وإذا كانت إنجلترا لم تقبل العرض الروسى فى ذلك الوقت فقد اضطرتها الظروف فى الحرب العالمية الأولى إلى التسليم بوجهة النظر الروسية فى معاهدة سايكس بيكو سنة ١٩١٦(xlvi).

ثانيًا- مسألة الأماكن المقدسة

كان للفرنسيين منذ عصور قديمة وربما من أيام شارلمان امتيازات تتعلق بسلامة الحجج إلى الأماكن المقدسة وبحق حماية الأقليات الكاثوليكية فى الشرق. وقد درج العثمانيون منذ أن أصبحت البلاد العربية تحت سلطانهم على الاعتراف للفرنسيين بهذه الامتيازات. ومع بداية النصف الثانى من القرن الثامن عشر أخذت روسيا تبرز على مسرح السياسة الأوروبية كدولة كبرى ذات قوة متزايدة. وبما كانت الروسيا تعتبر نفسها أكبر دولة أرثوذكسية فى العالم فقد أخذت تتدخل فى شئون الإمبراطورية العثمانية بحجة حماية مصالح الأرثوذكس فيها. ثم أخذت تطالب بأن تعطى هؤلاء مكان الصدارة فى الأماكن المقدسة نظرًا لتفوقهم العددى على الكاثوليك فى الإمبراطورية. ومع أحداث الثورة الفرنسية وما رافقها من إهمال فرنسا للقضايا الدينية وتزايد قوة روسيا فقد ازداد نفوذ الرهبان الأرثوذكس فى فلسطين وخاصة فى القدس وتراجعت مكانة الرهبان الكاثوليك. وقد بقى الوضع على هذه الصورة حتى سنة ١٨٥٢ حين أخذ نابليون الثالث يظهر ميلا نحو الاهتمام بالأمور الدينية فى محاولة منه لإرضاء الحزب الكاثوليكى القوى والذى كان يستند عليه فى حكمه. ولذا فقد وجه إلى السلطان العثمانى مذكرة صيغت بلهجة فيها الكثير من الصداقة إنما لا ينقصها الحزم طالب فيها باستعادة الامتيازات الفرنسية القديمة فى الأماكن المقدسة. وقد وافق السلطان العثمانى بعد مماطلة وتردد على المطالب الفرنسية فأعطيت للرهبان الكاثوليك اللاتين حقوقهم القديمة وتسلموا ثلاثة مفاتيح لكنيسة بيت لحم. هذا التصرف الذى جعل السيطرة الفعلية فى بيت لحم للاتين أساء إلى حد كبير إلى القيصر الروسى الذى كان يهمه دائمًا أن يبقى مهابًا ومرهوب الجانب من قبل الأتراك(xlvii).

ثم أن القيصر الروسى كانت له مآخذ على سياسة فرنسا آنذاك فكان يعتقد أن تزايد نفوذ فرنسا فى الإمبراطورية العثمانية وفى أوروبا سيعتبر بمثابة دعم وتأييد للنزعات الثورية والتحررية فى كل من ألمانيا وإيطاليا(xlviii).

ثالثًا- بعثة منتشيكوف

أمام رفض إنجلترا للعروض الروسية بشأن تقسيم الإمبراطورية العثمانية رأى القيصر الروسى أن يتصل بالأتراك مباشرة مستغلاً قضية الأماكن المقدسة فأوفد فى أواخر شهر شباط سنة ١٨٥٣ الأمير منتشيكوف بمهمة خاصة إلى الأستانة تهدف إلى الوصول إلى معاهدة بين الدولتين تكفل لروسيا موقفًا متفوقًا فى تركيا يعطيها مبررًا قانونيًا للتدخل فى شئونها الداخلية.

وقد عرض المندوب الروسى على السلطان مشروع معاهدة من ثلاث نقاط:

١- سحب جميع الامتيازات الممنوحة للرهبان الكاثوليك فى فلسطين وإعطائها لرهبان أرثوذكس.

٢- الاعتراف لروسيا بحق حماية الرعايا الأرثوذكس فى الإمبراطورية العثمانية.

٣- عقد تحالف دفاعى مع روسيا.

ولما عرض السلطان العثمانى هذه المقترحات على بعض السفراء الأجانب وخاصة السفير الإنجليزى (اللورد ستراتفورد) أشار عليه هذا الأخير أن يقبل البند الأول ويرفض البندين الآخرين. فالإنجليز كانوا يريدون المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية بأى ثمن وإعطاء الروس حق حماية الرعايا الأرثوذكس يعتبر أمرًا خطيرًا للغاية باعتبار أن هؤلاء ليسوا كالكاثوليك أقلية ضئيلة العدد وإنما تعدادهم اثنى عشر مليونًا وفى بعض المناطق العثمانية كانوا يشكلون غالبية السكان. ثم نظرًا لتلاصق البلدين وللمطامع الروسية المعروفة فى تركيا كان مثل هذا الطلب يعتبر خطيراً للغاية. وفى مايو سنة ١٨٥٣ وبعد أن تحقق المندوب الروسى من فشل مهمته عاد مع رجال السفارة الروسية فى استانبول إلى روسيا[xlix].

وعلى أثر رفض المطالب الروسية ووصول الأسطولين الإنجليزى والفرنسى إلى مياه المضايق التركية أمر القيصر الروسى جيوشه بأن تجتاح الولايتين الدانوبيتين الإفلاق والبغدان (رومانيا الحالية). وكانت الولايتان تتبعان السلطان العثمانى أسميًا وقد أعلن القيصر الروسى أنه لا يريد أن يفهم عمله هذا على أنه إعلان للحرب وإنما يهدف منه إلى احتلال المقاطعتين كتدبير وقائى لكى لا تهاجم روسيا على حين غرة. أعقب هذا التدبير نشاط ديبلوماسى كبير فى أوروبا الغربية للحيلولة دون تحول هذا النزاع إلى حرب أوروبية وحصره فى إطار العلاقات بين روسيا وتركيا. إلا أن تأييد إنجلترا القوى للعثمانيين جعل السلطان يتصلب فى موقفه ويرفض كل تساهل فى قضية حماية الأرثوذكس. وأخيراً احتج السلطان العثمانى على احتلال الجيوش الروسية لجزء من أراضيه وأنذر القيصر بضرورة الجلاء عنها. أجاب الروس على هذا الإنذار بإعلانهم الحرب على تركيا سنة ١٨٥٣. ونتيجة لخوف الإنجليز والفرنسيين من اجتياح الجيوش الروسية للأراضى العثمانية فقد تقدم إسطولاهما نحو البحر الأسود فى محاولة لتهديد الروس وكبح جماحهم وأعلن البلدان أن أساطيلهما لن تنسحب كما طلبت روسيا إلا إذا انسحبت هذه الأخيرة من الإمارتين الدانوبيتين. وفى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٤ أعلنت الدولتان الحرب على روسيا بعد أن دمرت هذه الأخيرة أسطولاً تركيا فى البحر الأسود مما اعتبر بمثابة عمل عدائى تجاه الدولتين[l].

رابعًا- الموقف الدولى من المسألة الشرقية

لم يكن للدول الأوروبية موقف موحد تجاه تلك المسألة بل إن مواقفها قد كشفت عمق الخلافات فيما بينها، نظرًا لاختلاف المصالح.

فبالنسبة لفرنسا: وجدت أن هذه الحرب فرصة ذهبية لكسب النصر تخليدًا لاسم نابليون هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقيام فرنسا بمساندة إنجلترا فى هذه الحرب سيؤدى إلى تخلص فرنسا من بنود معاهدة فيينا سنة ١٨١٥م التى فرضت عليها قيودًا ثقيلة ومن ناحية ثالثة فدخول فرنسا الحرب تدعيمًا للمصالح الفرنسية فى الشرق لكل هذه الأسباب مجتمعة وجدت فرنسا من صالحها أن تخوض تلك الحرب[li].

أما عن إنجلترا فكان لها موقف معروف تتمسك به منذ أن برزت روسيا كقوة كبرى مناوئه لجارتها تركيا، ومزاحمة لإنجلترا فى مناطق نفوذها البحر المتوسط، الهند وفارس هو المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية، ومنع روسيا من الوصول إلى البحر المتوسط[lii].

وفيما يتعلق ببروسيا لم يكن لها مصالح مباشرة فى الإمبراطورية العثمانية أو البلقان وبالتالى فلم تكن مضطرة لأن تتخذ موقفًا صريحًا من هذا النزاع، كان البروسيون على كل حال منقسمين على أنفسهم حيال هذه القضية. فالأوساط المحافظة وعلى رأسها الملك كانت ترى ضرورة اتخاذ موقف ملائم لمصالح النمسا باعتبارها كبيرة الدول الألمانية. وكان هناك موقف آخر يقضى بأن تقف بروسيا موقفًا مناوئًا للنمسا يسمح لبروسيا فى المستقبل أن تتبوأ مركز الصدارة بين الدول الألمانية وكان ينادى بهذا الرأى بسمارك، وفئة المثقفين

والعاملين من أجل القضية القومية ومن أجل القضية القومية ومن أجل إنشاء ألمانيا موحدة بزعامة بروسيا وكان هؤلاء يـرون فى النمسـا العائق الأساسى دون تحقيق أهدافهم. إلا أن بروسيا رغم كل ذلك التزمت الحياد نزولاً رغبة ملكها فريدريك الرابع[liii].

أما النمسا: فكانت تشعر بأنها مدينة للحكومة الروسية وبصورة خاصة لشخص القيصر بالمحافظة على سلامتها باعتبـار أنـه أمـدها سنة ١٨٤٩ بجيش يقدر بمائة وخمسين ألف جندى ساعدها فى القضاء على الثورة المجرية وبالتالى فى الإبقاء على سلامة أراضـيها. إلا أنهـا من جهة أخرى لم تكن ميالة للقبول بازدياد النفوذ الروسى فى البلقان حيث لها مصالح كثيرة. كما أنها لم تكن راضـية إطلاقًـا عـن احـتلال الروس للمقاطعتين الدانوبيتين الملاصقتين لأراضيها، ولعل أكثر ما كانت تخشاه النمسا هو انهيار الإمبراطورية العثمانية وتفككها مع ما فى ذلك من انتصار لمبدأ القوميات وهذا أكثر ما كانت تخشاه، فإذا زالت الإمبراطورية العثمانية عن مسرح السياسة الأوروبية أصبحت هـى رجل أوروبا المريض. وقد أدركت كل من فرنسا وإنجلترا مكامن الضعف فى السياسـة النمسـاوية وأخـذتا تسـتغلانه وتسـتدرجان النمسـا تدريجيًا نحو الانحياز إلى صفهما رغم أنها كانت قد أعلنت منذ بدأ النزاع حيادها التام وذلك بعد أن فشلت محاولتها لعقد مؤتمر فى فينا يجد حلاً سلميًا للمشكلة ويحول دون اتساع النزاع[liv].

حاولت النمسا تهدئه الوضع وجمع الكونـت بـول رئـيس وزرائهـا سـفراء الـدول الموقعـة عـلى معاهـدة ١٣ يوليـو ١٨٤١ لتسـوية الخلافات بين روسيا والدولة العثمانية وتم الاتفاق على وضع مذكرة مبهمة الصيغة وأرسلوها إلى روسيا والدولة العثمانيـة ليوقـع عليهـا الطرفان، واشتملت المذكرة على فقرتين اعتقد المجتمعون أن فيهما حل للخلاف وهما[lv]:

١- أن أباطرة روسيا قد أضفوا فى كل العهود والأزمـان عطفهـم عـلى الكنيسـة الأرثوذكسـية وكـانوا دائمًـا حريصـين عـلى اسـتمرار مالأتباعهـا مـن امتيـازات وحصـانات فى الإمبراطوريـة العثمانيـة، كـما أن السـلاطين لم يمتنعـوا عـن تثبيـت هـذه الحصـانات والامتيازات فى وثائق رسمية، تدل على استمساكهم بسياسة الحنو والعطف على رعاياهم المسيحيين.

٢- أن حكومة جلالة السلطان ستبقى أمينة على روح ونص المواد الواردة فى معاهدتى كوتشك فينارجة وأدرنة عـن حمايـة الـدين المسيحى، وعلاوة على هذا فإنها تتعهد بالسماح للمذهب الأرثوذكسى، ضمن نطاق العدالة بأن يفيد مـن الامتيـازات المعطـاة للمذاهب المسيحية الأخرى فى معاهدات أى فى فرمانات خاصة.

وقبل القيصر نص المذكرة وأبدى استعداده للتوقيع محتفظًا بحق التفسير، ولكن الباب العالى رفضها فى ٢٠ أغسـطس ١٨٥٣، وقـدم مذكرة عثمانية رفضها الروس. وهكذا أخفق مؤتمر السفراء فى فينا وتدهورت الأوضاع وانتشر شـبح الحـرب، وبـدأت الـدول اسـتعداداتها العسكرية. وفى ٢٠ سبتمبر أرسل الباب العالى إلى روسيا انذارًا بالانسحاب مـن ولايتـى الـدانوب فى مـدة لا تزيـد عـن ١٥ يومًـا. وفى ٣٠ سبتمبر طلب الباب العالى من إنجلترا وفرنسا أن تأمرا الأسطولين الأنجليزى والفرنسى الراسيين عند الـدردنيل بالتقـدم إلى ميـاه الأسـتانة، فأجابته الحكومتان إلى طلب الانسحاب وعبر الأسطولان المضيق. ورفض الروس الانسحاب من ولايتى الدانوب، فلما انتهت مهلة الإنـذار أعلن الباب العالى الحرب على روسيا فى ٤ أكتوبر ١٨٥٣ واضعا إنجلـترا وفرنسـا أمـام الأمـر الواقـع وتاركـا لهـما حريـة الاختيـار فى ضـوء مصالحهما بين أن تنصراه وتدافعا عنه فيتم لهما القضاء على روسيا والتحرر من كابوسها أو أن يتركـاه وحيـدًا فى الميـدان يلتهمـه الجـيش الروسى مما يتيح له السيطرة على الشرق سيطرة كاملة[lvi].

خامسًا- حرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٥٦

١- أحداث الحرب

أرسلت كل من إنجلترا وفرنسا قطعا من أسطوليهما إلى مياه الدردنيل فى آخـر أكتـوبر سـنة ١٨٥٣ لتـدعيم موقـف تركيـا ولحمايـة الآستانة. ولكن هذا العمل لم يحل بين الأسطول الروسى وبين القضاء عـلى الأسـطول الـتركى فى البحـر الأسـود. فثـارت الـدولتان (إنجلـترا وفرنسا) وأعلنتا الحرب على الروسيا فى مارس سنة ١٨٥٤، وكانت المشكلة التى تواجه الدولتين هى اختيار ميدان القتال، فإرسال

الأسطولين الإنجليزى والفرنسى فيه حماية للآستانة فقط، ولكن لابد من القيام بعمل عسكرى يوقف اعتداء الروسيا على تركيا. ولما كانت القوات الروسية قد استولت على ولايتى الإفلاق والبغدان فقد خشيت روسيا أن يؤدى بقاؤهما فيهما إلى إغضاب النمسا وإلى دخولها الحرب فى صف إنجلترا وفرنسا، ولهذا أسرعت بسحب قواتها منهما، فأرسلت النمسا جزءًا من قواتها للمحافظة عليها ريثما تنتهى الحرب، وكان من الممكن أن يؤدى انسحاب الروسيا من الولايتين إلى انتهاء الحرب. ولكن إنجلترا وفرنسا وجدتا أن انتهاء الحرب على هذا الوضع دون الوصول إلى نتيجة حاسمة ودون القضاء على خطر التهديد الروسى بصفة نهائية، عمل تنقصه الحكمة. فلابد إذًا من مواصلة الحرب وأن يختار لها ميدان صغير لأن الحلفاء لم يكونوا على استعداد لخوض حروب طويلة الأمد وعلى نطاق واسع. وكذلك كان الشأن بالنسبة للروسيا، فلم تستطيع فى ذلك الوقت تجنيد أكثر من ٣٥٠ ألف جندى[lvii].

وفى المفاوضات التى دارت بين النمسا وفرنسا فى ذلك الوقت حددت الأهداف المقصودة من هذه الحرب فى النقاط الأربع الآتية:

أولاً- وضع ضمان أوروبى لولايتى الدانوب (الإفلاق والبغدان) محل حماية الروسيا لهما.

ثانيًا- تقرير حرية الملاحة فى نهر الدانوب.

ثالثًا- إعادة النظر فى اتفاقية المضايق سنة ١٨٤١ لصالح توازن القوى فى أوروبا.

رابعًا- تنازل الروسيا عن إدعائها حق حماية الرعايا المسيحيين للدولة العثمانية، وبدلاً من هذا تأخذ الدول الأوروبية وعدًا من السلطان العثمانى بتحسين حالة رعاياه المسيحيين.

وفى حقيقة الأمر كان الروس قد وافقوا على النقاط الثلاث الأولى والثانية والرابعة ولكنهم رفضوا النقطة الثالثة وهى التى قامت من أجلها الحرب. إذ اعتبر الحلفاء أن تفوق قوة الروسيا البحرية فى البحر الأسود له أثره دون ريب على تركيا وهذا بدوره سيؤثر على التوازن الدولى فى أوروبا.

اختارت إنجلترا وفرنسا وتركيا ميناء سباستبول الروسى ليكون مركزًا للعمليات الحربية ضد روسيا، فى القضاء على قوة الروسيا البحرية فى البحر الأسود تحقيقًا للهدف الثالث من الأهداف التى رمت إليها الحرب. وتمكن الحلفاء من إنزال ما يقرب من ٣٥ ألف جندى فى شبه جزيرة القرم. وتصدت لهم القوات الروسية لمنعهم من التقدم فى الزحف نحو ميناء سباستبول، ولكنهم لم يفلحوا وتمكنت القوات الغازية من إنزال الهزيمة بالروسيين فى موقعة ألما. وبعد ذلك بدأ الحلفاء فى فرض الحصار على الميناء من ناحيتى البحر والبر، ولكنه لم يكن حصارًا محكمًا إذ تمكنت الروسيا من إمداد المدينة من حين لآخر بما تحتاج إليه من مؤن وذخائر. وكذلك نجح القائد الروسى منشكوف فى مقاومة قوات الحلفاء وإنزال الخسائر الفادحة بها. كما أن الأساطيل المتحالفة لم تستطع أن تلعب دورًا إيجابيا فى المعركة، فلو أنها تمكنت من إغراق الأسطول الروسى فى مياه سباستبول إلا أن هذا العمل قد سد الميناء فى وجه تلك الأساطيل، ولم تقدر مدفعيتها الوصول إلى تحصينات الميناء واستحكاماتها نظرا لقصر مداها. استمات الطرفان فى الدفاع فلم يتمكن الروس من طرد الحلفاء من شبه جزيرة القرم. كما لم يستطيعوا هم بدورهم الاستيلاء على سباستبول، فظلت الكفتان متعادلتان حتى يونيه سنة ١٨٥٥. وفى ذلك الوقت دخلت مملكة سردينيا (بيدمونت) الحرب إلى جانب الحلفاء[lviii].

ورغم تفوق الحلفاء فى القوات البرية وفى العدد والعدة فقد فتكت بها الأمراض وسقط منها صريع الكوليرا أضعاف ما سقط بسلاح العدو كان لابد إذًا للحلفاء أن يلجأوا إلى الضغط السياسى على الروسيا لإنهاء الحرب بعد أن عجزوا عن إنهائها بحد السيف. واشترطت فرنسا لمواصلة الحرب فى ذلك الوقت دخول النمسا إلى جانبهم فى الحرب، فتهديد النمسا للروسيا حربيا سيجبرها على وضع قوات حربية كبيرة على حدودها مما سيؤثر تأثيراً خطيراً على الوضع الحربى فى شبه جزيرة القرم. ومع أن النمسا كانت تميل إلى الضغط على الروسيا لقبول النقاط الأربع التى تمت الإشارة إليها من قبل إلا أنها كانت لا تريد أن تذهب فى ضغطها إلى حد دخولها فى غمار الحرب. وبذلك

رأت النمسا عقد معاهدة مع إنجلترا وفرنسا تنص على أنه إذا لم توافق الروسيا على النقاط الأربع وتوقيع الصلح مع الحلفاء قبل أن ينقضى عام ١٨٥٥، فعلى الدول الحليفة التشاور فيما بينها لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف. وما أن وقعت النمسا هذه المعاهدة إلا وأعلنت الروسيا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٥٤ قبولها للنقط الأربع[lix].

فوت دخول النمسا الحلف إلى جانب إنجلترا وفرنسا على الدولتين الأخيرتين فرصة القيام بعمل حربى لتدمير سباستبول وتحديد قوة الروسيا الحربية بعد أن قبلت الروسيا النقط الأربع. وأخيرًا اتفق الحلفاء فيما بينهم على ضرورة اعتراف الروسيا بالتنازل عن تفوقها فى البحر الأسود، وكانوا يودون رفض الروسيا لهذا المطلب حتى تضطر النمسا إلى خوض غمار الحرب إلى جانبهم، ولكن قبول الروسيا الاعتراف بذلك فوت على الحلفاء فرصة ثانية لإرغام النمسا على الدخول فى الحرب. وكان على الحلفاء إذًا أن يعقدوا مؤتمرًا فى فيينا للتشاور فى شروط الصلح. وسرعان ما تغير موقف فرنسا فجأة من قبول فكرة الصلح إلى التصميم على مواصلة القتال، ولو أدى هذا إلى أن يخوض نابليون الثالث غمارها بمفرده ضد الروسيا فنابليون كان – فى ذلك الوقت – فى حاجة ماسة إلى نصر خارجى يدعم مركزه فى فرنسا. ولكن تغير الأوضاع الداخلية فى الروسيا بموت القيصر نقولا واعتلاء خليفته الأسكندر الثانى الراغب فى الصلح قد وضع حدًا لمخطط نابليون. وفى ١٩ مارس سنة ١٨٥٦ اجتمع مؤتمر فينا وعرض مشروع تحديد قوة الروسيا البحرية فى البحر الأسود على بساط البحث، ورفضت الروسيا هذه الفكرة من أساسها. وانقاذًا للموقف اقترح أن تحتفظ الروسيا بأسطول كبير العدد فى البحر الأسود على أن يسمح للحلفاء فى نفس الوقت الدخول بأساطيلها فى هذه البحر. وأخيرًا رفضت الروسيا فى ٤ يونيه الموافقة على تحديد قواتها البحرية. ورفضت النمسا فى نفس الوقت الدخول فى حرب ضد الروسيا لإرغامها بالقوة على قبول مبدأ التحديد. وبعد أن فشلت النواحى السياسية فى حل النزاع لجأت كل من فرنسا وإنجلترا ثانية إلى الاحتكام إلى قوة السلاح. ونجحت الدولتان فى مهاجمة سباستبول واسقاطها فى ٨ سبتمبر. وقد أوقع هذا النصر الدولتين الإنجليزية والفرنسية فى حيرة شديدة فهل تكتفى بهذا النصر الهزيل، وتقبل الصلح على الشروط السابقة، أم تواصل الحرب ضد الروسيا حتى يقضى على قوتها وبذلك تتمكن الدولتان من فرض ما تريانه من شروط. وإذا استقرتا على فكرة الحرب، فى أى الميادين ستهاجم الروسيا. كل هذه الآراء جالت بخاطر ساسة الدولتين. فبالمرستون كان يرى الاستمرار فى الحرب، بينما مل نابليون الثالث مواصلة الحرب. وفى نفس الوقت كان يريد استصلاح الروسيا، بل والدخول فى حلف معها، اعتقادًا منه بأن مثل هذا الحلف سيطلق يد فرنسا فى أوربا من جديد[lx].

خشيت النمسا من حدوث هذا التقارب بين الروسيا وفرنسا لأنه سيتيح لفرنسا فرصة التدخل فى شئون إيطاليا لصالحها وعلى حساب النفوذ النمساوى. ولهذا قررت التدخل الحاسم فى الموقف، وذلك عن طريق فرض النقط الأربع كما فسرها الحلفاء من قبل على الروسيا. ووجه إليها إنذارًا رسميًا بذلك. كما قررت بالاشتراك مع إنجلترا وفرنسا فى ضمان سلامة الدولة العثمانية. وقد فسر بول قيصر الروسيا النقطة الأولى فى صالح النمسا، وذلك باقتطاع بسارابيا من الروسيا وإبعادها عن مصب نهر الدانوب. أما النقطة الثالثة فقد فسرت بحيدة البحر الأسود. ولم يكن هذا التفسير مجحفًا بحق الروسيا، فقد دمر أسطولها فى مياه سباستبول، ولم يكن لها فى حقيقة الأمر قوة بحرية فى ذلك الوقت. وعندما قدم للروسيا الإنذار النمساوى، أخذت الروسيا فى المساومة ولكنها لم تفلح واضطرت إلى توقيع مقدمات الصلح فى أول فبراير سنة ١٨٥٦[lxi].

مؤتمر باريس

وفى ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦ نعقد مؤتمر الصلح فى باريس لتوقيع الشروط التى اتفق عليها وهى[lxii]:

أولاً- احترام استقلال تركيا وعدم المساس بمملكاتها. وفى حقيقة الأمر فمعاهدة باريس هى أول معاهدة من نوعها توقع عليها الدولة العثمانية لا تنتقص من ممتلكاتها أو تعمل على إضعاف قدرتها الدفاعية، بل لقد بوأت تلك المعاهدة العثمانية مركز أكبر من ذى قبل. وضمنت وقوف الدول الأوروبية إلى جانبها ضد الروسيا، واعترفت باستقلالها فى إدارة شئونها الداخلية.

ثانيًا- إعلان حيدة البحر الأسود، وهذه الحيدة كانت فى واقع الأمر حقيقة مسلم بها فى ذلك الوقت، فلم يعد للروسيا قوة بحرية فى البحر الأسود تجعلها تعارض بشكل جدى فى موضوع الحياد. وبتسليم الروسيا بهذا المبدأ لم تعد تهتم كثيرًا بالشئون الأوروبية وذلك لفترة خمسة عشر عامًا. بل يمكننا القول بأنها قد أهملتها إهمالاً يكاد يكون تامًا، وذلك لشعورها بالمرارة من موقف الدولتين الكبيرتين إنجلترا وفرنسا منها. فالبحر الأسود بصفة خاصة والمسألة الشرقية بصفة عامة هى حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الروسية منذ القرن الثامن عشر، فتحطيم المشروعات الروسية فى هذه المنطقة قد دفع الروسيا إلى الاهتمام بالشئون الأسيوية والإنصراف عن الشئون الأوروبية وترتب على ذلك توسع الروسيا فى أواسط آسيا وتضخم حجم الإمبراطورية الروسية فى ذلك الوقت.

ثالثًا- أن تتعهد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين فى البلقان، على ألا تتدخل أية دولة خارجية فى شئونها الداخلية. ولكن يبدو أن السلطان العثماني لم يف بهذا التعهد وظلت أحوال الرعايا المسيحيين موضع شكوى بصفة مستمرة.

رابعًا- الاعتراف بحرية الملاحة فى نهر الطونة (الدانوب) وكان هذا نجاحا للنمسا. فاستطاعت إبعاد الخطر الروسى عن مصب نهر الدانوب، ولكنها فى نفس الوقت خسرت صداقة الروسيا إلى الآبد.

خامسًا- الاعتراف بحق الدولة العثمانية فى إغلاق مضيقى البوسفور والدردنيل فى وجه المراكب الحربية لسائر الدول. وهذا البند جزء متمم لحياد البحر الأسود ولمبدأ احترام سيادة تركيا واستقلالها.

سادسًا- تعديل الحدود بين الروسيا وتركيا.

سابعًا- فى حالة حدوث خلاف بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول، يجب قبول مبدأ التحكيم لفض الخلاف قبل أن يستفحل خطره ويؤدى إلى نشوب حرب أوروبية.

٢- نتائج الحرب

لعل أبرز النتائج التى انبثقت عن هذه الحرب هى أنها حطمت ذلك التحالف الذى كان قائمًا بين كل من روسيا والنمسا والذى كان بمثابة الضمان للأنظمة الرجعية فى أوروبا. وبذلك أمكن للشعوب التواقة للتحرر والاستقلال أن تحقق أهدافها وهذا ما حدث للامتين الإيطالية والألمانية اللتين قابلتا فى أوروبا أوضاعها أكثر ملائمة لتحقيق وحدتهما بعد سنة ١٨٦٠. كما أن روسيا باتت بعد ذلك ولمدة خمسة عشر عاما أكثر اهتمامًا بشئونها الداخلية وأهملت شئون القارة الأوروبية إلى حد ما. ثم أن الأنباء التى كان المراسلون الحربيون ينقلونها من الجبهة فى القرم عن البؤس والعذاب الذين تعرض لهما الجنود بسبب الأمراض التى أصابتهم كالتيفوس والكوليرا وذات الرئة أثارت الرأى العام الأوروبى خاصة بعد أن ثبت أن أربعة أخماس الوفيات وكان عددها كبيرًا جدًا عند جميع الفرقاء. نتجت عن الأمراض وبسبب سوء الخدمات الطبية وعدم كفايتها. ولعل هذا ساعد فيما بعد فى ظهور منظمة الصليب الأحمر التى تثبتت دعائمها فى اتفاقية جنيف سنة ١٨٦٤. ثم أن البيان الذى صدر عن مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ قد وضع الأسس والقواعد الدولية للحصار البحرى وشروط حماية حقوق المحايدين كما نص على تحريم القرصنة البحرية وضرورة محاربتها[lxiii].

الفصل الرابع

الوحدة الإيطالية

أولاً- أوضاع إيطاليا قبل قيام الوحدة

ثانيًا- قيام الوحدة

الفصل الرابع

الوحدة الإيطالية

أولاً- أوضاع إيطاليا قبل قيام الوحدة

فى سنة ١٨٥٨ وعشية انطلاقة الإيطاليين الكبرى فى طريق تحقيق آمالهم فى الحرية والوحدة كانت بلادهم لا تزال مقطعة الأوصال تتجاذب الدول الكبرى حكامها وأمراءها وتجعل منها مسرحًا لخلافاتها وهدفًا لمصالحها المختلفة والمتعارضة فى غالب الأحيان. فى ذلك الوقت كانت خريطة شبه الجزيرة الإيطالية السياسية لا تزال كما رسمها منذ حوالى ثلث القرن الساسة الأوروبيون فى مؤتمر فيينا. ففى الشمال تقوم مملكة صغيرة فقيرة تسمى تارة مملكة سردينيا وطورًا مملكة البيامون وتضم بلاد البيامون الفقيرة المجدبة الواقعة عند سفوح جبال الألب، وجزيرة سردينيا القاحلة المغرقة فى التخلف وأراضى السافوا والسافوا العليا ونيس، وأراضى جنوى. وكان يحكم هذه المملكة فيكتور عمانويل الثانى من آل سافواى، من عاصمته مدينة تورينو. وفى الشمال الشرقى من البلاد كانت اللومبارديا والبندقية الغنيتين بثرواتهما وموقعهما الجغرافى وتاريخهما الحافل بالأمجاد والإنجازات الحضارية، لا تزالان وتحكمان حكمًا مباشرًا من قبل حكومة فيينا. أما فى الوسط فتقوم دولة قداسة البابا ترعاها عواطف المتدينين من الكاثوليك فى كل مكان وتحميها الجيوش الفرنسية بحرابها وبنفوذ باريس القوى. وحول الدول البابوية كانت الدويلات الصغيرة التى أقامها مؤتمر فينا لا تزال حية فى ظل أمراء وحكام يشايعون النمسا ويؤيدونها وينفذون سياستها الرامية إلى قمع كل حركة حرة والقضاء على كل رغبة فى الاستقلال والوحدة. وأبرز هذه الدويلات دوقيات بارما ومودينا وتوسكانيا. وفى الجنوب تقوم مملكة الصقليتين التى تضم القسم الجنوبى من شبه الجزيرة الإيطالية وجزيرة صقلية. ويحكم هذه الدولة ملك من آل بوربون يقيم فى عاصمته نابولى ويفرض على رعاياه حكمًا هو غاية فى الرجعية والاستبداد والظلم. وإلى جانب هذا التمزق كانت هناك موجة من الرجعية والاستبداد والحكم المطلق تطبق بأحكام، منذ فشل ثورات سنة ١٨٤٨ فى إيطاليا وعودة سيطرة النزعات المحافظة فى فيينا، على أكثر مناطق شبه الجزيرة[lxiv].

فى وسط هذه الأوضاع السيئة كانت مملكة سردينيا، وهى الدولة الوحيدة التى بقى الحكم فيها يهتدى فى مسيرته بهدى دستور على شئ الديموقراطية تبد للوطنيين الإيطاليين المضطهدين والمشتتين داخل بلادهم وخارجها كواحة أمل ومبعث رجاء بمستقبل أفضل. كان يعزز هذه الآمال وجود ملك، على عرش تورينو، هو فيكتور عمانويل الثانى عرف أكثر من مرة كيف يقف بوجه النمسويين وكيف يحول دول تدخلهم فى شئون بلاده، كما أنه كان قريبًا من أفكار الوطنيين ودعاة الوحدة ميالاً لمبادئهم محبًا للإصلاح والعمران. وطنيون طالما كانوا يعلنون الرفض ويبدون المعارضة ويرفضون الملكية فى إيطاليا. فأكثر أنصار وأشياع ماتزينى المعروفين بثوريتهم وميلهم للجمهورية التفوا حول عرشه وأعلنوا الولاء والإخلاص له خاصة منذ أن استدعى الزعيم الوطنى كافور وسلمه زمام الحكم سنة ١٨٥٢. وكذلك اجتمع إليه واستمع إلى آرائه الزعيم الثائر الجمهورى غاريبالدى، فأحبه وآمن به زعيمًا ومخلصًا وأنكر من أجله الجمهورية التى طالما قال بها. ولابد من الملاحظة هنا أنه ربما كانت هنالك دوافع تنبع من اعتبارات شخصية تجعل سردينيا مؤهلة للسير فى طريق الوحدة. ذلك أن ملكها بحكمته وثقافته الواسعة وبعد نظره كان يشعر أن الوحدة هى قدر محتوم بالنسبة للإيطاليين وأنها آتية لا ريب فيها ولو فى مستقبل بعيد وكان يرى من زاوية أخرى أن وضعه كأقوى حكام إيطاليا وسيد أكثر دولها تقدمًا وحضارة، على فقرها وبعض تخلفها، يجعله صاحب الحق فى القيادة والزعامة متى تحققت الوحدة. هذا العامل الشخصى- كان يجعل بقية حكام وأمراء الولايات الإيطالية، يمعنون فى السير فى الطريق المعاكس، خوفًا من وحدة إذا قامت فإنها ستقضى على مصالحهم وتزيل دولهم وحكوماتهم. ثم أن أكثر هؤلاء كانوا يرون فى تحقيق الوحدة قضاء على مصالح النمسا ونفوذها فى إيطاليا وهم ما وضعوا فى أماكنهم إلا لكونهم إما عملاء للبلاط النمساوى أو تربطهم به رابطة نسب وقرابة[lxv].

أما الشعب الإيطالى فإنه ينظر إلى قضية بلاده بمنظار آخر. كانت مشكلته الأولى التى يسعى لحلها هى قضية التحرر من نير الحكم النمساوى المطبق على أراضى الشمال الإيطالى والباسط نفوذه على أجزائها الوسطى. كان الشعب فى كل مكان يرى أنه إذا لم يحقق ذلك فإنه لن يتخلص من أولئك الأمراء والحكام العملاء ومن حكمهم المستبد الظالم المتخلف. هذه كانت بصورة عامة نظره الشعب الإيطالى إلى القضية القومية. أما الوحدة الإيطالية الكاملة فكانت فى المستقبل المنظور على الأقل فى نظر الإيطاليين لأنهم كانوا يتخوفون من صعوبة تحقيقها نظرًا لمعادة أكثر الدول الكبرى لها. وكل ما كان يريد أفراد الشعب أن يحصلوا عليه بعد التحرير من الحكم الأجنبى هو نوع من الإتحاد الفيدرالى يوحد النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية فى شبه الجزيرة. فالوحدة فى البداية وإن كانت أمل الجميع إلا إنها كانت بالدرجة الأولى مطلب المثقفين والثوريين وعناصر الأحرار أكثر مما كانت مطلبًا شعبيًا عامًا[lxvi].

ثانيًا- قيام الوحدة

١- العوامل التى ساعدت على قيامها

لم يكن من الصعب تحقيق الوحدة الوطنية فى إيطاليا لأنها لم تكن "مصطلحًا جغرافيا" وهو التعبير الذى وصف به مترنيخ هذه البلاد – إلا من الناحيتين السياسية والتاريخية وفيما عدا ذلك كانت هنالك قومية إيطالية محددة المعالم تضافرت على إنشائها العوامل الآتية[lxvii].

١- أن شبه الجزيرة الإيطالية ذات حدود جغرافية معينة.

٢- لم تكن شبه الجزيرة الإيطالية تتألف من عناصر غريبة أو أجنبية عن الإيطالية، رغم وجود اختلافات محلية، ولكنها لم تكن اختلافات عنصرية ناجمة عن اختلاف فى الجنس والعنصر، فهناك قطعًا (جنس) إيطالى بمعنى أن التقاليد الجغرافية، من جانب، والحركات التاريخية والاقتصادية من جانب أخر، فقد أوجدت جماعة متجانسة تشترك فى العقيدة واللغة وانعدم من إيطاليا وجود أدب إقليمى ينبئ بأن هناك اختلافات روحية.

٣- كان يربط أهل البلاد جميعهم شعور الزهو والافتخار بتراثهم المتخلف من أمجادهم الغابرة على أيام الإمبراطورية الرومانية فى العصور القديمة والبابوية العتيدة، خلال العصور الوسطى، ولقد كانت هذه الأمجاد السابقة الموضوع المفضل لدى دعاة القومية والوحدة الوطنية طوال القرن التاسع عشر، يستثيرون به حمية مواطنيهم وليدفعوهم نحو العمل. وكان ينقض هذه العوامل العزيمة الصادقة، الإرادة القوية، التى تعمل على نقل هذه القومية والذاتية الإيطالية، من عالم الفكر والروح إلى عام الواقع وميدان السياسة.

٢- الصعوبات التى واجهت الوحدة[lxviii]

١- السيطرة النمسوية والأساليب التى اتبعتها النمسا فى الحكم فى إيطاليا، فقد صمم مترنيخ على أن يسود الحكم المطلق والمستبد فى إيطاليا بدعوى أن أية تنازلات من جانب النمسا لإرضاء الأحرار، سوف تؤدى حتما إلى توحيد إيطاليا فى دولة ذات نظام جمهورى.

٢- لم تكن هناك حياة اقتصادية مشتركة، فكان بكل جهة سوقها الخاص بها، منعزلاً عن الأسواق الأخرى، ويفصل كل إقليم عن الآخر حاجز من الضرائب الجمركية المفروضة لحماية المصالح المحلية، أو التى كان الغرض منها كذلك منع دخول منتجات الأقاليم الأخرى إطلاقًا. ولم تكن فى إيطاليا عملة مشتركة، أو موازين ومقاييس واحدة معمول بها فى كل الدويلات والإمارات. وانعدم بسبب ذلك كله وجود الصناعات اللهم إلا إذا استثنيت بعض صناعات نسيج الحرير فى لمبارديا وبيدمونت. ولم يكن لدى إيطاليا ما تصدره إلى الخارج سوى الحرير الخام من الشمال، وزيت الزيتون من جنوه ونابولى، والكبريت من صقلية.

كان للحياة الاجتماعية أثر فى التفكك والعزلة الإقليمية فى إيطاليا، كان حوالى ٦٠% على الأقل من الطليان يعملـون فى الزراعـة، ويعيشون فى تأخر ملحوظ فلم يتبعوا نظامًا زراعيًا مدروسًا. ولم تزد نسبة العمال الصـناعيين عـلى ١٥% مـن عـدد السـكان فى إيطاليا، وكانت لا تزال الصناعة إما حرفية أو مهنية فى المصانع والـورش، وإمـا منزليـة. ولقـد انعـدم بيـنهم أى شـعور طبقـى، ولذلك تعذر كسبهم إلى جانب النشاط السياسى إلا بعد عام ١٨٣٠ وذلك على يد جمعيـة إيطاليـا الفتـاة. ولم تسـترع الأحـوال التى عاش فيها هؤلاء (العمال والفلاحين) انتباه الطبقات الأخرى إلى إدراك أن هناك مشكلة اجتماعية تتطلب معالجة وحلاً.

وإلى جانب تلك الكتلة الشعبية الكبيرة، ضم المجتمع الإيطالى كتلة ضخمة من القساوسـة ورجـال الـدين بلـغ عـددهم ١٥٠,٠٠٠، وتمتعوا بنفوذ عظيم على الأهالى. وتمتع الأكليروس فى إيطاليا بكل الامتيازات. ولم يكن بإيطاليا ارستقراطية عقارية تستطيع الهيمنة عـلى سواد الشعب وتوجيهه. على أن أهم الطبقات إطلاقًا التى تـألف منهـا المجتمـع الإيطـالى، والتـى كانـت بمثابـة القـوى الاحتياطيـة التـى اعتمدت عليها إيطاليا فى تحقيق وحدتها القومية والوطنية وتأييد المبادئ الحرة كانت الطبقة المتوسطة (البورجوازيـة). وهكـذا لم يكـن المجتمع الإيطالى يضم إليه القوى التى تجعل منه مجتمعًا واحدًا ذا أغراض مشتركة واحدة. ولكن هذا المجتمع كما أوضحنا كـان يحتـوى على عناصر وقوى متفرقة مستمدة مـن الأحـوال السـائدة فى مختلـف جهـات شـبه الجزيـرة الإيطاليـة، وهـى أحـوال الحيـاة السياسـية والاقتصادية والاجتماعية المتشابهة ولقد كان من الطبيعى أن تستأثر الاعتبارات المحلية باهتمام الأهلين فى مجتمـع مثـل الـذى شـهدناه، كان موزعًا فى جماعات منعزلة عن بعضها بعضًا ولم يكن يهتم بما يمكن تسميته بالمسائل العامة[lxix].

٣- الجمعيات السرية

إن تغلغل روح الحزبية بين الإيطاليين، كان من أهم الأسباب التى سـاعدت عـلى انتشـار الجمعيـات السريـة. أخـذت الجمعيـات السرية تنتشر فى إيطاليا عندما بدأت تنهار السيطرة النابليونية فى شبه الجزيرة "فتألفت قبل سـقوط نـابليون جمعيـة راجـى فى بولونـا، وجمعية شينترى فى مانتوا وجمعية الكاربوناى فى نابولى. وزاولت هذه الجمعيات نشاطها سرا، وكـان لكـل واحـدة مـن هـذه الجمعيـات أمانيها وغاياتها الخاصة بها، ولكنها كانت متفقة على شئ واحد هو مقاومة السلطات الحكومية التى أقامها الفرنسيون فى شـبه الجزيـرة. ثم ما لبثت هذه الجمعيات أن تكاثرت بعد تسوية عام ١٨١٥، وعلى أية حـال كانـت أهـم هـذه الجمعيـات وأوسـعها انتشـارا جمعيـة الكاربوناى فى مملكة نابولى، ويبدو أنها تأسست حوالى عام ١٨٠٧ فى جبال هذه الـبلاد، وتألفـت مـن المشـتغلين بحـرق الخشـب لانتـاج الفحم فى غابات كلابريا. وكان الغرض من تشكيلها طرد الفرنسيين مـن الـبلاد وبعـد انتهـاء السـيطرة الفرنسـية فى إيطاليـا أصـبح هـدف الكاربوناى طرد النمسويين من شبه الجزيرة، والعمل من أجل توحيد إيطاليا وتأسيس الحكومة الدستورية فيها[lxx].

٤- الثورات فى إيطاليا ١٨٢٠- ١٨٣١.

وفى عام ١٨٢٠ قامت ثورة فى نابولى أرغمت فرديناند على تأدية يمين الولاء لدستور ديمقراطى، وتلتها ثـورة فى بيـد مونـت (١٨٢١) شارك فيها بمشاعره ولى العهد (الذى سيعرف فيما بعد باسم شارل ألبرت) ولم تلبث أن أخمدت على الفور تقريبًا، وما هى إلا فترة وجيزة حتى تمكن جيش نمسوى من الإجهاز على دستور نابولى، فسـاد القمـع الوحشىـ شـتى أنحـاء إيطاليـا. ومـما تجـدر ملاحظتـه أن العنصرـ العسكرى هو الذى قامت على أكتافه الثورات فى ١٨٢٠ و ١٨٢١. ولم يكن الثوار يتمتعون بأى تربيـة سياسـية، وانعـدم لـذلك وجـود أى برنامج لهم، ولا جدال فى أن هذه الثورات لم تكن تستهدف أغراضًا وطنية أو قوميـة لأن مبعثهـا لم يكـن العمـل عـلى طـرد النمسـا مـن إيطاليا أو تحقيق الوحدة الوطنية. كما افتقرت كل هذه الثورات إلى التنظيم والتنسيق فكان مـن السـهل إخمادهـا. ولقـد كانـت تـدابير القمع التى اتخذتها الحكومات فى غاية الشدة، فعمدت الحكومات إلى تطهير الجيش ودواوين الحكومة مـن العنـاصر المشـتبه فى ولائهـا للنظام الرجعى القائم. ومن ناحية أخرى استطاع أكثر قادة الثورة سواء فى نابولى أو فى بيدمونت الهرب إلى الخارج ليتألف مـنهم الرعيـل الأول من المهاجرين الإيطاليين فى سويسرا وفى إنجلترا، وبعد حين فى فرنسا[lxxi].

أما الثورات التى قامت فى إيطاليا فى غضون ١٨٣٠ و ١٨٣١ فكانت إحدى نتائج الثورة التى قامت فى فرنسا فى يوليو ١٨٣٠. فقد حدث بعد فشل الثورات الأولى فى ١٨٢٠- ١٨٢١، أن صارت الحكومات تتعقب الجمعيات الثورية، وقوى سلطان النمسا فى إيطاليا، مما جعل شعور البغض والكراهية ضد النمسا يسود كل إيطاليا وهو الشعور الذى كانت قد ظلت تشعر به إيطاليا الشمالية وحدها. وانتقلت الحركات الثورية من الجنوب نابولى أو من بيدمونت مسرح الحوادث فى عامى ١٨٢٠ - ١٨٢١، إلى إقليم رومانا - القسم الشمالى من الولايات البابوية - والسبب فى ذلك أن البابا بيوس السابع ووزيره كانا يتبعان سياسة هدوء وسلام فى هذه الأصقاع، لم تلبث أن حلت محلها لوفاة البابا ووزيره فى ١٨٢٣ - ١٨٢٤ سياسة قائمة على الرجعية والحكم الاستبدادى الشديد على أيدى البابا التالى ليو الثانى عشر (١٨٢٤ - ١٨٢٩) ووزيره الكاردينال ريفارولا فقد تعقب البابا ووزيره الكاربونارى وألقيا بالكثيرين فى السجون، وطلب من كل فرد التبليغ عن أعضاء الجمعيات السرية، فإذا قصر أحد الناس فى ذلك كان السجن عقوبته. وعلى ذلك فإنه سرعان ما صارت رومانا وبارما ومودينا مراكز للحركة الثورية الجديدة. وفى هذه المرة اتخذت الحركة طابعًا مختلفا عن طابعها السابق فى ١٨٢٠ - ١٨٢١، فقد صارت تضم إليها عناصر من الطبقة المتوسطة (البورجوازية) أكثر من العناصر العسكرية. وثمة فارق آخر هو أن الثورة فى هذه المرة كانت تعتمد على عامل "خارجى" هو قيام ثورة يوليو فى باريس وإعلان حكومة باريس تمسكها بمبدأ عدم التدخل. ولكن النمسا سيرت جيوشها إلى بارما ومودينا وأوقعت الهزيمة بالأحرار والحكومة المؤقتة فى كل منهما فى ٢٥ فبراير و ٦ مارس ١٨٣١ على التوالى. وأرجع النمسويون حكومة البابا فى الولايات البابوية.

والجديد فى ثورة ١٨٣٠/ ١٨٣١ الذى يميزها عن الثورات السابقة، كانت العناصر التى تألفت منها هذه الحركة. فقد كان هناك إلى جانب المشتغلين بالقانون فئات من التجار. الأمر الذى يدل على زيادة انتشار المبادئ الحرة. وتغلغلها فى أوساط جديدة فى المجتمع. وزيادة على ذلك فإن هذه الثورة فى عامى ١٨٣٠/ ١٨٣١ كانت على ما يبدو متحررة من المصالح الذاتية والأغراض أو الأطماع الشخصية أكثر من الثورة السابقة فى عامى ١٨٢٠/ ١٨٢١. فلم تكن العناصر العسكرية الداعمة التى قامت عليها الحركة، ولم يكن تحقيق النفع الشخصى الغرض الذى أرادت تحقيقه. ومع ذلك فالثورات فى ١٨٣٠/ ١٨٣١ - ومثلها فى ١٨٢٠/ ١٨٢١ لم يفكر أصحابها إطلاقًا فى التوجه بالدعوى إلى صفوف الشعب للاشتراك فى الحركة، بل على العكس من ذلك أزعجت هذه الثورات أهل القرى والمدن الصغيرة الذين شعروا بالخزى والعار من حركة أعلنت سقوط السلطة البابوية، ودلت هذه الحقيقة ذاتها على أنهم كانوا معادين للثورة - وبالرغم من النداءات المتكررة التى صدرت عن القائمين بالثورة فقد ظلت بقية إيطاليا دون حراك، فلم يسهم أحد فى الثورة المشتعلة فى إقليم رومانا[lxxii].

٥- جهود جوزيبى ماتزينى فى تدعيم فكرة الوحدة

ولد جوزيبى ماتزينى فى جنوى عام ١٨٠٥ من أسرة بورجوازية كبرى، كان أبوه طبيبًا مشهورًا. تربى ماتزينى فى جامعة جنوى حيث درس الحقوق، وعندما حصل على الدكتوراه وقف نفسه لموهبته واستعداده السياسى، لقد نشأ وتربى وتثقف فى بيئة مثالية وفكرية. لقد بدأ حياته الأدبية عام ١٨٢٨ بكتابة سلسلة من المقالات التى نشرتها صحيفة تجارية كانت تصدر فى جنوى (دليل جنوى). وفى غليان الأفكار الذى تلا ثورة ١٨٣٠ فى إيطاليا أصبح ماتزينى مشبوهًا، فقد قبض عليه وسجن ستة أشهر فى سافونا، وحكم عليه بمغادرة جنوى، ثم فر إلى كورسيكا ومنها إلى مرسيليا حيث أقام هناك، وكان أثناء سجنه فى سافونا قد استطاع تحديد العناصر التى تألفت منها عقيدته السياسية. ولما كان ماتزينى قد وصل إلى مرسيليا فى اللحظة تقريبًا التى اعتلى فيها شارل ألبرت عرش بيد مونت فى ٢٧ أبريل ١٨٣١ فقد بادر ماتزينى بارسال كتاب باسم "الإيطاليين" يذكر فيه الملك الجديد أنه كان مقتنعًا بفكرة تحرير إيطاليا ويهيب به أن يصغى لصوت إيطاليا الذى لا ينتظر غير كلمة واحدة، ولكن ماتزينى لم يظفر برد على رسالته إلى شارل ألبرت، بل كان من أثر هذه الرسالة أن صدر الأمر بالقاء القبض عليه إذا حاول العودة إلى إيطاليا. فكان ذلك انفصام كل علاقة بين ملكية بيدمونت وماتزينى[lxxiii].

٦- جهود كافور فى تنفيذ خطوات الوحدة

كان وصول كافور إلى سدة الحكم فى سردينيا سنة ١٨٥٢ والتأييد العام الذى حصل عليه من الملك ومن مختلف الأوساط الوطنية والثورية قد أوجد معطيات جديدة ووفر إمكانيات غير منتظرة سهلت إلى حد كبير السير فى طريق ذات هدفين متلازمين: الوحدة والتحرير. كان هذا الرجل سليل عائلة أرستقراطية تملك الأراضى الواسعة فى منطقة تورينو العاصمة حيث ولد سنة ١٨١٠. التحق على عادة أبناء العائلات الكبيرة فى مطلع شبابه بالمدارس العسكرية وخدم فى جيش بلاده برتبة ضابط. ثم هجر الجيش واهتم لمدة من الزمن بإدارة مزارعه وأراضيه. وكان فى أوقات فراغه يكثر من الأسفار. زار فرنسا وتعرف إلى مفكريها وإطلع على التيارات الثقافية والحضارية فيها، وفى إنجلترا تعرف إلى عدد من كبار ساستها ودعاة النظم البرلمانية الديمقراطية فيها من أمثال بت وكاننج وجراى فتأثر بهم إلى حد كبير وانطبع بأفكارهم. فى كل مراحل حياته هذه ظل متمسكًا بالملكية مؤمنًا بقدرتها على حل مشاكل بلاده وبصلاحها لأمته ما بقيت دستورية ديموقراطية. وفى نفس الوقت كان يتصل بالجمعيات السرية الإيطالية على اختلاف ميولها ونزعاتها ويتعاون معها كما أنه شارك فى الأحداث الثورية سنة ١٨٤٨.

وحين تسلم مسئوليات الحكم كان رجلاً ناضجًا أكسبته الأيام خبرة وتجارب فلم يضع لحظة واحدة بل بادر فورًا إلى تطبيق سياسة بعيدة الأهداف واضحة المعالم. وكان عليه إذًا أن يجعل مملكة سردينيا قادرة على تحقيق طموحاته، فعلى صعيد الإصلاح الداخلى قرر إعطاء بلاده جيشًا قويًا حديثًا يستطيع أن يكون أداة لتنفيذ سياستها القومية. كلف الجنرال لامرمورا إعادة تنظيم الجيش وتحديث معداته وأساليبه وتدريبه على الحرب الحديثة. وخلال فترة وجيزة بات لسردينيا جيش يبلغ تعداده ٩٠ ألف جندى على درجة معقولة من المقدرة والكفاءة. كما بنى لبلاده أسطولاً حربيًا تم صنع أكثر قطعة فى ترسانات حديثة أقامها فى مرافئ المملكة. وفى مجال الاقتصاد ساهم إلى حد كبير فى قيام وتأسيس شركات صناعية وتجارية ومؤسسات مالية ومصارف هدف منها إدخال بلاده فى العصر الصناعى لتحلق بركب الدول المتقدمة فى أوروبا وكذلك إعطاءها اقتصادًا مزدهرًا يقدر على القيام بمصاريف خزانتها المتزايدة النفقات. وإهتم بإقامة شبكة من وسائل المواصلات الحديثة تتلاءم مع حاجات الدول العصرية التى يريدها فى زمن السلم كما فى زمن الحرب. جعل من جنوى واحدة من أنشط وأحدث مرافئ البحر المتوسط وربط مدن المملكة بشبكة من الطرق الحديدية بلغ طولها ٨٠٧ كيلو متر سنة ١٨٥٩[lxxiv].

أما فى مجال السياسة الخارجية فكانت مهمة كافور أصعب وأشق. كان يعرف تمام المعرفة ما كانت تؤمن به جماهير الإيطاليين من أن أكثر دول أوروبا لا تريد وحدة الإيطاليين. وكان يعرف أيضًا أن النمسا هى خصم عنيد ليس فقط للوحدة وإنما أيضًا لتحرير إيطاليا من النفوذ الأجنبى. وهذه دولة قوية غنية لا تستطيع سردينيا وحدها أن تقهرها. ولذا كان لابد للقضاء على معارضتها من الاستعانة بدولة أجنبية كبيرة تساعد الإيطاليين وتتبنى قضيتهم. وليس هذا بالأمر السهل على الإطلاق. فالدول الكبرى وهى وحدها قادرة على مخاصمة النمسا لم تكن فى ذلك الوقت تنظر إلى القضية الإيطالية إلا من خلال مصالحها ولم يكن للاعتبارات الإنسانية والديموقراطية كبير شأن فى موازين هذه الدول.

النمسا هى الخصم الأول والأكبر لقضية الشعب الأيطالى ولمطالبه فى الحرية والجلاء والوحدة. وهى دومًا مستعدة للدفاع عن حدودها ونفوذها ومصالحها فى إيطاليا بكل الوسائل بما فى ذلك الحرب. والواقع أن القضية القومية فى إيطاليا كانت مبعث خوف كبير بالنسبة للنمساويين فإذا انتصر مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها فى إيطاليا وإذا ما تحررت هذه البلاد واتحدت فماذا يمنع الشعوب العديدة المختلفة القوميات فى إمبراطورية النمسا من أن تنحو هذا المنحى وعند ذلك ماذا يبقى من هذه الإمبراطورية العجوز الهرمة؟ فمبدأ القوميات خطر على سلامة النمسا لا تتساهل فى محاربته. وكان يزيد فى تصلب موقفها إدراكها بأنه ليس من مصلحتها أن يكون على حدودها الجنوبية دولة إيطالية موحدة خاصة وأن هذه الدولة إن لم تكن عدوة للنمسا فإنها لن تكون على الإطلاق فى يوم من الأيام صديقة لها بسبب ما يفصل بينهما من تاريخ حافل بالأحقاد والمآسى والحروب، والروسيا وإن لم تكن لها مصالح مباشرة فى إيطاليا

فإنها على كل حال شديدة التمسك بمقررات مؤتمر فينا حريصة على الأوضاع التى أقامها فى أوروبا.ومن هنا كانت تلتقى مع وجهة النظر النمساوية. ثم أن الروسيا، وهى الإمبراطورية التى تضم شعوبًا كثيرة الاختلاف فى لغاتها وأديانها وعناصرها، لا تستطيع إلا أن تكون مناوئة لمبدأ القوميات لحق الشعوب فى تقرير مصيرها. بالتالى فقد كان على كافور أن يسقط الروسيا من حسابه إن لم يكن عليه أن يضعها فى صف أعداء قضية بلاده، وفى إنجلترا، كان الرأى العام كان يشايع قضية الإيطاليين ويرغب فى تحررهم من النير النمسوى، وكان لقضية إيطاليا دعاة ومناصرون فى كل مكان: فى الجامعات والصحف فى النوادى والأحزاب فى الشارع وفى البرلمان. إلا أن كافور ما كان فى بداية عهده بالحكم يأمل فى الحصول على كبير عون من الإنجليز لكون هؤلاء لا يملكون جيشًا بريًا قويًا وهو الأمر الذى يحتاجه لقهر النمسا. ثم هناك ناحية مهمة وهى أن الخط الرئيس للسياسة الخارجية البريطانية كان يعتبر وجود النمسا كأمة قوية ضرورة أساسية للمحافظة على توازن القوى فى القارة وهو الشرط اللازم لاستمرار السلام والاستقرار فى أوروبا. ولم يحصل تغيير ملموس فى السياسة الخارجية البريطانية إلا بعد سنة ١٨٥٩ حين تسلم رئاسة الوزراء فى لندن اللورد بالمرستون ووزارة الخارجية اللورد راسل وهما من أشد أنصار القضية الإيطالية ومن أكثر دعاتها حماسًا. ومع هذا فقد استطاعت الملكة فيكتوريا الشديدة التمسك بالنظام العام وبالأوضاع القائمة فى أوروبا أن تكبح جماحها وأن تعرقل مساعيهما إلى حد كبير وبالقدر الذى كانت تسمح به سلطاتها الدستورية[lxxv].

فرنسا وحدها بدت بالنسبة لكافور واحة أمل يمكنه أن يسعى للحصول على تأييد وعونها لأسباب عديدة [lxxvi]:

١- فرنسا المهزومة سنة ١٨١٤ ما كانت تريد بحال من الأحوال المحافظة على الأوضاع التى أوجدها فى أوروبا مؤتمر فيينا والتى لم تكن موافقة لمصالحها القومية. وهى قد تجد فى مساعدة سردينيا فرصة ثمينة لتقويض جزء من هذه الأوضاع.

٢- فرنسا تعتبر أن أراضى سافوى وينس التى تقطنها أغلبية فرنسية هى بموقعها الجغرافى أقرب لأن تكون متممة لفرنسا من أن تكون إيطالية. فإذا تبنت فرنسا قضية مبدأ القوميات فى إيطاليا فإن هذا قد يعزز موقفها ويساعدها على المساومة لتطبيق نفس المبدأ فى هاتين المنطقتين. ولم تكن قضية المساومة هذه بعيدة عن أفكار كافور واستعداداته.

٣- إن الإمبراطور نابوليون الثالث الذى عاش، قبل أن يرتقى العرش الإمبراطورى الفرنسى، ردحًا طويلاً من الزمن إلى جانب الإيطاليين وناضل معهم وشارك فى أعمال جمعية الفحامين (الكاربونارى) كان يعطف على القضية الإيطالية ويعتبر نفسه إلى حد كبير ملتزمًا بها. وإذا كان قد اضطر أثناء ثورات إيطاليا أن يقف فى يونيو سنة ١٨٤٩ موقفًا معاديًا من حركات التحرر الإيطالى فإنه قد فعل ذلك تحت تأثير الضرورات القصوى للسياسة العليا الفرنسية وبالتالى فإن ذلك لم يغير من عواطفه الحقيقة تجاه أصدقائه الإيطاليين. ووجد كافور أنه لا يزال بإمكانه بقليل من الدبلوماسية الحذرة والقدرة على المناورة استغلال هذه العاطفة الشخصية لمصلحة بلاده وقضيتها.

وقد عمل كافور على كسب تأييد فرنسا، إلا أنه كانت هناك بعض العوائق والعقبات عرقلت مهمة كافور وأخرت حصوله على المساعدة المرجوة. فالحزب الكاثوليكى الفرنسى، وهو دعامة نابليون الثالث فى حكمه، كان يرى فى الوحدة الإيطالية خطرًا على كيان الدولة البابوية يتهدد سلطانها الزمنى بالزوال. وهو الأمر الذى لا يقبل به إطلاقًا. ثم إن تحقيق الوحدة وزوال دولة قداسة البابا كان يعنى بالنسبة للحكومة الفرنسية جلاء قواتها المكلفة بحمايته عن روما وفى هذا خسارة سياسية ومعنوية لفرنسا. ثم إن فريقًا من الخبراء الاستراتيجيين والمخططين العسكريين فى وزارة الحربية فى باريس كانوا يجدون أن قيام إيطاليا قوية موحدة يخلق مزاحمًا خطرًا لفرنسا فى البحر المتوسط. فإذا كان، عند كافور، للفرنسيين أسبابًا عديدة تدفعهم لمساعدته فقد كانت هناك بالمقابل اعتبارات مهمة تمنع أو تعرقل على الأقل تحقيق ذلك. ولكن على كل حال بقى هناك شئ أكيد وهو أن نابليون الثالث كان مصرًا فى أعماقه على مناصرة الإيطاليين وتقديم العون لهم مهما كانت الظروف والاعتبارات. وأنه كان ينتظر الفرصة المناسبة للعمل[lxxvii].

وعندما استقرت فكرة تقديم العون إلى سردينيا اتصل الإمبراطور بكافور ودعاه لمقابلة بينهما تمت فى مدينة بلومبير الواقعة فى شرقى فرنسا. حضر كافور متخفيًا وبجواز سفر يحمل اسمًا مختلفًا وعقد الرجلان جلسة مباحثات فى ٢١ يوليو سنة ١٨٥٨. فى هذا

الاجتماع أبدى نابليون الثالث رغبته الأكيدة فى مساعدة سردينيا وشرح وجهة نظره وتصوراته لمستقبل إيطاليا. وكان نابليون فى آرائه هذه يحاول أن يجد تسوية يرضى بها أصدقائه ويراعى فى نفس الوقت مصالح فرنسا الأساسية ومختلف إتجاهات سياستها. اقترح أن يتم تنظيم شبه الجزيرة. ففى الشمال تتسع أراضى مملكة سردينيا وتشمل الممتلكات النمسوية فى لومبارديا والبندقية أى أن حدودها تصبح من جبال الألب إلى البحر الأدرياتيكى، ويقوم فى الوسط إتحاد بين ولايات وإمارات هذه المنطقة وخاصة بارما ومودينا وتوسكانيا. وتبقى روما والأراضى المحيطة بها لقداسة البابا. وفى الجنوب تظل مملكة الصقليتين على وضعها الحالى. ويتألف من هذه الدول اتحاد عام يكون تحت رئاسة قداسة البابا ولو من الناحية الشكلية والقانونية على الأقل. وكثمن للمساعدة الفرنسية كان المفترض أن يأخذ الإمبراطور أراضى سافوى ونيس. وكانت هناك أطماع فرنسية أخرى أشار إليها من طرف خفى. فقد كان يريد أن يجعل الدولة المقترحة فى وسط إيطاليا مملكة يجلس على عرضها ابن عمه جيروم وأن يعطى المملكة الجنوبية لأحد الأمراء الفرنسيين من آل مورا. أما فيما يتعلق بموعد تقديم المساعدة فإن نابليون كان يريد إيجاد جو تصبح فيه النمسا هى المعتدية وفرنسا دولة مدافعة. وذلك حتى لا تظهر الحكومة الفرنسية بمظهر المعتدية أمام شعوب أوروبا مما قد يعيد إلى أذهانها ذكرى نابليون الأول وفتوحاته فتتحد ضدها[lxxviii].

استمع كافور إلى آراء ومقترحات محدثه، والتى لم تكن تطابق كثيراً ما كان يريده ويسعى إليه، إلا أنه لم يكن فى موقف يسمح له بالمعارضة والمساومة، رضى دون مناقشة وأخذ على عاتقه وضع خطة ترمى إلى إثارة الاضطرابات والقلاقل فى مناطق الحدود بين سردينيا والنمسا. وقد اختار منطقة كارار بين بلاده ولمبارديا مسرحًا لهذا النشاط. المقلق. وبذا تضطر النمسا لاستعمال القوة وقمع ما قد يحدث من اضطراب وحركات فيهب كافور لمساعدة المتمردين وبذا يتمكن نابليون من التدخل بحجة الدفاع عن حليفته سردينيا. استمرت الاتصالات الدبلوماسية بعد ذلك عدة أشهر بين الفريقين انتهت بتوقيع معاهدة بين الدولتين، موجهة بالطبع ضد النمسا فى ٢٦ يناير سنة ١٨٥٩[lxxix].

٧- الحرب النمسوية الإيطالية والموقف الفرنسى منها

نظرًا لما اتخذه كافور من الإجراءات السابقة التى هدفت إلى إثارة القلاقل فى مناطق الحدود بين سردينيا والنمسا على اعتبار أن النمسا العدو الأكبر للوحدة الإيطالية على حسب رؤيته فضلاً عن توقيع المعاهدة السابقة بين كافور ونابليون الثالث ضد النمسا أدى ذلك إلى إثارة ضجة كبرى فى أوروبا. لقد أدرك الجميع أن فرنسا تريد أن تحارب النمسا التى كان عليها بالطبع أن تبدأ بالاستعداد للحرب. تدخلت إنجلترا فى محاولة لتفادى حرب أوروبية فعرضت اقتراحًا يقضى بسحب الجنود الفرنسيين من روما مقابل تخلى النمسا عن بعض محالفاتها وبعض نفوذها فى وسط إيطاليا على أن يبقى الوضع فى المناطق الأخرى على حاله. تدخلت روسيا بعد ذلك واقترحت عقد مؤتمر للدول الخمس الكبرى لا تحضره سردينيا لبحث الوضع الجديد المتأزم فى أوروبا والناتج عن المعاهدة الفرنسية – السردينية. قبل نابليون المقترحات الروسية لأنه كان يهمه إلى حد كبير أن لا يخسر تأييد الدول الكبرى وأن لا يظهر أمامها بمظهر الراغب فى الحرب بأى ثمن. وقد أخطأ سادة النمسا فى فهم حقيقة الموقف الفرنسى فاعتقدوا أن فرنسا ما قبلت بمبدأ المؤتمر الخماسى إلا لكونها قليلة الرغبة فى الحرب غير مستعدة لها الاستعداد اللازم. وكانوا أيضًا مستائين من الاستعدادات العسكرية فى سردينيا ومن الحملات الصحفية الموجهة ضدهم فى هذه البلاد وبسبب ما ورد فى برلمان تورينو من أن الملك "لا يستطيع أن يسمع أنين الألم المنبعث من أنحاء إيطاليا دون أن يتحرك له". وفى أواخر أبريل سنة ١٨٥٩ وجهت النمسا إلى سردينيا إنذارًا مدته ثلاثة أيام بضرورة نزع سلاح جيشها وتفريق أفراده. رفض كافور بالطبع قبول الإنذار فكان إعلان الحرب، الذى طالما تمناه، من قبل حكومة فيينا التى ظهرت أمام دول أوروبا بمظهر الدولة المعتدية الرافضة لمحاولات السلام التى تقوم بها الدول الكبرى[lxxx].

وإذا عقدنا مقارنة بين المعسكرين المتصارعين قبل خوض المعركة نجد:

١- أن معسكر النمسا كان يفوق معسكر الوطنيين الإيطاليين بأشياء، منها حسن تنظيم الجيش النمسوى واستعداده إذا ما قورن بجيش الولايات الإيطالية. وكان لا يزال على رأس الجيش النمسوى القائد الكبير رادتسكى، وهو من أكبر قواد ذلك العصر، ولم يقابله أحد فى المعسكر الإيطالى.

٢- لم يكن تضامن الولايات الإيطالية قويًا، فالحزازات القديمة التى كانت بينها أخذت تنعكس على تصرفاتها خلال المعركة، وكان لهذا أسوأ الأثر على المعسكر الإيطالى.

٣- الاختلاف الواضح بين الولايات الإيطالية حول شكل الحكم فى إيطاليا بعد اتمام الوحدة، فكل من الملكيين والجمهوريين كان يريد أن تكون له الغلبة فى النهاية وكان الفوضويون يقفون لمحاولة الطرفين بالمرصاد وفى ذلك الوقت ظهر ماتزينى على مسرح الأحداث فى ميلان وحاول أن يعبئ أنصار الجمهورية للاستفادة من الموقف والإطاحة باتباع الملكية.

٤- لم يكن كل حكام الولايات الإيطالية تقريبًا مخلصين فيما اتخذوه من خطوات دستورية تحت ضغط الأهالى. ولذا ما أن منى المعسكر الإيطالى بالهزيمة إلا وتنكر كل حاكم للدستور وانقلب عليه وانضم للمعسكر الرجعى، وكان معولاً لهدم مكاسب الشعب.

٥- استنكار البابا للحرب قد شجع الحكام الإيطاليون على عدم الاستمرار فيها، وكان هذا الموقف من قبل البابا بيوس التاسع فيه نهايته كشخصية مؤثرة فى مجريات الأحداث فى إيطاليا، خصوصًا وأن فراره إلى جاييتا قد أخرج الأمر من يده ووضعه فى أيدى الجمهوريين.

ومن هذا يتضح أن النمسا سيكون لها الغلبة فى النهاية رغم ما أصابها من هزائم فى أول الأمر. إذ اكتمل استعداد رادتسكى لشن هجوم مضاد، والتحم بالإيطاليين فى ٢٥ يوليو ١٨٤٨ فى كستوزا فأنزل بهم هزيمة فادحة مما اضطر شارل ألبرت إلى الانسحاب إلى ميلان. وقد حنق الميلانيون لانهيار آمالهم، وزادت الهزيمة من شدة احتكاكهم بالبيدمونتيين، بل أنهم اتهموا شارل البرت ملك سردينيا بخيانة القضية الوطنية. ودخل النمسويون ميلان من جديد وسمحوا لشارل ألبرت والجيش السردينى بالانسحاب إلى ما وراء الحدود فأعلن ماتزينى أن الحرب الملكية قد انتهت وأن الأوان قد آن لحرب الشعب أن تبدأ، ورفع علما نقش عليه شعاره المفضل "الله والشعب" وانسحب غاريبالدى إلى الجبال حيث راح يحلم بمواصلة القتال عن طريق حرب العصابات. ولكن أصبح جليًا لمعظم الناس أن فرص نجاح مقاومة العدو قد ولت. ومن ناحية أخرى كانت الهزيمة بمثابة إشارة البدء للحكام المستبدين فى الولايات الإيطالية - فيما عدا مملكة سردينيا - لتفويض النظم الدستورية التى منحوها لشعوبهم،

وسادت إيطاليا موجة من الحكم الرجعى الاستبدادى بعد موجة من البطش والتنكيل والاعتقال. وأعلنت الهدنة بين الطرفين المتحاربين توطئة لوضع التسوية النهائية وعندما رفضت سردينيا قبول شروط الصلح النمسوية استأنف القتال من جديد. وحدثت بين الجانبين معركة نوفارا فى ٢٣ مارس ١٨٤٩ انهزم فيها شارل ألبرت، واضطر فى النهاية إلى التنازل عن العرش لابنه فيكتور عمانويل الذى ستتم على يديه الوحدة الإيطالية[lxxxi].

لم يتردد نابليون فى تقديم العون لحلفائه فوجه جيشًا يتألف من ١١٥ ألف جندى تولى هو بنفسه القيادة. وأطلق شعاريه الشهيرين: "إيطاليا للإيطاليين" و"من الألب إلى الأدرياتيك" المعاديين لدرجة كبيرة لمصالح النمسا. هزم النمساويون فى معركتين كبيرتين الأولى فى ٤ يونيو وتعرف باسم ماجنتا والثانية فى ٢٤ يونيو وتعرف باسم سولفرينو واحتل الفرنسيون والإيطاليون أراضى اللومبارديا وفتحت أمامهم أراضى البندقية التى وقف أمامها نابليون فجأة ورفض أن يتقدم كما تعهد فى البداية بأنه سيصل إلى الأدرياتيك، تاركًا أعدائه يتراجعون دون أن يجهز عليهم بصورة نهائية. بل أكثر من ذلك اتصل بخصمه إمبراطور النمسا وتواعدا على اللقاء فى فيلافرانكا

حيث اتفقا فى ١١ يوليو على توقيع هدنه أعطت اللومبارديا فقط لسردينيا واحتفظ النمساويون بأراضى البندقية وبسائر مصالحهم فى شبه الجزيرة، وجاء تصرف نابليون الثالث الفردى بمثابة طعنة فى صميم أمانى الإيطاليين وآمالهم. لقد تخلى عنهم وهم على أبواب البندقية وقاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى الأدرياتيك وتحرير البندقية من النفوذ النمساوى وهو الأمر الذى تعهد به عند بداية القتال. لقد بدا لكافور أن جهوده المضنية كلها ذهبت أدراج الرياح. فإذا كان قد حصل على لومبارديا فإن النفوذ النمساوى لا يزال قائمًا فى إيطاليا والحكام الرجعيون فيها لا يزالون فى أماكنهم. تغير موقف الإيطاليين بشكل جذرى من نابليون واتهموه بالغدر والخيانة والنكوص بالعهد. فما هى المبررات الحقيقية لهذا التحول فى الموقف الفرنسى وما هى الأسباب التى جعلت نابليون يتخلى عن نصر كان يبدو فى متناول يديه، والواقع أنه ما أن بدأت الجيوش الفرنسية تخوض أولى معاركها فى إيطاليا حتى أخذت الأمور فى أوروبا تتجه بصورة متزايدة لغير صالح التحالف الفرنسى الإيطالى. البروسيون أخذوا يحشدون جيوشهم فى منطقة الراين قريبًا من الحدود الفرنسية بناء لطلب مساعدة تقدمت به إمبراطورية النمسا من مجلس الدايت الألمانى. ونابليون يدرك أنه لا يستطيع أن يحارب على جبهتين وضد عدوين قويين كبروسيا والنمسا إذا تحالفا. النمسا هزمت فى معركتين كبيرتين ولكنها لم تنكسر نهائيًا وهى دولة كبيرة وغنية ولا تزال لديها القدرة والطاقة لمواصلة الحرب ولزمن طويل. ثم أن اتساع رقعة الجبهة وتوغل الفرنسيين باتجاه الشرق جعل خطوط مواصلاتهم تطول كثيرًا وهو الأمر الذى يعرقل سرعة اتصالهم بالوطن الأم. يضاف إلى كل ذلك أن كافور ترك الفرنسيين يقاتلون على الجبهات وأخذ هو يعمل فى الداخل على تحقيق أهدافه الإتحادية عن طريق إشعال الثورات وتحريض السكان على أمرائهم وحكامهم الموالين للنمسا. وقد نجح سكان مودينا وتوسكانة بصورة خاصة فى طرد حكامهما. هذه التصرفات من ناحية أثارت سخط الحزب الكاثوليكى الحاكم الذى رأى فى تصرفات كافور فى إيطاليا الوسطى خطرًا يتهدد كيان الدولة البابوية، ومن ناحية أخرى رأى فيها نابليون دليلاً على رغبة كافور فى التفرد فى العمل وربما فى السير بطريق الوحدة إلى أكثر مما كان يريده هو وتسمح به المصالح الفرنسية[lxxxiii].

٨- مراحل تحقيق الوحدة

كان كافور قد رفض بإصرار أن يعطى نابليون النيس وسافوى باعتبار أنه لم يف بالتزاماته وتعهداته تجاه سردينيا. وفوق هذا وذاك فإن سمعته ونفوذ فرنسا فى إيطاليا قد تعرضتا لهزة عنيفة. ومن خارج الحكم بدأ كافور يسعى للحصول على التأييد الدبلوماسى على الأقل من جانب إنجلترا يشجعه على ذلك كون بالمرستون وراسل وهما من أشد أنصار القضية الإيطالية قد تسلما منذ سنة ١٨٥٩ مقدرات رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية فى بريطانيا. وكان يهدف من اتجاهه هذه الوجهة إلى أمرين: إما أن يحصل فعلاً على المساعدة الإنجليزية أو أن تثور فرنسا مخافة التدخل البريطانى وتهب هى لنجدة كافور مما يعطيه آنذاك فرصة أكبر للاستفادة من المنافسة بين الدولتين. وقد حقق كافور بالفعل تقدمًا كبيرًا فى هذا المجال. وفى نفس الوقت كان كافور يعمل فى الداخل على الحاق جميع الأراضى الإيطالية الشمالية بمملكة سردينيا. ولجأ لتحقيق ذلك إلى إثارة الفوضى والاضطراب فى دول الشمال. شجع العناصر الوطنية فى بارما ومودينا وتوسكانيا وبولونا وفرارى على التمرد والثورة ضد حكام هذه البلدان. اشتعلت الثورات فى هذه الدول وأبعد حكامها وانتخب مواطنوها جميعات تأسيسية ثورية أبدت رغبتها فى الانضمام إلى سردينيا. ورغم موافقة الإنجليز الصريحة على ضم هذه المناطق فإن كافور أراد الحصول على تأييد نابليون أيضًا من جهة لأنه كان يشعر بأن سيظل بحاجة إلى تأييده لتحقيق مراحل الوحدة العديدة فيما بعد ومن جهة ثانية لكى لا يغضبه فينحاز لصف النمسا. فتفاهم معه سرًا ووعده بإعطائه الأراضى التى يطلبها مقابل تأييده لضم مناطق الشمال الإيطالى. عندئذ عاد كافور إلى الحكم وأخذ يعمل علنًا لتنفيذ سياسته. أجرى الاستفتاء الشعبى فى الدوقيات الثلاث: بارم ومودينا وتوسكانيا وكذلك فى الأملاك البابوية فجاءت النتيجة بأغلبية ساحقة مؤيدة للانضمام إلى مملكة سردينيا. وبموجب معاهدة عقدت فى باريس وسردينيا فى ١٢ مارس سنة ١٨٦٠ لانضمام باستفتاء جاء بأغلبية ساحقة موافقًا لرغبة فرنسا. وبذا صارت مملكة سردينيا تضم جميع أراضى الشمال الإيطالى ما عدا البندقية. وخسر قداسة البابا أربعة أخماس أراضيه فلم يعد هناك من مبرر الإعطائه الرئاسة على اتحاد الدول والمماليك الإيطالية[lxxxiiii].

هذا وقد سار كافور ببلاده شوطًا بعيدًا وبسرعة غير منتظرة فى طريق التحرير والوحدة فلم يعد بإمكانه الوقوف فى منتصف الطريق مهما كانت العوائق: والخطوة التالية التى كان لابد من الإقدام عليها هى ضم مملكة الصقليتين. ولكن كان هناك عرش قوى قديم لآل بوربون يمانع فى ذلك. وقد لاحت للوطنيين فرصة مناسبة بادروا لاستغلالها. ذلك أن فرديناند ملك نابولى الذى توفى سنة ١٨٥٩ خلفه فى الحكم ابنه فرانسو. كان هذا ضعيف الشخصية قليل الخبرة فى شئون الحكم، فانتشرت الفوضى فى أراضيه وقامت فى سنة ١٨٦٠ ثورة شعبية فى جزيرة صقلية سحقها بوحشية وعنف. وأمام صرخات الاستغاثة من متمردى صقلية لم يتردد غاريبالدى وأصدقاؤه أنصار جمعية إيطاليا الفتاة فى تلبية نداء الثائرين. فجمع ألفًا من الشبان المتحمسين والبسهم القمصان الحمراء التى اشتهروا بهم وجمع لهم من هنا وهناك بعض الأسلحة القديمة وعبر بهم البحر من جنوى وبموافقة ضمنية من كافور فى ٥ مايو. نزل فى صقلية حيث انضمت إلى فرقته جموع كثيرة من الأحرار الوطنيين فاحتل بالرمو عاصمة صقلية وأقام فيها حكومة مؤقتة. وأخذ يستعد للزحف على البر الإيطالى واحتلال العاصمة نابولى، وقد واجه كافور فى هذه الأثناء مهمة صعبة للغاية. ذلك أن غاريبالدى المعروف بتطرفه فى وطنيته وتعصبه القومى كان زعيمًا شعبيًا وجماهيريًا لم يمارس فى يوم من الأيام الحكم والسلطان وهو بالتالى لا يمكنه أن يدرك الأبعاد السياسية والدبلوماسية لتصرفاته. فكان على كافور أن يسعى دومًا لجعله يتصرف بما ينسجم مع مقتضيات السياسة الدولية وما كان هذا بالأمر الهين السهل. فى ذلك الحين لم تكن إنجلترا فى عطفها على قضية الإيطاليين قد وصلت إلى حد الموافقة على اتحاد سردينيا والجنوب الإيطالى. وهذا كان موقف فرنسا أيضًا. ولذا فقد قرر كافور أن يعلن فى الخارج وأمام الدول معارضته الشديدة لتصرفات غاريبالدى وشجب صراحة اعتداءه على سلطات فرانسوا وهو ملك شرعى. وفى قراره نفسه كان يؤيد غاريبالدى ويؤمن بصواب خطوته الهادفة لتحرير الجنوب، وبينما أرسل جيشًا لمنعه من الإبحار إلى صقلية إرضاء لفرنسا وإنجلترا أمر قادة هذا الجيش بعدم التعرض إطلاقًا لجيش غاريبالدى. وبذا تمكن الجيش الشعبى من عبور مضيق مسينا الفاصل بين صقلية وجنوب إيطالي ونزل على الساحل فى ٢٠ أغسطس وفى اليوم التاسع من شهر سبتمبر استولى على العاصمة نابولى وقضى على العرش البوربونى هناك بصورة نهائية. وبذا وضع الوطنيون الإيطاليون الدول الكبرى مرة ثانية أمام الأمر الواقع وبات جنوب بلادهم تحت سيطرتهم. ولم تلبث إنجلترا أن غيرت من موقفها ووافقت على اتحاد الشمال والجنوب بعد أن علمت أن فرنسا كانت منذ أمد بعيد تخطط لإعطاء تاج نابولى لأمير فرنسى. وبذا كان التنافس بين الدولتين الكبيرتين هذه المرة أيضًا فى خدمة كافور والقضية الإيطالية[lxxxiv].

رأى كافور أنه لا بد له من الإسراع فى العمل الإيجابى قبل أن يرتكب غاريبالدى أية حماقة. إنما للوصول إلى الجنوب وإيقاف هذا الرجل عند حد معقول لا بد من اجتياز الأراضى البابوية والبابا لا يوافق على ذلك. فاستنجد كافور بصديقه وحليفه الذى لا يستغنى عنه نابليون الثالث. ولم يبخل نابليون هذه المرة على الإيطاليين بالعون والمساعدة وسمح لهم باختراق الأراضى البابوية للوصول إلى الجنوب ولو بالقوة المسلحة شريطة أن يجرى ذلك بسرعة كبيرة تضع الرأى العام الكاثوليكى فى فرنسا أمام الأمر الواقع ولا تسمح له بالتحرك. تحركت جيوش سردينيا بسرعة مذهلة باتجاه الوسط ودخلت أراضى البابا فى مقاطعتى المارش وأومبريا بحجة القضاء على بعض أعمال الشعب، وقضت بسرعة على مقاومة جيوش المتطوعة البابويين فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٦٠. وحين وصلت الجيوش السردينية إلى الجنوب تغلبت وطنية غاريبالدى وروحه القوية على كل اعتبار آخر. رحب بالشماليين وحيا الملك فيكتور عمانويل الثانى باعتباره ملك إيطاليا كلها. وبذلك يكون قد وافق على انضمام الشمال والجنوب فى ظل النظام الملكى وكما كان يريد ويتمنى كافور.

وقد أجريت بسرعة عمليات استفتاء فى الجنوب وفى المقاطعات المسلوخة عن الدولة البابوية جاءت معبرة عن رغبة جماعية فى الوحدة مع سردينيا. وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٦١ أعلن فيكتور عمانويل الثانى من عائلة سافوى ملكًا على إيطاليا إلا أن القدر الغاشم شاء أن لا يعيش كافور كثيرًا، ليرى نبتته وقد عاشت وأزهرت وأعطت ثمرة يانعة، فتوفى فى ٦ يونيو سنة ١٨٦١[lxxxv].

وبهذا تمكن الإيطاليون من تحرير القسم الأكبر من أراضى شبه الجزيرة الإيطالية خارج نفوذ الحكومة الوطنية الموحدة. والغريب أن المناطق التى بقيت خارج الوحدة كانت هامة وعزيزة على قلوب الإيطاليين، فقد بقيت تحت سيادة البابا وبحراسة الفرنسيين روما أعرق المدن الإيطالية. كما ظلت تحت سيادة النمسا البندقية أجمل مدن إيطاليا وأحفلها بعد روما بالأمجاد والتراث الحضارى وأعظم مدن أوروبا الغربية فى العصور الوسطى. وكذلك ظلت بعيدة عن سيادة الدولة أراضى اليترول وتريستا وايستريا. ولم تنس الحكومات الإيطالية ذلك ولكنها فضلت الاعتماد على عامل الزمن وانتظار الفرص المناسبة(lxxxvi).

عندما تأزمت العلاقات بين النمسا وبروسيا سنة ١٨٦٦ وباتت البلدان على حافة الحرب أخذ كل منهما يسعى للبحث عن حليف له بين الدول. فوجدت إيطاليا فى ذلك فرصتها فأخذت تناور وتحاور الطرفين إلى أن وصلت إلى اتفاق مع بروسيا بضمانة نابليون الثالث. نص الاتفاق المذكور على أن تقف إيطاليا بجانب بروسيا فى أى صراع قد ينشب بينها وبين النمسا وأن تقدم لها العون العسكرى وبالمقابل تضمن لها فى حال النصر الحصول على البندقية من النمسا. وفعلاً عقب هزيمة النمسا على يد البروسيين تم الاتفاق فى معاهدة الصلح بين الفريقين على أن تتنازل النمسا عن البندقية لفرنسا التى تقوم بإهدائها لإيطاليا، وهذا لم يبق على الإيطاليين سوى تتويج وحدتهم بنقل عاصمتهم إلى روما المدينة الخالدة. إلا أن وجود الحامية الفرنسية فيها كان يحول دومًا دون تحقيق هذه الأمنية. وفى سنة ١٨٧٠ لاحت فرصة مناسبة حين وقعت الحرب بين البروسيين والفرنسيين. سحبت فرنسا لضرورات عسكرية حاميتها من روما وانشغل الرأى العام الأوروبى عن قضية البابا بالحرب. عند ذاك بادرت حكومة إيطاليا لإعلان المدينة الخالدة جزءًا من الوطن الإيطالى واتخذها فكتور عمانويل الثانى عاصمة لملكه. ولإضفاء طابع الشرعية على هذا العمل جرى استفتاء فى المدينة أقر الانضمام بأغلبية ٩٩% وبذا كانت نهاية آخر دولية دينية – زمنية فى أوروبا(lxxxvii).

الفصل الخامس

الوحدة الألمانية

أولاً- أثر مؤتمر فيينا على طبيعة المشكلة الألمانية.

ثانيًا- بسمارك وبرنامجه.

ثالثًا- قضية الشلزويج والهولشتاين.

رابعًا- الحرب البروسية النمساوية.

خامسًا- الحرب البروسية الفرنسية وتحقيق الوحدة

الفصل الخامس

الوحدة الألمانية

أولاً- أثر مؤتمر فيينا على طبيعة المشكلة الألمانية.

كان مؤتمر فيينا الذى سادته روح مترنيخ الاستبدادية الرجعية دورًا فى معالجة المشكلة الألمانية ولكن بشكل أبعد ما يكون عن روح الحرية والعدالة إذ فرض هذا المؤتمر حين عرضت أمامه هذه المشكلة إنشاء اتحاد جرمانى تشترك فيه جميع الدول الألمانية أو المقاطعات الألمانية الخاضعة لحكومات غير جرمانية. وقد ضم هذا الاتحاد الإمبراطورية النمسوية أيضًا وتم ذلك بفضل مساعى مترنيخ الذى شاء أن يضع الاتحاد الجديد تحت سيطرة النمسا ليقضى على كل محاولة لجعل بروسيا تتزعم الاتحاد الألمانى. واعترف مؤتمر فيينا بأن رئيس الاتحاد الدائم هو إمبراطور النمسا. أما أهم دول الاتحاد فكانت النمسا ثم بروسيا وبافاريا وسكسونيا وورتبرج. وقد تم الاتفاق على أن ينشأ مجلس للاتحاد تمثل فيه جميع الدول ويدعى (دايت). وكان مركزه الدائم فى مدينة فرانكفورت. أما مهمة هذا المجلس فكانت البت فى الخلافات التى قد تنشأ بين دول الاتحاد وتقرير الأمور التى تهم الجميع. ولكن الواقع أن هذا الاتحاد كان عديم الفعالية ضعيف النفوذ. ذلك أن إحدى مواد دستوره كانت تفرض الاجماع لتقرير الأمور المهمة. وبذا يمكننا اعتباره عاجزًا عن القيام بأى عمل مهما كان، إذ ليس من المعقول أن يحصل إجماع بين ٣٧ دولة على أمر ما بالنظر لما بينها من تباين فى النزعات والميول والمصالح يضاف إلى ذلك أن قرارات الاتحاد لم يكن لها مفعول تنفيذى إذ أنها كانت تصدر بشكل توصيات لعدم وجود قوة منفذة. أما فى الواقع فإن القرارات كانت تصدر بشكل توصيات لعدم وجود قوة منفذة. أما فى الواقع فإن القرارات كانت تتخذ صفة الإلزام إذا كانت النمسا وألمانيا تريدان ذلك نظرًا لما للدولتين من قوة ونفوذ لدى بقية الدول الألمانية. ولكن قلما حصل اتفاق بين الدولتين المذكورتين على أمر من الأمور. إذ أن النظرة الأساسية لكل منهما إلى الاتحاد كانت مختلفة[lxxxviii].

فالنمسا كانت تريد المحافظة على الاتحاد بأى ثمن لأسباب كثيرة فهو أولاً يؤمن لها السيطرة والزعامة على العالم الجرمانى. ثم أن بقاء الاتحاد يلزم بروسيا ولو بصورة ضئيلة وشكلية بالتقيد بسياسته، يضاف إلى ذلك أن النمسا كانت ترى فى بقاء الاتحاد بشكله الحاضر حاجزًا أمام تزعم بروسيا للعالم الجرمانى وتفردها بتحقيق الوحدة الألمانية التى كانت أشد ما تخشاه النمسا. أما فيما يتعلق ببروسيا فإنها كانت ترغب فى تحطيم ذلك القيد الذى طوقها به مؤتمر فيينا والانطلاق فى سياسة قومية مستقلة. كما كانت ترى فى بقاء الاتحاد بقاء للسيطرة النمسوية على الوطن الألمانى وبالتالى بقاء بروسيا رغم قوتها ونشاطها تحت السيطرة النمسوية. يضاف إلى هذه الأمور التى تفرق بين بروسيا والنمسا قضية أساسية مهمة. وهى أن بروسيا كانت ترى نفسها أكبر وأقوى دول ألمانية ولذا فإنها كانت تشعر بالتزامات تجاه القضية الألمانية إذ كانت تشعر بأن عليها وحدها يقع عبء تحقيق الوحدة. أما النمسا فإنها بالعكس من ذلك كانت تعى أن قيام الوحدة الألمانية يهدد الأمبراورية النمسوية بشكل جذرى. ذلك أن الوحدة تعنى قيام دولة ألمانية تضم تحت لوائها ٢٠% من سكان النمسا ذوى الأصل الجرمانى. وهذا يعنى إثارة بقية الشعوب النمسوية التى كانت تطالب بسيادتها واستقلالها[lxxxix].

ثانيًا- بسمارك وبرنامجه

ولد فى سنة ١٨١٥ فى براند بورج البروسية. كان ينتمى إلى عائلة بروسية عريقة فى ارستوقراطيتها محافظة على التقاليد العسكرية وعلى ولائها للعرش البروسى. تلقى دروسه فى برلين ثم دخل العدلية وعمل فيها فترة وجيزة عاد بعدها إلى بلده ليمارس العمل فى أراضى عائلته الواسعة. وبقى كذلك حتى سنة ١٨٤٩ حين انتخبه سكان المقاطعة ممثلاً لهم فى المجلس النيابى حيث قام بواجبه خير قيام لما أوتى من موهبة خطابية وحجة قوية بليغة. ثم عين بعد ذلك ممثلا لبلاده فى فرانكفورت أى فى مجلس الاتحاد. كان صاحب شخصية قوية جدًا يدين بمبادئ ملكية استبدادية لدرجة تجعله يكره الشعب ولا يؤمن بحقه فى الاشتراك بالحكم. هذه الصفات جعلت الملك يعينه بعد ذلك سفيرا فى روسيا ثم فى باريس وقد بقى فى فرنسا حتى سنة ١٨٦٢ حين ترأس الوزارة البروسية. ففى هذه السنة نشب خلاف بين الملك

والبرلمان سببه رفض النواب الموافقة على اعتمادات عسكرية كبيرة طلبها العرش. وقد تأزمت الحال لدرجة أن الملك وضع كتاب استقالته. ولكن بسمارك حال دون ذلك وأخذ على عاتقه تحقيق رغباته. وقد تمكن من تجاوز معارضة المجلس وأخذ بعد ذلك ينظم الجيش والإدارة بما يكفل له تنفيذ أهدافه وغاياته. وقد جاء بسمارك إلى الحكم وهو يحمل برنامجا واسعًا يسعى لتحقيقه بطريقة مدروسة علمية. كان يرى أن هدف كل حكومة بروسية يجب أن يكون تحقيق الوحدة الألمانية إذ أنه كان يعتقد أن زعامة بروسيا فى ألمانيا تفرض عليها القيام بأعباء الوحدة. وإذا لم تقم بروسيا بذلك فإن هذا يعنى أن الوحدة لن تتحقق. وكان بسمارك يرى أنه يوجد هنالك خصمان للوحدة يجب قهرهما كخطوة أولى هما: النمسا وفرنسا. ولذا فإنه أخذ يعد بروسيا لخوض حربين متتابعتين الأولى ضد النمسا والثانية ضد فرنسا[xc].

ثانيًا- قضية الشلزويج والهولشتاين

مات فردريك السابع، ملك الدانمارك فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٣، وترك من ورائه عرش دوقيتى شلزويج وهلشتين تحيط به المشاكل من كل ناحية، وتهدده الأخطار السياسية التى يمكن أن تتمخض عن حرب يتسع مجالها. كانت مساحة الدانمارك عقب تسوية فيينا فى ١٨١٥ واسعة تمتد حتى ضواحى همبورج ويكفى أن نعرف أن مدينة "ألتونا" إحدى مدن تلك الضواحى – كانت دانماركية، وبذلك كان سلطان ملك الدانمارك يغطى ثلاثة أقاليم مختلفة:-

١- الجزء الشمالى من شبه جزيرة "جتلند (الدانمارك) وسكانه من الدنماركيين.

٢- الجزء الجنوبى الأقصى من جتلند الممتد من نهر الألب إلى جدول "إيدر" وتقع فيه هلشتين وسكانها من الألمان، وبها ثغر من أهم ثغور بحر البطليق وهو ثغر "كييل".

٣- دوقية "شلزويج" ويتوسط موقعها بين الإقليمين السابقين وسكانها خليط من الألمان والدانماركيين[xci].

كانت إحدى الدوقتين وهى هلشتين عضوًا فى الاتحاد الألمانى، وبذلك أصبح ملك الدانمارك عضوًا فى هذا الاتحاد، بينما كانت دوقية شلزويج خارج هذا الاتحاد. وعلى الرغم من هذا كان مواطنى الدوقيتين يعتبرونها فى وحدة تامة. وكانت قوانين الوراثة فى الجزء الشمالى (الدانمارك) تختلف عما كان يناظرها فى الدوقتين، ففى الدانمارك كان للنساء الحق فى تولى العرش على حين لم يكن ذلك ممكنًا فى الدوقتين. ومن هنا تبدأ المشاكل ففردريك السابع ملك الدانمارك لم يترك من السلف من يخلفه على العرش، وبات عرشه وعرش الدوقيتين مصدرًا للمشاكل. وبات الألمان يتطلعون إلى استقلالهما بالانفصال عن الدانمارك، وتولية "دوق" اجستنبرج على عرش الدوقيتين. وقد ثار الألمان فى الدوقتين عام ١٨٤٨ على الحكم الدانماركى. وأيدهم فى ذلك متطوعون من الألمان كما أيدهم ملك بروسيا بعض الوقت. وتولى دوق "اجستنبرج" عرش الدوقيتين غير أنه لم يلبث فى الحكم طويلاً، بل اضطر إلى التنازل عن العرش والفرار منها حين تخلى عنه تأييد ملك بروسيا. وهنا تتدخل دول أوروبا التى يهمها الأمر ويلتقى ممثلوها فى لندن ويقررون بقاء الدوقيتين مع الدانمارك فى وحدة حكومية تامة، ويقر الاتفاق كل من النمسا وبروسيا. ويمتنع الاتحاد الألمانى عن التوقيع عليها. ويسعى دوق اجستنبرج إلى ملك الدانمارك فيتعهد له بانسحابه من الأمر وعدم التدخل فى شئون الدوقيتين. ولم يلتفت بسمارك إلى رغبة الألمان فى الدوقيتين حين أرادوا التخلص من الدانمارك والحصول على الاستقلال التام، ذلك لأنه كان مشغولاً بتوسيع رقعة بروسيا فطمع فى ضم الدوقيتين إليها، ولم يكن ذلك مشروعًا أو ممكنًا إلا عن طريق الحرب. وقد سنحت هذه الفرصة عند موت ملك الدانمارك فردريك السابع فى عام ١٨٦٣[xcii].

ويظهر فى الأفق السياسى شبح جديد وهو ابن دوق اجستنبرج فيطالب بعرش الدوقيتين، ويتهلل سكان الدوقيتين ويرحبون بتوليه دوق اجستنبرج عليهما. ولم يكن يجول بخاطره يومئذ أن يضمهما إلى أملاكه على حين كان بسمارك يخفى عنه رغبته فى ضمهما. ولا غرابة فى ذلك، فهكذا كان بسمارك يرى دائمًا من المصلحة أن يخفى نواياه السياسية، وخاصة عندما يرى أن كشفها قد يعرقل تحقيق أمانيه،

وقد قصد من كتم نواياه نحو الدوقيتين المذكورتين خشية أن يعلن ذلك ولى عهد بروسيا الذى كان صديقًا للمطالب بعرشهما، ونعتى دوق اجستنبرج. ومن العقبات التى كانت تقوم فى سبيله يومئذ الدايت الألمانى الذى كان يرى أن الواجب يقتضى احتلال دوقية هلشتين عسكريًا بعد أن يقر اجستنبرج على عرشها. وخشى بسمارك عواقب ذلك فأخذ يفكر فى القضاء عليه قبل أن يولد، ورأى أن أمر ذلك لن يتم له دون الاستعانة بالنمسا، ففعل وهنا أخطأت النمسا فى قبول ما عرض عليها، فهو فى الواقع قد غرر بها حين أوهمه برغبته فى فصل الدوقيتين عن الدانمارك وتوحيدها تحت إمارة دوق أوجستنبرج. وهكذا تم له ما أرد من إحباط مشروع الدايت الألمانى. وينجح بسمارك فى خديعة النمسا والتغرير بها فتشاركه بجيوشها فى الهجوم على الدانمارك وتتقدم جيوش الدولتين بروسيا والنمسا، فتعبر حدود شلزويج ويقاوم الدانماركيون بعد أن خدعهم بسمارك فأشاع بين صفوفهم أن إنجلترا ستعاونهم تنفيذًا لقرارات معاهدة لندن عام ١٨٥٣، وكان بسمارك يريد أن يظهر المهتمين بالأمر على أنه لم يأخذ هذه الأقاليم إلا بجهود الجيوش المشتركة النمساوية البروسية وعندما ارتفع صوت إنجلترا احتجاجًا بمذكرة معاهدة لندن سنة ١٨٥٣ ووجوب احترامها، طالبت الدولتان المحاربتان بانفصال الدوقيتين عن الدانمارك وتوحيدهما تحت إدارة دوق اوجستنبرج ولم يكن بسمارك مخلصًا فى مطالبه هذه وإنما اقتضاه الموقف أن يشارك النمسا فى هذه الرغبة. ولما كانت إنجلترا غير مستعدة للحرب فإنها لم تجرؤ على التدخل، فنظر ملك الدانمارك فلم يجد إلى جانبه أحد فأسقط فى يده، ولم ير أمامه غير التنازل عن الدوقيتين لإمبراطور النمسا وملك بروسيا. رضيت الدولتان بذلك على أن يكون حكم الدوقيتين شركة بينهما. ولكن ظهر أن النمسا لم تكن راغبة فى الحكم المباشر فاقترحت على بروسيا أن يترك الحكم لدوق أوجستنبرج. ولم يقبل بسمارك ما عرضته النمسا فتحرج الموقف بين الدولتين وازداد تحرجًا بعد أن احتل بسمارك ثغر كييل وجعله من ثغور بروسيا. وأعلن فون رون على أعضاء البرلمان البروسى أن بروسيا لن تتنازل عن هذا الثغر بحال من الأحوال. وطلب إلى النمسا أن توافق على ما يراه حرمان دوق اجستنبرج من حكم الدوقيتين فلما رفضت اشتد لومه عليها متهما إياها بمخالفة ما اتفقا عليه(xciii).

ويتأزم الموقف بين النمسا وبروسيا، فتتوالى المساعى، وتستمر المفاوضات، ثم تنتهى بعقد اتفاقية "جاشتين" فى ٤ أغسطس من عام ١٨٦٥، وبمقتضاها ينتهى أمر الحكم المشترك، فيؤول حكم هلشتين للنمسا وحكم شلزويج لبروسيا، وابتاع ملك بروسيا من إمبراطورية النمسا الدوقية الصغيرة المعروفة بلونبرج كما تم الاتفاق بين الدولتين على أن تتولى بروسيا الإشراف على قلاع "كييل"، وقوبلت هذه الاتفاقية بسخط من انجلترا والولايات الألمانية إذ وجدت فى ذلك خرقًا لمعاهدة لندن التى كانت تقضى بعدم الفصل بين الدوقيتين، وبدأ بسمارك يمهد لتحقيق مطامعه بالاتصال بفرنسا ليضمن حيادها إذا ما اشتعلت الحرب بينه وبين النمسا، فأفهم القائم بالأعمال الفرنسى في برلين "لوفيفر" أن بروسيا لا تستطيع تحقيق مآربها من النمسا إلا إذا وقفت فرنسا إلى جانبها ووعده أن تم ذلك أن يضمن لفرنسا السيطرة على البقاع التى يتكلم أهلها اللغة الفرنسية وفى مقدمتها بلجيكا التى كان نابليون يتطلع إليها ويطمع فى السيطرة عليها. وزاد على ذلك أن الإمبراطور يستطيع أن يوسع أملاكه على حساب بعض الولايات الألمانية(xciv).

ولم يكن نابليون الثالث يومئذ يرى مانعًا من أن تضم بروسيا الدوقيتين إلى أملاكها، بل كان من رأيه أن تلك القضية عادلة، ويرى أن خلق اتحاد من ولايات ألمانيا الشمالية تحت زعامة بروسيا من شأنه أن يجعل اعتماد الولايات الجنوبية فى ألمانيا عليه أمرًا يكاد يكون محتومًا؛ فتمكن بذلك من توسيع النفوذ الفرنسى فى هذه المنطقة. وخال نابليون كذلك أن وقوع الحرب بين النمسا وبروسيا قد يمكنه من توسيع أملاكه على حدود فرنسا الشرقية كما وسعها بضم نيس وسافوى فى عام ١٨٦٠. وتوقع نابليون كذلك - إذا ما وقعت الحرب وانتصرت فيها بروسيا - أن ترد البندقية إلى إيطاليا. ولما اطمأن نابليون إلى وعود بسمارك خطر له أن يستجيب فى لقاء يتم بينهما. وتم ذلك فى بيارتز فى نهاية سبتمبر عام ١٨٦٥. وكان الغرض من هذا اللقاء أن يؤكد الإمبراطور لبسمارك وعده فى الحياد إذا ما قامت الحرب بين بروسيا والنمسا. وقد وجد بسمارك فى هذا اللقاء استعدادًا من جانب الإمبراطور الذى كان مركزه قد تحرج فى فرنسا من فشل الحملة على المكسيك ورأى بسمارك أن يرضيه بوعد شفوى مؤداه المعاونة على توسيع رقعة فرنسا. واصل بسمارك مساعيه فيعلن فى مجلس الوزراء البروسى فى ٢٨ فبراير ١٨٦٦ أن الحرب بين بروسيا والنمسا واقعة لا محالة وأن بروسيا فى حاجة إلى محالفة إيطاليا. ونجح بسمارك فى توقيع المحالفة فى ٨ أبريل من نفس العام؛ وفيها تعهدت إيطاليا بأن تنضم إلى بروسيا إذا ما وقعت الحرب بينها وبين النمسا

بشرط ألا تتأخر بروسيا فى إعلان الحرب بل عليها أن تعلنها فى مدى لا يجاوز ثلاثة أشهر واشترطت إيطاليا إذا ما تم انتصار بروسيا على النمسا أن تحصل على البندقية. ونجح بسمارك باتفاقه مع إيطاليا أنه سوف يشغل النمسا إذا ما قامت الحرب فى جبهتين، إحداهما فى الشمال أمام بروسيا والأخرى فى الجنوب أمام إيطاليا - واستطاع بذلك وبعد نجاحه فى محالفة كل من فرنسا وإيطاليا - أن يتفرغ للاستعداد للحرب فأتم مد الخطوط الحديدية فى بروسيا وأتم إعداد الجيش البروسى للحرب. أما روسيا فنجد منذ أن تسلم بسمارك زمام الأمور فى بروسيا بنى سياسته الخارجية على أساس قيام محور بروسيا - روسيا إذ أنه اعتبر روسيا دائمًا حليفته الطبيعية وذلك لأسباب مهمة جدًا، إذ أن روسيا ليس لها أى مطامع فى أوربا الوسطى تتنافى ومصالح بروسيا فالمصالح الروسية موجودة فى البلقان والشرق حيث ليس لبروسيا أى مطامع. وهذا الواقع جعل قيام صداقة بروسية روسية أمرًا طبيعيًا بعد أن اتضح عدم تعارض المصالح وعلى هذا الأساس تعاونت الدولتان فى أوروبا طالما أن بسمارك كان يحكم فى بروسيا. وعندما عرضت الحرب النمساوية البروسية وجدت روسيا نفسها مسبوقة لتأييد بروسيا[xcv].

رابعًا- الحرب البروسية النمساوية

اشتركت النمسا وبروسيا فى حكم الدوقيات الثلاثة ولكن النزاع ما لبث أن دب بينهما، وأبرمت بينهما اتفاقية جاشتين فى ١٤ أغسطس ١٨٦٥، اتفقتا فيها على أن تحكم النمسا هولشتين، وأن تحكم بروسيا شلزويج، وأن تمنح دوقية لاونبرج الصغيرة لملك بروسيا. ولكن الخلافات القديمة بين النمسا وبروسيا لم تلبث أن ظهرت من جديد. وكان بسمارك واثقًا أن النمسا لن تتنازل أبدًا عن الزعامة للإمارات الألمانية، ولهذا قرر أن يستخدم لغة القوة وإن كان يفضل حل الموضوع سليما. وساعدت الظروف الداخلية فى بروسيا على نشوب الحرب بين الدولتين، إذ كان بسمارك يواجه متاعب داخلية نتيجة لمعارضة البرلمان لسياسته فكان لابد لبقائه فى الحكم أن يوجه أنظار الألمان إلى معركة خارجية. وقد وصفت تلك الحرب فى ألمانيا بأنها حرب إطلعت إليها الأبصار قبل وقوعها، لا لتحقيق توسع إقليمى، وإنما لضمان "زعامة بروسا فى ألمانيا" هذا بالإضافة إلى أن الموقف الدولى كان فى صالحه إلى حد كبير. فلقد استغل تطلع إيطاليا إلى ضم البندقية الخاضعة لحكم النمسا إلى الحكومة الإيطالية الجديدة، ورأى كسب إيطاليا إلى جانبه فى الصراع المرتقب بينه وبين النمسا، فاتفق معها على الوقوف إلى جانبها فى أى حرب تقع بينها وبين النمسا، وألا تعقد صلحًا مع النمسا قبل أن تحصل إيطاليا على البندقية. كما استطاع بسمارك كذلك شراء حياد فرنسا فى مقابل بيارتيز. قامت الحرب بين النمسا وبروسيا فى ١٤ يونيو عام ١٨٦٦ وكانت سريعة وخاطفة، انتهت بعد ثلاثة أسابيع من قيامها فى موقعة سادوفا ويسميها الألمان كونيجراتز فى ٣ يوليو عام ١٨٦٦. ولم يكن لتحالف الإيطاليين أية فائدة سوى أزعامهم النمسويين على حجز قوات كبيرة العدد فى إيطاليا، بينما قواتهم قد انهزمت هزيمة منكرة فى موقعة كستوزا فى ٢٤ يوليو عام ١٨٦٦ أمام قوات النمسا، وكذلك انهزم الأسطول الإيطالى أمام أسطول النمسا فى معركة ليزا، ورغم انتصار قوات بروسيا لم ير بسمارك الذهاب فى الحرب إلى أبعد من هذا الحد. ولذلك رأى من الحكمة عقد صلح لا يغضب النمسا حتى لا يتيح لنابليون الثالث فرصة التدخل. فالنمسا دولة ألمانية وبسمارك فى حاجة إليها فى صراعه المقبل مع فرنسا. وفى ٢٣ أغسطس عام ١٨٦٦، وقع الصلح فى معاهدة براغ بين بروسيا والنمسا، ولقد قال بسمارك فى ذلك الوقت أن علينا أن نفرغ بسرعة قبل أن تجد فرنسا وقتا لممارسة الضغط الدبلوماسى على النمسا وهكذا كان بسمارك معتدلاً إلى حد كبير فى معاملة النمسا، وقد نصت المعاهدة على ما يلى[xcvi]:

١- تشكيل اتحاد ألمانيا الشمالية ووضع دستور له.

٢- تكوين كيان مستقل من دويلات ألمانيا الجنوبية.

٣- ضم شلزويج وهولشتين لبروسيا من إجراء استفتاء فى الجزء الدانمركى من شلزويج لتحديد مصيرها لبروسيا أو الدانمرك.

٤- ضم البندقية إلى إيطاليا.

٥- ضم هانوفر إلى بروسيا بسب تحالفها مع النمسا.

٦- خامسًا- الحرب البروسية الفرنسية

كان انتصار بسمارك فى سادوفا خطوة مهمة على طريق الوحدة، وكان فى نفس الوقت هزيمة غير مباشرة لفرنسا. وترتب على ذلك اختفاء النمسا كمنافس لبروسيا أفسح المجال أمام بروسيا لمواجهة فرنسا وتحقيق الخطوة الثانية والأخيرة للوحدة. وكان بسمارك لا يقتصر على سياسة القوة وحدها، بل استعمل الدبلوماسية أيضًا. فقام بتقوية الجيش ولو على حساب الدستور. وكما نجح فى ميدان الحرب، نجح كذلك فى ميدان السياسة، ولذلك كان بسمارك يعتبر من أهم العوامل التى ساعدت على نجاح الوحدة الألمانية. ولكى يقوى بروسيا داخليا وخارجيا، قام بتقوية الجيش رغم معارضة البرلمان، كما دعم مركز بروسيا الخارجى والعمل على ألا تحارب فى جبهتين فى آن واحد. علاوة على توثيق الروابط بين عائلة رومانوف وعائلة الهوهنزلرن فكسب عطف الروسيا فى حربه مع الدانمرك، كما وعدها بحياد البحر الأسود. علاوة عزل النمسا سياسيًا، واتفق مع نابليون الثالث على الوقوف على الحياد فى نظير أن تأخذ فرنسا بلجيكا أو لكسمبرج، وكان نابليون الثالث يرغب فى قيام الحرب لاضعاف كل من الدولتين (النمسا وبروسيا) حتى يستطيع التدخل بينهما وإملاء شروطه عليهما، ويعدل حدود فرنسا الشمالية. غير أن بسمارك كان يعرف أن بروسيا ستنتصر بسرعة ولن تعطى الفرصة لفرنسا، فكانت دبلوماسية بسمارك تسبق حروبه. وهكذا نجح فى سياسته ضد النمسا التى اتجهت اتجاها شرقيا البلقان والبحر المتوسط وأصبح عدوها الرئيسى روسيا وليس بروسيا، وانفردت بروسيا بالزعامة. ولم يقس بسمارك على النمسا فى شروط الصلح كى لا تنضم إلى فرنسا إذا ما حاربها[xcvii].

وبذلك لم يصبح هناك مناوئ للوحدة سوى فرنسا، وانتظر بسمارك حدوث أزمة دولية، أو أزمة داخلية فى فرنسا تمكنه من اتمام الوحدة الألمانية. ووجد بسمارك فرصة كبرى بعد أن فقد نابليون الثالث الكثير من الأصدقاء فى الداخل وفى الخارج وأدت مشكلة العرش الأسبانى إلى قيام الحرب بين بروسيا وفرنسا. فلقد قامت الثورة فى إسبانيا ضد الملكة إيزابيلا التى لم تظهر شيئًا من الوطنية الصادقة أو البصيرة السياسة. وبرز فى ميدان السياسة فى ذلك الوقت بريم، رئيس الوزراء، الذى كان يرى أن الملكة إيزابيلا يجب أن تذهب. ووقف الأسطول والجيش ضد الملكة التى لاذت بالفرار فى ٣٠ سبتمبر عام ١٨٦٨، وأعلن الثوار إنهاء حكمها فى أسبانيا. وقد رأى الجميع ضرورة استمرار الحكم الملكى حتى يمكن تجنب استفزاز الدول الأوروبية. ووقع الاختيار على الأمير ليوبولد أوف هو هنزلون سيجمار نجن قريب غليوم ملك بروسيا وشقيق ملك رومانيا. وأيد بسمارك هذا الترشيح، لأن وجود ملك ألمانى على عرش أسبانيا يجعل فرنسا بين شقى الرحى (بروسيا وأسبانيا)، وستجد فرنسا نفسها مضطرة للاحتفاظ بقوات كبيرة على الحدود الفرنسية الأسبانية. ولكن فرنسا عارضت ترشيح الأمير ليوبولد. وظلت مشكلة العرش الأسبانى دون حل حتى عام ١٨٧٠ عندما نجح بسمارك بعد جهود مضنية من إقناع ملك بروسيا والأمير ليوبولد بالموافقة على قبول العرش الأسبانى، وهنا أصر دى جرامون وزير خارجية فرنسا على مقاومة ذلك بكل وسيلة، وأعلن منذ البداية أن إصرار بروسيا على الترشيح سوف يعنى الحرب. ونتيجة للوساطات، أعلن فى ١٢ يوليو موافقة الأمير ليوبولد على سحب ترشيحه، وبدأ أن بروسيا تراجعت إزاء التهديد الفرنسى، فقال تيير أن الانتقام لسادوفا قد تحقق، وقال جيزو أن ذاكرته لا تعى نصرا دبلوماسيا أعظم من ذلك النصر[xcviii].

ولم تكتف فرنسا بترك الموضوع عند هذا الحد، بل كلفت سفيرها فى برلين أن يطلب من ملك بروسيا مباشرة أن يقرن سحب الترشيح باسمه أولاً، وأن يتعهد ثانيًا بالامتناع عن تأييد ترشيح الأمير الهوهنزلرنى إذا ما أثير من جديد وقدم السفير هذين المطلبين، وعندما تلقى ملك بروسيا أنباء رسمية عن انسحاب ليوبولد عن ترشيح نفسه، أرسل إلى السفير يخبره بأن المسالة تعتبر منتهية. وهنا لاحت من جديد فرصة السلام، لكن بسمارك كان يريد الحرب، ورأى أن الفرصة مناسبة لذلك. إذ وردت لبسمارك برقية من الملك فى امز تخبره بمطالب السفير الفرنسى، وبموقف الملك واعتباره أن المسألة منتهية. واعتبر بسمارك أن ما حدث يعتبر استسلامًا مهينا لفرنسا، ولكن البرقية تضمنت التصريح لبسمارك بإبلاغ الحادث إلى الصحافة فأعد نصا انطوى على تحريف للأصل. وقد عزا النص رفض الملك مقابلة السفير الفرنسى ثانية لا إلى تلقيه أنباء قاطعة بحسب ترشيح ليوبولد وإنما إلى طبيعة مطالب السفير[xcix].

وقد أحدثت رسالة بسمارك انفعالاً وإزعاجًا فى الرأى العام فى كل من ألمانيا وفرنسا. فلقد أهينت فرنسا وتلقت صفعة على وجهها، والشرف يقتضى إعلان الحرب فورًا، وفى ١٩ يوليو أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا، تلك الحرب التى ستقضى بلا شك إلى حرب عام ١٩١٤. تولى الإمبراطور نابليون الثالث القيادة بنفسه وأسندت القيادة فى الألزاس لمكماهون وفى اللورين إلى بازين الذى كان يعتبر بطلاً قوميًا. ولكن فى ٦ أغسطس لحقت بمكماهون هزيمة فى وورث على يد الألمان أدت إلى فتح الألزاس للغزو الألمانى. وفى نفس اليوم هزم بازين وجيش اللورين، وتقرر التقهقر صوب العاصمة باريس ولكن توالت ضربات الألمان، فقد طورد الجنود الفرنسيون أولاً إلى شرقى متز، ثم قامت الجيوش الألمانية بعملية التفاف جنوب متز بهدف تطويقها وعزل بازين وجنوده. وفعلا حوصر بازين مع جيش يربو وعدده على ٢٠٠,٠٠٠ رجل، وحاول مكماهون التقدم بجيشه لفك حصار جيش بازين، ولكن الألمان طوقوا جيش مكماهون وحاصره فى سيدان فى ٢ سبتمبر عام ١٨٧٠. وفى نفس اليوم استسلم مكماهون والجيش بأكمله والإمبراطور لملك بروسيا، وبلغ عدد الأسرى ١٠٤,٠٠٠ أسرًا. ولما حلت الهزيمة بفرنسا، أصبح نشوب الثورة أمرًا محققا، وأعلن قيام "حكومة الدفاع الوطنى"، وسقطت الإمبراطورية الثانية. وفى ٢٧ أكتوبر ٣٢٢١ عام ١٨٧٠ سلم بازين نفسه وجيشه البالغ ١٧٣,٠٠٠ رجل للألمان. وفى ٢٨ يناير عام ١٨٧١ وقع الفرنسيون الهدنة مع بسمارك فى فرساى، وقد رفض بسمارك الاعتراف بأهلية "حكومة الدفاع الوطنى" للتحدث باسم فرنسا. وتقرر إجراء انتخابات على الفور لتشكيل جمعية جديدة تجتمع فى بوردو للنظر فى قبول شروط الصلح أو رفضها[c].

بدأت المفاوضات بين بسمارك مستشار ألمانيا وتيير رئيس الحكومة الفرنسية فى ٢٦ فبراير إلا أن المفاوضات طالت كثيراً وتعثرت أكثر من مرة بسبب صلابة بسمارك وإصراره على فرض شروط للصلح على درجة كبيرة من الشدة. وعلى الرغم مما أظهره الرئيس الفرنسى تيير من عناد ودبلوماسية فإنه قد فشل فى تغيير موقف بسمارك بشكل جذرى. وأخيراً وافق الفرنسيون على شروط الصلح المذلة التى فرضها الألمان بقوة وعناد والتى ستكون فى المستقبل وإلى حد كبير أحد أبرز أسباب الحرب العالمية الأولى. وفى ١٩ مايو سنة ١٨٧١ تم توقيع الصلح بين الدولتين وهو المعروف بصلح فرانكفورت. وأبرز شروط هذا الصلح ما يلى[ci]:

١- تحتل بروسيا مقاطعتى الألزاس واللورين وكذلك مدينة متز.

٢- تدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك ذهبى خلال خمس سنوات.

٣- تحتل الجيوش الألمانية أراضى فرنسا الشمالية حتى يتم دفع الغرامة المالية (وقد دفعها الفرنسيون كاملة خلال ثلاث سنوات ليتخلصوا من جيوش الاحتلال البغيضة.

الفصل السادس

المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين ١٨٧٨

أولاً- طبيعة المشكلة الشرقية.

ثانيًا- الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان استيفانو

ثالثًا- مؤتمر برلين ١٨٧٨ ومقرراته.

رابعًا- نتائج المؤتمر

الفصل السادس

المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين ١٨٧٨

أولاً- طبيعة المشكلة الشرقية.

بعد الانتصارات التى حققتها بروسيا بروسيا على حساب كل من النمسا وفرنسا اختل التوازن الدولى حيث اشتد قوى ألمانيا، وأصبحت دولة ذات كيان فى قلب القارة الأوروبية لا تستطيع أن دولة أن يسيطر عليها فكان على فرنسا أن تبحث عن قوة تتحالف معها ضد ألمانيا، ومن ثم كانت المشكلة الشرقية هى التى كشفت لبعض الدول الطريق التى يجب أن تسلكها.

تركزت المشكلة الشرقية على عدة أسس رئيسية هى[cii]:

١- الصراع التقليدى بين الشرق الإسلامى وأوروبا الصليبية. حقيقة أن الفكرة الصليبية التقليدية كانت قد اختفت فى القرن السادس عشر – أو ما هو حول ذلك – إلا أن شعوب أوروبا بمختلف مذاهبها كانت تنتظر اليوم الذى يتلاشى فيه الإسلام والمسلمون أيا كان عنصرهم تركيا كان أم فارسيا أم عربيا. وكانت هذه المشاعر توجه النشاط الفردى للأوروبى وتوجه الساسة الأوروبيين. ولم تكن الحكومات الأوروبية تتراجع عن هذه الأهداف الصليبية الكامنة إلا إذا تعارضت مع الأطماع التوسعية أو المصالح الخاصة بها. ومن هنا كان التوسع الأوروبى على حساب الدولة العثمانية المتدهورة أمرًا محبوبًا ومقبولاً من المجتمع الأوروبى والساسة الأوربيين فى حدود المصالح الخاصة للدول.

٢- كان ضعف الدولة العثمانية عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا هو الذى جعل الأطماع الأوروبية فيها تكون "المشكلة الشرقية" فالأطماع الأوروبية فى الدولة العثمانية قديمة وعميقة الجذور، وكانت قوة الدولة العثمانية تحول دون تكتل أوربى ناجح ضدها وتحول كذلك دون توسع أوربى على حسابها. حتى نمت روسيا وقويت الأمر الذى كان يثير مخاوف الدول الأخرى، ليس فقط الإمبراطورية الأوروبية المجاورة لها: إمبراطورية النمسا، وإنما كذلك إمبراطورية فيما وراء البحار بريطانيا.

كان هناك تسابق روسى – نمساوى على وراثة الدولة العثمانية فى البلقان، خاصة بعد حرب القرم (١٨٥٣ – ١٨٥٦) وبعد سادوا (١٨٦٦) إذ لم يُعد وجه النمسا نحو ألمانيا، وإنما وجدت النمسا مجالها الحيوى فى البلقان فأصبحت أية تطورات فى البلقان العثمانى ذات حساسية شديدة لإمبراطورية النمسا والمجر. بينما كانت روسيا قد ركزت على تزعم الحركة السلافية، وهى حركة ضارة بكل من الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا – والمجر، حيث أن هذه الحركة كانت تهدف إلى استقلال الشعوب السلافية الواقعة تحت حكم هاتين الإمبراطوريتين وإلى تقوية النفوذ الروسى فى البلقان بجعل هذه الشعوب السلافية مخلب قط للسياسة الروسية[ciii].

فى ذات الوقت كان بسمارك فى حاجة إلى روسيا بعد ١٨٧١ أصبحت أقل عنها قبل ذلك، ومخاوف روسيا من ألمانيا بعد ١٨٧١ – أصبحت أكثر بكثير عن مخاوفها من بروسيا قبل تلك السنة، كان هناك نمو متزايد فى المصالح الأوروبية فى الدولة العثمانية، فى نفس الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مطمئنة منذ (حرب القرم) إلى أن يدها هى العليا فى توجيه السياسات الخاصة بمستقبل الشرق الأوسط. وكانت السياسة التقليدية البريطانية إزاء الدولة العثمانية والشرق الأوسط قائمة على المحافظة على كيان الدولة العثمانية فى وجه أى توسع أوروبى على حسابها. تقوية الوجود والنفوذ البريطانى فى الدولة العثمانية خاصة فى المواقع الاستراتيجية المهمة على خطوط المواصلات العالمية، وكانت بريطانيا مستعدة لخوض حرب ضد روسيا إذا حاولت الأخيرة تقويض تلك الأسس ولكن بمرور الزمن أخذت السياسة البريطانية نفسها تتحول من سياسة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية إلى سياسة احتلال واقتسام الدولة العثمانية وذلك بعد

سنوات من الاضطرابات المالية والتنظيمية اجتاحت الدولة العثمانية ومصر وتونس، واضطرابات طائفية اجتاحت سوريا ولبنان (١٨٦٠). ثم إن البلقان أصبح فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر منطقة لا يمكن السيطرة عليها والتحكم فى تطور الأمور بها، ومن ثم كانت هناك مخاوف فى كافة العواصم الأوروبية من أن المشاكل البلقانية قد تورط أوروبا فى حرب غير مجدية، وكان بسمارك يعتقد أن هذه المشكلات الخاصة بالدولة العثمانية يجب أن لا تؤدى إلى صدام بين الدول الكبرى، وإن دماء الأوروبيين الزكية يجب أن لا تراق بسبب هذه المسائل التى يجب أن تحل على مائدة المفاوضات وأنه إذا أرادت الدول الكبرى إعادة النظر فى التوازن فليتم هذا بتسويات ودية على حساب الدولة العثمانية، ولقد كان بسمارك يريد سلامًا أوروبيًا يجعل لألمانيا مكانتها العليا فى تصريف الأمور الدولية، وكان لذلك يرغب مخلصًا فى رؤية السلام ينشر لواءه على العلاقات الألمانية - الفرنسية - البريطانية، بل على العكس مما كانت تردده صحافة تلك الأيام كان لا يرغب فى حرب فرنسية بريطانية، بسبب توالى الأزمات بعد ١٨٧٥ بين هاتين الدولتين الاستعماريتين فى عدة أجزاء من أفريقية والبلاد العربية وآسيا[civ].

ثانيًا- الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان ستيفانو

كان الضعف الذى أصاب الدولة العثمانية وأطماع الدول الكبرى فى وراثتها ونشوء حالة من التوازن الدولى غير واضحة تمامًا بعد هزيمة فرنسا فى حرب السبعين، وتأجج الحركة الوطنية القومية التحررية فى البلقان، وتضارب هذه الحركات فيه وتصادم أهداف كل القوميات البلقانية كل هذا كان يدفع البلقان نحو أزمة كبيرة دولية. وكانت الثورة التى أدت إلى ارتباكات دولية معقدة قد نشبت فى إقليم (الهرسك)، ظهرت أولاً على هيئة صدامات مذهبية بين الأكثرية المسيحية والأقلية الإسلامية، واتسع نطاقها. ودخلت الصرب والجبل الأسود الحرب وثار البلغار بينما تضاربت آراء الدول الكبرى إزاء هذه التطورات إذ كانت روسيا تريد التدخل مؤيدة للثوار وأعداء الدولة العثمانية فى البلقان بينما كانت بريطانيا تهدد بالتحرك العسكرى المضاد. وكانت روسيا مرتاحة لتطورات الحرب طالما هى ضد مصالح العثمانيين. ولكن لم تلبث القوات العثمانية أن انزلت هزيمة شديدة بالجيش الصربى، وهددت هذه القوات العثمانية بلغراد نفسها، وهنا تدخلت روسيا وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية. وعبرت جيوشها الولايتين الرومانيتين (الإفلاق والبغدات)، ولم تلبث أن دخلتا الحرب ضد الدولة العثمانية. وبينما كانت بريطانيا تجتهد فى حصر نطاق الحرب وإيقافها - لما فى ذلك من مصلحة لها - كانت الجيوش العثمانية تدافع بشجاعة. ووقعت أثناء ذلك تطورات داخلية مهمة، إذ تولى مدحت باشا - المصلح التركى الكبير - منصب الصدارة العظمى، ورفع إلى العرش السلطان عبد الحميد الثانى، (١٨٧٦ - ١٩٠٩) وأصدر أول دستور للدولة العثمانية فى ١٨٧٦، وكانت هناك توقعات بأن تقف بريطانيا بقوة إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا على ذلك النحو الذى شاهدناه فى حرب القرم، ولكن الظروف والأهداف والتوازن الدولى كان قد اختلف الأمر الذى اضطر معه الباب العالى إلى طلب وقف الحرب، فوقعت هدنة فى ٣١ يناير ١٨٧٨ ثم فرضت روسيا على الدولة العثمانية معاهدة (سان استيفانو) فى ٣ مارس ١٨٧٨ تلك المعاهدة التى أدت إلى تحرك دولى سريع[cv].

والسبب فى هذا التحرك الدولى ضد معاهدة سان استيفانو يرجع إلى ما أدت إليه تلك المعاهدة من ظهور دولة بلغاريا الكبرى على حساب الممتلكات العثمانية وكذلك على حساب الآمال اليونانية، وفوق هذا وذاك رأت بريطانيا - بالذات - أن بلغاريا ليست سوى ذراعًا روسيًا أمتد إلى قلب الدولة العثمانية يستطيع أن يسيطر على القسطنطينية فى وقت مناسب وبالتالى أصبحت الدولة العثمانية تحت رحمة روسيا وحلفائها فى البلقان. ومما زاد مخاوف بريطانيا من معاهدة (سان ستيفانو) أن روسيا كانت قد استولت فى الجبهة الغربية على (قارص) و(أردهان) و(أرضروم)، وعلى معظم أرمينية الأمر الذى يجعل هبوط الجيش الروسى - من وجهة النظر الإنجليزية ومبالغاتها المتعمدة - إلى شمال العراق وإلى الخليج العربى وإلى الهند أمرًا ممكنًا جدًا. ورغم ما كانت عليه هذه المخاوف البريطانية من مبالغة شديدة إلا أن الإنجليز يرددونها حتى أصبحت لدى بعض الدوائر الأوروبية السياسية مسألة مسلم بصحتها. ولكن من ناحية أخرى - تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التوسع - فى النفوذ الروسى كان مصوبًا إلى طرق المواصلات العالمية البريطانية سواء الطريق عبر العراق والشام أو الطريق عبر مصر، ومن هنا كان ذعر بريطانيا كبيراً جدًا من معاهدة سان ستيفانو[cvi].

ثالثًا- مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ومقرراته

حين تفاقمت المسألة الشرقية اقترحت النمسا عقد مؤتمر من الدول الكبرى فى العاصمة الألمانية وشجع بسمارك هذه الرغبة ولما وثقت الروسيا من حياد ألمانيا والنمسا أقدمت على الحرب مع الدولة العثمانية معتقدة أن إنجلترا لن تستطيع التدخل هذه المرة لنصرة الدولة العثمانية. كان سولسبرى بخلاف رئيسه دزرائيلى يود الاتفاق مع روسيا على حل المسألة الشرقية ولو أدى الأمر إلى تقسيم الدولة العثمانية. ودخلت الروسيا الحرب وكانت خطتها الإسراع بعبور الدانوب ومهاجمة القوات العثمانية ثم اختراق البلقان ومهاجمة القسطنطينية نفسها. وبذا تضع حدًا لمسألة الدولة العثمانية. كما تضع الدول أمام أمر واقع. وأخيرًا انهارت أمامها القوات العثمانية فى ميدان البلقان والقوقاز. ودعا الانتصار الروسى إلى التفكير فى شروط الصلح التى تفرض على الدولة العثمانية وفى هذه الأثناء ازدادت العلاقات سوءً ورأت الحكومة البريطانية أن الآستانة والمضايق قد وقعت فى خطر مباشر، وأخيرًا فرض الروس معاهدة سان استيفانو على الباب العالى وبه تستقل رومانيًا نهائيًا عن الدولة العثمانية وتأخذ جزءًا من دلتا الدانوب وتضم الروسيا بسارابيا كما تضم إقليم الدوبروجا إلى بلغاريا وتضم الجبل الأسود وبعض أجزاء من البوسنة والهرسك، وأما بلغاريا فتصبح ولاية كبيرة مستقلة فعليًا. وأصبح على الدولة العثمانية إرضاء الرعايا الروس فى الدولة وأن تعترف بحرية المضايق وأن تغلق البحر الأسود فى وقت الحرب أمام أعداء الروسيا وأثارت هذه المعاهدة عاصفة فى إنجلترا والإمبراطورية النمساوية ولذا لم تنفذ هذه المعاهدة، وانتقل مركز الأهمية من الآستانة إلى فيينا ولندن وبرلين وكانت كل من النمسا وإنجلترا لا يرضيهما زيادة النفوذ الروسى فى بلغاريا دون أن يكون للنمسا نفوذ معاد فى غربى البلقان. ولقد طلب أندراسى المستشار النمساوى عرض معاهدة سان استيفانو على مؤتمر برلين وأيدت إنجلترا الطلب النمساوى وكذلك ألمانيا واستطاعت روسيا أن تعترف بحق النمسا والمجر فى احتلال البوسنة والهرسك وبذا زالت المعارضة النمساوية[cvii].

وأما المفاوضات بين إنجلترا وروسيا فقامت بين سولسبرى والسفير الروسى فى لندن شوفالوف وبينت الحكومة الإنجليزية أن معارضتها لمعاهدة سان استيفانو قائمة على أسس منها[cviii]:-

أولاً: أن المعاهدة أوجدت دولة بحرية جديدة هى بلغاريا.

ثانيًا: أنها وضعت الباب العالى تحت رحمة روسيا. وفعلاً قبلت الروسيا تعديل شرط معاهدة سان استيفانو على أساس هذه المقترحات البريطانية.

وفى هذه الأثناء عملت إنجلترا على عقد معاهدة دفاعية مع الباب العالى تحتل بها إنجلترا قبرص.

وعقد مؤتمر الدول الكبرى فى برلين العاصمة الألمانية برئاسة بسمارك المستشار الألمانى لإعادة النظر فى معاهدة سان استيفانو ولكن فى الواقع لتسجيل الاتفاقات التى تمت بين روسيا وإنجلترا وبين روسيا والنمسا والمجر بخصوص معاهدة سان ستيفانو. هذه هى المقررات لمؤتمر برلين والتى تضمنتها، معاهدة برلين وهذه المقررات تتكون من أربع وستين مادة وقد بدأت بالديباجة وهى "صاحب الجلالة القيصر الألمانى، وصاحب الجلالة قيصر النمسا والمجر ورئيس الجمهورية الفرنسية، وصاحب الجلالة ملكة المملكة المتحدة وإمبراطورية الهند وصاحب الجلالة ملك إيطاليا، وصاحب الجلالة إمبراطور الروسيا كلها، وصاحب الجلالة إمبراطور الدولة العثمانية رغبة منهم فى تقرير فكرة للنظام الأوروبى تبعًا لنصوص معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) ولجميع المسائل التى ظهرت فى الشرق نتيجة لأحداث السنوات الماضية للحرب التى وضعت نهاية لمعاهدة سان استيفانو. على اتفاق تام بأن عقد مؤتمر هو خير وسيلة لتسهيل التقارب بينهم ولذا عين جلالتهم ورئيس الجمهورية الفرنسية ممثليهم (الأسماء) الذين اجتمعوا وفقًا لاقتراح النمسا والمجر ودعوة ألمانيا وخولوهم كل السلطات.. وفقًا للعرف الدولى"[cix].

ويلاحظ فى مواد معاهدة برلين أنها تشمل المملكة البلغارية واعتراف الدول باستقلال الدولة العثمانية وكذلك الصرب ولم تحاول معاهدة برلين إيجاد حل للنزاع الذى أصبح شبه دائم بين الدولة العثمانية واليونان بخصوص الحدود بين الدولتين وأكدت استقلال

رومانيا والصرب والجبل الأسود وأنشأت بلغاريا التى كانت مقسمة فى أول الأمر وموزعة، كما حاولت معاهدة برلين قبل كل شئ التوفيق بين مصالح الدول الكبرى فى البلقان ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض. فلقد امتد النفوذ الروسى فى آسيا بعد إخضاع القوقاز، وأصبحت حدود الروسيا متاخمة لأرمينية العثمانية، ولكى تعيد إنجلترا التوازن فى شرقى البحر المتوسط لصالحها احتلت جزيرة قبرص، للدفاع عن تركيا الأسيوية حتى يتم إيقاف النفوذ الروسى من أن يمتد إلى الشرق الأدنى. ونجح بسمارك فى توطيد دعائم السلام الذى كان يهدف إليه وسجل تفوق ألمانيا فى أوروبا وعاد لفرنسا لعب دورها فى حياد أوروبا السياسية كدولة عظمى. وأما الدولة العثمانية فطرد الأتراك من أوروبا. وسجل نمو نفوذ القناصل ذلك النفوذ الذى سيعمل على قتل كل حركة إصلاح سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى أو تشريعى فى الدولة العثمانية وسيعمل أخيرًا على تدهورها النهائى ثم سقوطها[cx].

وإذا كان لمعاهدة برلين من أثر على روسيا فهى ستوجه اهتمامها إلى الإمبارليزم فى شمال آسيا ووسطها وشرقها حيث أخذت تصطدم بالشعوب الأسيوية الشرقية وبالدولة اليابانية التى بدأت فى الظهور على مسرح السياسة الأسيوية والعالمية كما أخذت تصطدم بالمصالح الأوروبية الإنجليزية والفرنسية فى الصين.

حافظت معاهدة برلين على السلام الأوروبى وعمل التفوق الألمانى فى أوروبا على توجيه نصر ـ الدول الكبرى إلى اتباع سياسة الإمبريالزم السياسى والاقتصادى فى إفريقيا وآسيا. على حساب الشعوب الإفريقية والعربية والإسلامية وشعوب الهند والشرق الأقصى ـ يظهر شيئًا مما كان يدور فى الطرقات للمؤتمر وفى غرفه الخليفة من اتفاقيات سيكون لها أثرها الخطير على مصير الدولة العثمانية ومصير البلاد الإسلامية التابعة لها وقرب نهاية المؤتمر فى إحدى الطرقات الجانبية فى ٧ يوليو ترأى لسولسبرى وزير الخارجية أن يخبر زميله وزير الخارجية الفرنسية بهذه الأتفاقية اتفاقية ٢١ مايو فثارت ثائرة الوزير الفرنسى ـ ولم يحاول إخفاء استيائه وسارع إلى انذار حكومته، ثم نشرت الصحف هذه الاتفاقية، وهاجم الملكيون والجمهوريين هذه الاتفاقية هجومًا عنيفًا ثم تغير موقف الرأى العام فى فرنسا فجأة وأخذت الصحافة الفرنسية تناقش سياسة إنجلترا باعتدال وتنتحل لها الأعذار وتجد لها المبررات فى عقد مثل هذه الاتفاقية وسرعان ما علم الرأى العام فى فرنسا باتفاقية قبرص. وحين أخبر سولسبرى وادنجتون باتفاقية قبرص، بأن فرنسا لن تقبل أبدًا الإخلال بالتوازن الدولى فى شرقى البحر المتوسط والانتقاص من نفوذها فى هذه الناحية ووضع إذلال جديد لفرنسا وهزيمة للنظام الجمهورى، ولذا فوادنجتون لن يستطيع إجبار فرنسا الموافقة على ذلك الموقف الجديد وأنه ليس أمام ممثلى فرنسا سوى الانسحاب من المؤتمر[cxi].

وكان كل من بسمارك وسولسبرى مستعدًا لقبول ذلك ولذا أخبر سولسبرى وادنجتون أن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بصفة عامة بمصالح فرنسا فى البحر المتوسط فى لبنان وفى الأراضى المقدسة لا سيما فيما يختص بحماية الكاثوليك فى هذه المناطق وهى على استعداد للاعتراف بأن المصالح الفرنسية فى مصر على قدم المساواة مع المصالح الإنجليزية. فالحكومة الإنجليزية موافقة على إعطاء فرنسا حرية التصرف فى تونس وأن إنجلترا لم تقدم على أى تعدل فى الموقف السياسى فى الشرق الأدنى. دون موافقة فرنسا إذا كان للنمسا والمجر أن تقوم بمهمة حضارية فى غربى البلقان وإنجلترا فى آسيا الصغرى، ففرنسا أمامها فرصة لخدمة الحضارة فى شمال إفريقيا. قبلت الحكومة الفرنسية العرض الإنجليزي الألمانى وكانت الحكومة الفرنسية ترى أن إنجلترا خرجت من الميدان فلم يبق من يهتم بأمر تونس غير إيطاليا والدولة العثمانية فلقد بينت لها فرنسا فى مواقف عديدة أنها لا تعتبر تونس جزء من الإمبراطورية العثمانية. ولما اطمأنت الحكومة الفرنسية إلى موقف إنجلترا عملت على تكشف الموقف فى تونس فكلفت قنصلها الجنرال روسيتان بالاتصال شخصيًا بالباى وعرض مشروع حماية فرنسية عليه بصفته الشخصية لا بصفته الرسمية. وأسرع الباى سيدى محمد الصادق إلى القنصلين الإنجليزى والإيطالى يستشف رأيهما وموقف حكومتهما إزاء هذا الموضوع وحاول القنصلان بطبيعة الحال تكذيب روسيتان وأيدا الباى فى رفضه لمشروع القنصل الفرنسى، ولذا وجدت فرنسا ضرورة التخلص من عدوها العنيد القنصل ريتشارد ود، وطلبت من حكومته سحبه من تونس حتى لا يقف عائقًا أمام تقدم النفوذ الفرنسى فى هذه البلاد ووجد وادنجتون كل تعضيد من ناحية بسمارك مما اضطر سولسبرى فى أخر الأمر إلى سحب قنصله من تونس وأنهى عمل القنصلية البريطانية من الناحية السياسية وبذلك وضع حدًا للتنافس الفرنسى البريطانى فى تونس وكانت تعليمات سولسبرى إلى قنصله الجديد بألا يقوم بأى نشاط سياسى فى تونس. وبذلك لم ينقض صيف ١٨٧٩ إلا وقد اطمئن الفرنسيون تمامًا من ناحية إنجلترا بخصوص تونس[cxii].

وكانت إيطاليا هى العقبة الكبرى فى سبيل الفرنسيين وكانت فرنسا على علم بأن لإيطاليا محاولتين لفرض سيطرتها على تونس. المحاولة الأولى قبل مؤتمر برلين سنة ١٨٧٠ حين سقطت فرنسا أمام الألمان والمحاولة الثانية كانت عقب برلين نتيجة لازدياد النفوذ النمساوى فى الأدرياتى والبلقان بعد احتلال الجيوش النمساوية للبوسنة والهرسك، فحاولت إيطاليا عن طريق مبعثوها مورس فى فرض حماية على تونس ولكنها فشلت فى المرة الأولى. ولم تكن إيطاليا ولا روسيا تدرى ما حدث من وراء الستائر مناقشات مؤتمر برلين؛ حقيقة أنه وصل إلى علم الحكومة الإيطالية الشائعات ولكن الحكومة الإنجليزية لم تعط إيطاليا ردًا واضحًا. حاولت إيطاليا بعد فشلها فى فرض الحماية الإيطالية على تونس أن توجه نشاطها إلى مصر. فحاولت أن يكون لها نفوذ فى مصر مماثل لنفوذ إنجلترا وفرنسا ولكن إنجلترا رفضت هذه المرة قبول وجهة النظر الإيطالية فهى لا تسمح بوضع مصر تحت حماية دولية - وحين حاول إسماعيل الاستفادة من نمو الوعى القومى وضمه إلى جانبه ثارت الدولتان تؤيدهما الحكومة الألمانية على سياسة الخديوى إسماعيل من الباب العالى، وسياسة خلفه فى السنة التالية لمؤتمر برلين ووضع توفيق محل أبيه وسيطرتا عليه فلقد أعادت الدولتان نظام المراقبة الثنائية. وأجاب بسمارك بأنه غير مؤيد مطالب فرنسا(cxiii).

وكانت مهمة بسمارك بالنسبة للإيطاليين ساخطة حازمة ولكنه بالرغم من ذلك النزاع القائم بين فرنسا وإيطاليا نتيجة لمعاهدة برلين وبالرغم من ثورة الرأى العام الإيطالى على هذه المعاهدة خرجت إيطاليا من برلين "نظيفة اليدين" كما يقول وزير خارجيتها كورتى. ولقد صرح خليفة وادنجتون وهو دى فرسنية بموقف فرنسا حيث ذكر للسفير الإيطالى: "فى كل ما يختص بتونس نرى أن مصلحتنا السياسية والاستراتيجية تقتضى ألا يعرقل العلاقات بين تونس والجزائر أى نفوذ ونرى أن تونس ما هى إلا امتداد لمستعمراتنا الإفريقية. وأن حريتنا فى العمل فى الجزائر تجعلنا نهتم بكل ما حدث فى تونس وأن سياسة الباى يجب أن تكون مرتبطة بسياستنا". وأخيراً رأى الفرنسيون سرعة التدخل الحربى فى تونس وخاصة بعد أن جاءت وزارة الأحرار على الحكم فى إنجلترا ولم تكن راضية عن تصرفات وزارة المحافظين التى سبقتها وكان من أكبر العاملين على سرعة الإقدام على غزو تونس السفير الفرنسى فى برلين سان فالبير فلقد بذل بإقناع ولاة الأمور فى فرنسا بالتدخل قبل أن تقفز دولة أخرى فتحتل محل الفرنسيين فى هذه البلاد وأمام هذه القدر رأت فرنسا ألا مفر لها من استخدام القوة ضد تونس لتأديب تونس وإيطاليا ومعالجة إخضاع القبائل التى تقيم على الحدود بين تونس ومراكش وعملت إنجلترا على تقرير الفرنسيين من الاستمرار فى عملياتهم الحربية ضد طرابلس وبينت أنه لن تسمح بذلك فطرابلس فى نظرها جزء من الدولة وكانت إنجلترا تخشى أن يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية وترنو ببصرها إلى مصر كتعويض لإنجلترا من احتلال الفرنسيين لتونس ولذلك لم يمض أكثر من عام إلا وكانت إنجلترا قد ضربت الإسكندرية واحتلت مصر بعد عام. وبدأت المناقشة بين الدولتين تأخذ دورًا خطيراً يكاد ينتهى بوقوف الحرب حتى تم الوفاق سنة ١٩٠٤. وأما إيطاليا فلقد نظرت إلى احتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها وسقطت وزارة كيرولى التى كانت تتولى الحكم آنذاك وعرفت أنها لا تستطيع الدفاع عن كرامتها بمفردها ورأت الانضمام إلى ألمانيا ولكن بسمارك ذكر أن الطريق إلى برلين لابد أن يمر على فيينا وعلى إيطاليا إن تحسنت علاقتها بالنمسا وأذعنت إيطاليا للأمر وعقد الحلف الثلاثى فى سنة ١٨٨٢(cxiv).

ووجهت إيطاليا نظرها على أنه المكان الوحيد فى شمال إفريقيا الذى تستطيع الذهاب إليه وبدأ القرن العشرين وقد صممت إيطاليا على انتهاز فرصة تداعى الدولة العثمانية لغزو هذه البلاد - وبهذا تحققت فى آخر الأمر سياسة بسمارك بحذافيرها من حيث تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. وكان من آثار مؤتمر برلين زيادة توثيق العلاقات بين ألمانيا لاسيما بعد عقد معاهدة التحالف سنة ١٨٧٩ أن اتجه نظر روسيا القيصرية إلى تثبيت دعائم نفوذها فى آسيا الوسطى الإسلامية وإيران والشرق الأقصى، فاصطدمت مع إنجلترا فى أفغانستان ومع اليابان فى الشرق الأقصى. وكان من آثار مؤتمر برلين زيادة اهتمام العثمانيين وخاصة السلطان عبدالحميد بفكرة الجامعة الإسلامية وبالتقارب مع ألمانيا لتستطيع الوقوف أمام مطامع الفرنسيين فى تونس ومطامع الفرنسيين والإنجليز فى مصر- وزاد النفوذ الألمانى فى ممتلكات الدولة العثمانية إلى حد أخذت تستغله المطامع الاستعمارية الألمانية الناشئة فحاولت بعد سقوط بسمارك، فوضعت مشروع سكة حديد بغداد لتربط بين برلين واستامبول وبغداد(cxv).

رابعًا- نتائج المؤتمر

أما النتائج التى ترتبت على تلك التسوية فيمكن إجمالها فى النقاط الآتية[cxvi]:

أولاً: أن معاهدة برلين وإن لم تستطع القضاء على النزاع بين دول البلقان إلا أنها دون شك وضعت الأساس للنظام السياسى الذى سيسود شبه جزيرة البلقان خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ثانيًا: أن تأكيد استقلال الصرب عن الباب العالى بعد ضم بعض أجزاء من الدولة لعثمانية إليها قد كون النواة التى ستنشأ على أساسها دولة يوجوسلافيا بعد الحرب العالمية الأولى.

ثالثًا: إن محاولة إنجلترا تقسيم بلغاريا إلى قسمين لاضعافها كان عملاً غير طبيعى فسرعان ما التأمت من جديد بعد ذلك بخمس وثلاثين سنة.

رابعًا: إن معاهدة برلين بعد أن وضعت حدا لأطماع الروسيا فى تقدمها نحو الغرب وجهتها بطريق غير مباشر إلى التوسع فى آسيا حيث بدأت تصطدم بقوى آسيوية وأوروبية مثل اليابان وإنجلترا وفرنسا.

خامسًا- كان من أثر المعاهدة أيضًا توجيه النشاط الاستعمارى نحو القارتين الآسيوية والأفريقية، وسنجد أن مؤتمر برلين الذى سيعقد فى سنة ١٨٨٤ ينظم هذا النشاط لاسيما فى المجال الأفريقي. وستقع الشعوب الآسيوية والأفريقية تحت ضغط استعمارى منظم من قبل الدول الكبرى بما فيها ألمانيا نفسها.

سادسًا: كان استيلاء إنجلترا على جزيرة قبرص مقدمة منطقية لاحتلال مصر فى الوقت المناسب. فجزيرة قبرص تواجه السواحل المصرية الشمالية، وتمثل نقطة وثوب ومراقبة فى مواجهتها. وتمنح إنجلترا موقعًا استراتيجيا مهما تستطيع منه الهيمنة على مصر ومنع أية دولة أوروبية من الاقتراب منها.

سابعًا- أن نجاح الدول فى فرض ما تراه من تسويات على الباب العالى قد قوى من نفوذها ومن تدخلها فى شئون الدولة العثمانية. هذا التدخل الذى لم يكن فى مصلحتها على الإطلاق، والذى حال بينها وبين تنفيذها ما تريده من اصلاحات.

ثامنًا: إن تصفية الممتلكات العثمانية فى أوروبا تقريبًا قد وجه أنظار الدول الأوروبية الطامعة إلى ممتلكات الدولة فى العالم العربى فبدأ التطلع إلى مصر والشام وشمال إفريقية.

تاسعًا: اتخذت فرنسا من استيلاء إنجلترا على قبرص موضوعًا للمساومة، واعتبرت هذا العمل من قبل إنجلترا إخلالاً بالتوازن الدولى فى شرقى البحر المتوسط، ولم تهدأ ثائرة فرنسا إلا بعد أن أكدت لها انجلترا بأنها لن تغير شيئا فى الموقف السياسى فى منطقة الشرق الأدنى إلا بموافقتها. كما أبدت انجلترا موافقتها على مطامع فرنسا فى تونس، وتطلعاتها إلى المساواة فى النفوذ مع إنجلترا فى مصر.

الفصل السابع

المحالفات والوفاقات الدولية

١٨٧٩ – ١٩٠٧

أولاً- التحالف الثلاثى بين ألمانيا وروسيا والنمسا (١٨٧٩- ١٨٨٢).

ثانيًا- التحالف الثنائى بين روسيا وفرنسا (١٨٩١).

ثالثًا- الوفاق البريطانى اليابانى (١٩٠٢).

رابعًا- الوفاق البريطانى الفرنسى (١٩٠٤).

خامسًا- الوفاق البريطانى الروسي (١٩٠٧).

الفصل السابع

المحالفات والوفاقات الدولية

١٨٧٩ – ١٩٠٧

أولاً- التحالف الثلاثى بين ألمانيا وروسيا والنمسا (١٨٧٩- ١٨٨٢).

كان لتكوين الإمبراطورية الألمانية فى أعقاب تلك الانتصارات الكبرى أثره البالغ فى أن يصاب الشعب الألمانى بمركب من مركبات التصاعد الذاتى القومى العنصرى، حتى لقد خيل لبعض مفكريه أن الله قد أعد الشعب الألمانى ليحمل رسالة الحضارة والتقدم إلى مختلف أرجاء العالم. وأنه على العبقريات الألمانية أن تقوم بالتخطيط لمستقبل العالم الزاهر، فى وقت أذنت فيه – حسب اعتقادهم – الإمبراطورية البريطانية أن تغيب، وأن يصبح الألمان – فى اعتقادهم كذلك، ورثتها. ومن منابر الجامعات ترددت مثل هذه الدعوات. دعوات أثارت المخاوف لدى الدول الأوروبية من هذا العملاق الألمانى الفتى الذى يستطيع أن يطالب بأى أرض يعيش عليها ألمان فى النمسا مثلاً أو فى سويسرا بدعوى تكوين الجامعة الألمانية. ومما ضخم من مخاوف الدول الأوروبية من مثل هذه المطالب والتطلعات الألمانية أن بسمارك كان شخصية مرهوبة أصبحت حديث الدوائر والمحافل الدبلوماسية الأوروبية وكانت فى يده العديد من خيوط الدبلوماسية الأوروبية المعقدة حتى الحكومة البريطانية نفسها سعت إليه أن تستشيره فيما يجب أن تفعله إزاء تنصل روسيا من المواد المقيدة لها فى معاهدة باريس ١٨٥٦. وحينذاك قامت حرب شعواء صحفية وقانونية وفقهية حول المسألة القومية، ومفهوم القومية، وجدوى الاحتلال لأرض اغتصبت من قومية أخرى. ووجه علماء فرنسا اتهامات إلى بسمارك بأن الأنانية والغطرسة ومبدأ القوة هو الذى دفع به إلى اغتصاب اللورين ومحاولة صبغة بالصبغة الألمانية. وحيث أن الدول الكبرى الأخرى أصبحت تنظر بحذر إلى العملاق الألمانى، كانت صدورها مفتوحة لهذا الجدل مع نوع من اللوم الموجه إلى بسمارك لأنه لم يحترم حق "تقرير المصير"، مع أنه سبق له أن تغاضى عنه من قبل إذ كان المفروض أن يجرى استفتاء فى الجزء الدنمركى من شلزويج بمقتضى صلح براغ (١٨٨٦) النمساوى الألمانى، ولكن أهمل بسمارك الموضوع، ولم تثر الدول ضجة كبيرة على النحو الذى حدث فى مسألة اللورين، وما ذلك إلا لأن التوازن الدولى ومصالح الدول الكبرى لم تهتز بقوة فى ١٨٦٦ بعكس الحال فى ١٨٧١. ومن ناحية أخرى فإن الدول الأوروبية الكبرى – بما فيها فرنسا – كانت تضرب عرض الحائط بحق "تقرير المصير" من أجل استعمار البلاد العربية والإفريقية والإسيوية[cxvii].

كان بسمارك يدرك أن قوة ألمانيا الذاتية هى مفتاح تفوقها، والرادع ضد الانتقام الفرنسى المتوقع، وإن "عزلة" فرنسا هى العامل الجوهرى فى منعها من التعاون مع قوة أوروبية أخرى عسكريًا ضد ألمانيا. وكان يرى أن توجيه فرنسا نحو النشاط الاستعمارى فيما وراء البحار يلهى فرنسا عن (اللورين والإلزاس) ويوقعها فى مشكلات مع الدول الكبرى الأخرى تحول دون تفاهم تحالفى مع فرنسا. وكان بسمارك يدرك أن الهوة السحيقة بين فرنسا وبريطانيا لا يمكن عبورها خاصة وأن بريطانيا أبدت – وأن كان ذلك ظاهريا – توددًا من ألمانيا بعد ١٨٧١، ولكن المشكلة الكبرى كانت: كيف يستطيع بسمارك أن يكسب ود وصداقة ثابتة كل من روسيا وإمبراطورية النمسا والمجر فى آن واحد؟. كانت أهداف بسمارك تصطدم هنا وهناك بمعارضة من جانب الدول فى هذه المسألة أو تلك وكان من العسير عليه أن يكسب كل الأطراف إلى جانبه هذا فضلاً عن أن الموقف الدولى كان يتطور بسرعة عما كانت عليه تطورات هذا النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان بسمارك مطمئنًا فى أعقاب معاهدة فرانكفورت (١٨٧١) إلى أن فرنسا ستظل عاجزة – لعدة سنوات – عن الوقوف على قدميها، ولكن توقعاته كانت خاطئة فى هذه الناحية حيث تجلت أصالة الشعب الفرنسى فى تقديمه الأموال الكبيرة لحكومته كى تدفع "الغرامة الحربية" الباهظة التى فرضها الألمان الذين أقامت جيوشهم فى الأرض الفرنسية لضمان سدادها". وخلال حكومة يتير – التى اتهمت بالضعف – تمكن هذا الداهية العجوز من أن يعطى فرنسا فترة من هدوء الأعصاب حتى اقتنع الشعب بأن الهدف الأول

لفرنسا يجب أن يكون "السلم البناء" والمطالبة "بالعدالة" بالنسبة لمشكلة اللورين والإلزاس، ونبذ نظرية "الحرب الانتقامية". وقد أدت هذه السياسة إلى أن تصبح دعوة بسمارك إلى "الحرب الوقائية" ضد فرنسا – التى تعيد تسليح نفسها بسرعة – مثيرة للدوائر الأوروبية ضد ألمانيا. حتى لقد انزعجت كل من بريطانيا وروسيا من كلمات بسمارك عن "الحرب الوثائقية" واضطر بسمارك إلى التراجع عن نظريته وبذلك أعطيت فرنسا الفرصة الكبيرة لإعادة بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية على أسس قوية وهادئة نوعًا[cxviii].

وزادت مخاوف بسمارك من فرنسا بعد ذلك. بعد سقوط تيير فى مايو ١٨٧٣ إذ كانت سياسة "السلم البناء" تعنى إعطاء ألمانيا فرصة السلام التى تحتاجها لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وإعادة بناء أجهزة الدولة اللازمة للإمبراطورية الألمانية. أما وقد جاء إلى الرئاسة "مكماهون" الملكى الكاثوليكى الشديد العداء لألمانيا فلابد من سياسة جديدة لمواجهة هذا التطور. فعمد إلى التقريب أكثر من روسيا والنمسا، واقنع القيصر والإمبراطور بأن الظروف الدولية تتطلب تعاونًا أوثق بين أباطرة شرق أوروبا ووسطها، وكانت هناك أهداف مشتركة تجمع هذه القوى الثلاث. وهى[cxix]:

١ – كانت كلها ترغب فى عدم إدخال تغيير على أوروبا واستمرار "الوضع الراهن".

٢ – كانت الحركات الشعبية المعادية للحكم الاستبدادى قد نمت فى كل من (روسيا) و(النمسا والمجر) و(المانيا)، فاقتربت وجهات نظر حكومتى سان بطرسبورج وبرلين – بصفة خاصة – ضد الحركة الاشتراكية.

٣ – كانت مشاكل البلقان تسير نحو التعقيد وكان انفراد أى من روسيا أو النمسا فى توجيه أمور البلقان أو التفوق فيه يعنى حربًا بين الدولتين صديقتى ألمانيا وبالتالى كان من مصلحة بسمارك أن تبحث أمور البلقان على موائد المفاوضات وليس فى ميادين الحرب، خاصة وأن ألمانيا – فى حالة حرب بين روسيا والنمسا – لا تستطيع أن تظل صديقتهما، ومعنى انضمام أو انحياز ألمانيا إلى أى منهما سيلقى بالثانية بكل تأكيد إلى أحضان فرنسا المنتظرة لاقتناص مثل هذه الفرصة. كل هذا أدى – بعد مفاوضات طويلة وبعد تخلى بسمارك عن سياسة "الحرب الوقائية" ضد فرنسا – إلى "عصبة الأباطرة الثلاثة" ١٨٧٣. والواقع أن مجرد هذا الموقف من جانب روسيا إزاء "الحرب الوقائية" كان يسير إلى حقيقة مهمة وهى أن قلب روسا كان مع فرنسا. لقد كانت "عصبة الأباطرة الثلاثة" فى حاجة إلى أزمة تمتحن صلابتها وكانت هناك الكثير من الأزمات التى تنتظر الدول الكبرى، خاصة من ناحية البلقان. ولقد سبق الإشارة إلى المشكلات المعقدة الت أدت إلى الحرب التركية – الروسية ١٨٧٧ ونتائج مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأهمها اعتقاد القيصر الروسى أن هذا المؤتمر ليس سوى تحالفًا أوربيًا بزعامة بسمارك ضد روسيا، وأنهم فضلوا عليها النمسا فخرجت هذه الأخيرة من المؤتمر رابحة، وهى نتيجة لم تكن روسيا تتوقعها أبدًا[cxx].

كانت التطورات تثبت لبسمارك أن المشكلة البلقانية لا يمكن أن تبقيه صديقًا للمتنافستين الكبيرتين: النمسا وروسيا. وأن روسيا – وقد فشلت فى الحصول على أطماعها فى مؤتمر برلين – مع وجود عصبة الأباطرة الثلاثة – لا شك ستتقارب مع فرنسا وأن الحليف الأكثر استقرارا – من وجهة نظر بسمارك – والذى يمكن أن يعتمد عليه هو إمبراطورية النمسا والمجر، وليس روسيا كثيرة التقلب. ثم أن التحالف مع النمسا سيبعد شبح المطالبات النمساوية فيما سبق أن سلخته ألمانيا، من الإمبراطورية النمساوية فى صلح براغ ١٨٦٦. بالإضافة إلى أن التحالف مع النمسا يغطى ظهر ألمانيا المكشوف تغطية تعطيها فرصة للتفرغ لأى هجوم فرنسى عليها. ولهذا تقرب بسمارك من النمسا، وأخذ يحث إمبراطورها وحكومتها على عقد تحالف معه يضمن سلامتهما وردع أية قوة تتصدى لواحدة منهما. كان الوصول إلى اتفاق نهائى بين النمسا وألمانيا أمرًا صعبًا ويواجه شروطًا محددة وضعها (أندراسى) وزير خارجية النمسا رغم أن بسمارك كان فى نظر الدوائر الدبلوماسية الأوروبية الرجل القادر على تجاهل شروط الطرف الأخر وتوجيه الأمور وفق مشيئته. ولقد اضطر بسمارك إلى أن يقبل شرط (أندراسى) الخاص بتجنيب النمسا المشاركة فى حرب هجومية ألمانية ضد فرنسا منفردة. فكان أن توصل الطرفان إلى ما عرف بالتحالف الثنائى فى ١٧ أكتوبر – تشرين أول ١٨٧٩. وقد نص على[cxxi]:

فى حالة وقوع هجوم روسى على أى من الطرفين المتعاقدين يقدم الطرف الآخر مساعدته لحليفه.

١ – إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين بالهجوم على طرف ثالث يقف الحليف على الحياد الودى.

٢ – فى حالة تعاون إيجابى أو عسكرى من جانب روسيا وفرنسا تعمل الدولتان المتعاقدتان معا على مواجهة الدولتين سالفتى الذكر.

ولم تلبث (إيطاليا) أن انضمت إلى هذا التحالف فأصبح ثلاثيًا فى ٢٠ مايو – آيار ١٨٨٢. وكان الدافع الرئيسى لإيطاليا هو إقتناعها أن فرنسا – وقد أبعدتها عن تونس – لن تسمح لها بموضع قدم فى شمال إفريقية إذا تحدثت إيطاليا من مركز القوة، ورحبت ألمانيا بالتحالف مع إيطاليا لأن فرنسا بذلك تصبح مهددة من أكثر من جهة الأمر الذى يحرمها من تركيز جيوشها فى جهة واحدة. وهكذا أصبح بسمارك متعاقدًا مع أطراف متنافرة، مع النمسا الكارهة روسيا عضو (عصبة الأباطرة) ومع النمسا المتنازعة مع إيطاليا على الحدود بينهما، بل وأخذت ألمانيا تنزلق يومًا بعد آخر نحو الدخول فى التنافس الأوروبى فى البلقان. ومع هذا كان بسمارك يدرك أن التباعد بين روسيا وألمانيا يسير بخطوات سريعة جدًا فعمل أقصى جهده من أجل الإبقاء على ود روسيا ولو مظهريًا. حتى جاءت الأزمة التى وضعت الفواصل العالية بين الدولتين، وكانت أزمة بلقانية فى ١٨٨٥[cxxii].

ثانيًا- التحالف الثنائى بين روسيا وفرنسا ١٨٩١

وقعت ١٨٨٥ الثورة المرتقبة فى ولاية الروملى الشرقية ضد الدولة العثمانية معلنة انضمامها – رغم مواد مؤتمر برلين ١٨٧٨ – إلى بلغاريا، بتأييد ضخم من جانب بريطانيا التى كانت حكومتها ترى أن بلغاريا فى ١٨٨٥ أصبحت شوكة فى جنب روسيا، ومن مصلحة بريطانيا أن تستكمل بلغاريا وحدتها فى مثل هذه الظروف. ولكن أعلنت الصرب الحرب لتمنى بهزيمة ساحقة على يد الجيش البلغارى فى معركة سليفنتزا. ومع هذا انتهت الحرب إلى عودة الأمور إلى ما كانت قبل الحرب وذلك فى معاهدة بوخارست ٣ مارس ١٨٨٦. خلال هذه الحرب وفى أعقابها وضح تمامًا أن الفرقة بين ألمانيا وروسيا لا رجعة إذ وقف بسمارك موقف الحليف من النمسا ضد روسيا. ومع هذا كان يسعى جاهدًا للإبقاء على صلات الود مع روسيا حتى لا تندفع الحكومة الروسية وراء الصحافة هناك لعقد تحالف مع فرنسا. ونجح فى ١٨٨٧ فى عقد معاهدة "إعادة التأمين"، وكانت، إلى حد كبير تناقض – على حساب النمسا – مع الحلف الثنائى، حيث نصت معاهدة "إعادة التأمين" على أنه فى حالة اشتباك إحدى الدولتين المتعاقدتين فى حرب ضد دولة ثالثة تقف الأخرى على الحياد، أو بمعنى أخر إذا هاجمت روسيا النمسا لا تدخل ألمانيا الحرب ضد روسيا. وهكذا تعمقت الخلافات الروسية الألمانية تزداد عمقًا وبسرعة وتجلى ذلك فى عودة الموقف فى بلغاريا إلى التوتر عندما صممت روسيا على عزل فرديناند أوف ساكس كوبرج عن عرش بلغاريا فى ١٨٨٧ وتحدتها النمسا بقوة، وعندما لمح القيصر الروسى إلى استخدام القوة ضد النمسا أبدى بسمارك تأييده الكامل للنمسا ناشرًا فى فبراير ١٨٨٧ نصوص معاهدة الحلف الثنائى. وحيث أن إيطاليا وإنجلترا كانتا كذلك ضد روسيا فى هذا الموضوع أدركت الأخيرة مدى ضعفها إذا أرادت أن تفرض – وحدها – كلمتها فى المجتمع الأوروبى. ولم تعد محاولات الارتباط الودى مع ألمانيا مجدية وبذلك قضى على معاهدة إعادة التأمين عمليًا.

ولهذا كانت الظروف تدفع روسيا نحو التحالف مع فرنسا التى كانت تراقب هذه التطورات وترتب اقتناصها بمهارة. ولم تكن الدوافع التى أدت إلى التحالف الفرنسى – الروسى عسكرية فقط، بل كذلك اقتصادية فضلاً عن الدوافع السياسية.

ويمكن أن نحدد العوامل الرئيسية التى أدت إلى هذا التحالف الروسى الفرنسى بما يلى[cxxiii]:

١- فمن ناحية الظروف الاقتصادية، كانت روسيا تعانى بشدة من التخلف الصناعى فى نفس الوقت الذى تتطلع فيه إلى التوسع الاستعمارى فى اتجاه الشرق. وكى تحقق حكومة القيصر إسكندر الثالث هذه الأهداف لا بد من توفر عاملين وهما: رأس المال والخبرة. وكانت ألمانيا وإنجلترا تكرهان تقوية روسيا، وكانت فرنسا هى الدولة الكبرى الوحيدة الباقية لتقديم المال والخبرة ل

روسيا. وكانت هذه الظروف واضحة المعالم أمام الدبلوماسيين الفرنسيين. ولهذا وجدت القروض الروسية مجالا واسعًا لها فى فرنسا وقدمت فرنسا الأموال لروسيا لمد خطوط سكك حديدها نحو الشرق، وقدمت الخبراء فى مد الطرق والمنشآت الانتاجية العسكرية وبعض المنشآت الصناعية.

٢- كانت روسيا مكروهة من كافة الدول الكبرى الأوروبية، وكان الاستهزاء بها شائعًا فى بلاطات وصحف الدول الأوروبية، خاصة بعد أن فقدت صداقة ألمانيا، وكانت فرنسا تدرك هذه الأمور الجارحة للشخصية الروسية، كما كان مثقفو روسيا يدركون حاجتهم للارتباط بدولة غربية متقدمة ترفع من شأن روسيا دوليًا وعسكريًا بما يجعلها تتحدث مع ألمانيا والنمسا وبريطانيا من مركز قوة. هذه المشاعر استغلها الفرنسيون بمهارة وكسبوا قلوب الحكومة الروسية والشعب الروسى بموقفهم المالئ لروسيا خلال الأزمة البلغارية فى الوقت الذى كان فيه الدول الأوروبية الأخرى تشن الحملات الدعائية الشعواء ضدها.

وبينما كان الفكر الجمهورى التقدمى الفرنسى أحد الأسباب الرئيسية فى التباعد بين روسيا وفرنسا، استطاعت فرنسا أن تثبت لروسيا أنها لا تسعى إلى تخريب نظام الحكم القيصرى الاستبدادى بالقبض على عدد من اليساريين الروس وتسليمهم إلى السلطات الروسية الأمر الذى كان له صداه الكبير فى الدوائر الحاكمة الرجعية فى روسيا.

ورد الروس الجميل لفرنسا عندما استفزت ألمانيا فرنسا عسكريا غير مرة. ومن ذلك أنه عندما اشتدت موجة الانتقام من ألمانيا حدة فى أيام الجنرال بولانجيه تحركت العسكرية الألمانية هى الأخرى وسعى كل من الفرنسيين والألمان إلى روسيا فاتخذت روسيا موقفًا مؤيدًا بوضوح لفرنسا.

وأدت هذه التطورات إلى تفاهم سياسى بين فرنسا وروسيا يقضى بتنسيق سياسة الدولتين إزاء تهديد قد تتعرض له أى منهما (أغسطس – آب ١٧٩١).

٣- كان التقارب النفسى والسياسى لا يمكن أن يقدم الكثير لفرنسا إذا ما وقع الصدام العسكرى مع ألمانيا، ومع هذا كان قيصر روسيا غير متعجل لعقد تحالف عسكرى خشية الانتقام الألمانى، خاصة وأن الحلف الثلاثى النمساوى الإيطالى الألمانى كان أقوى استعدادًا من روسيا وفرنسا مجتمعتين إلا أن تجديد هذا التحالف الثلاثى فى ١٨٩١ جعل القيصر يتجه إلى ربط الدولتين (روسيا وفرنسا) بمعاهدة سياسية عسكرية وتم ذلك فى معاهدة ديسمبر – كانون أول ١٨٩٣ التى قضت بوقوف روسيا إلى جانب فرنسا إذا هاجمتها ألمانيا أو ساعدت الأخيرة إيطاليا على الهجوم على فرنسا وتعهد فرنسا بالوقوف إلى جانب روسيا إذا هاجمتها ألمانيا أو ساعدت هذه الأخيرة النمسا فى الهجوم على روسيا.

كان ظهور هذا الحلف الثنائى الروسى – الفرنسى كقوة رادعة ضد الحلف الثلاثى الألمانى النمساوى الإيطالى صفحة جديدة من العلاقات الدولية والأوروبية، حيث أصبحت هناك كتلتان متعاديتان وعلى الدول الكبرى أن تقيم علاقاتها على هذا الأساس الأمر الذى كان يدفع بالدول إلى الميل إلى هذه الكتلة أو إلى تلك.

وجاء التحالف الثنائى الروسى الفرنسى فى وقت كانت الرأسمالية والعسكرية الألمانية تنطلق فى سياسة استعمارية على النسق الفرنسى والإنجليزى الأمر الذى أثار مخاوف بريطانيا من انطلاقة العملاق الألمانى فيما وراء البحار. كما جاء هذا التحالف الثنائى الروسى الفرنسى فى وقت كانت فيه روسيا قد انطلقت متوسعة صوب الشرق فى اتجاه منشوريا وكوريا اللتين كانتا قد أصبحتا فى نفس الوقت تقريبًا هدفًا للإمبريالية اليابانية الناشئة. وفى الوقت نفسه تقريبًا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد مدت يدها الاستعمارية إلى الفلبين خاصة منذ ١٨٩٣ حتى شنت حربها ضد أسبانيا واستولت عليها. ومعنى هذا أن التوازن الدولى منذ التسعينات كان غير محدد المعالم بسبب وجود هذه الدول الكبرى الثلاث خارج نظام المحالفات وهى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكانت مجالات الصدام

وكذلك مجالات الاتفاق توجه هذه الدولة أو تلك نحو هذا التحالف أو ذاك. وكان من سوء مستقبل ألمانيا أن الدول الثلاث (أى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) رغم مناطق الاحتكاك الكثيرة مع روسيا وفرنسا - كانت تسير نحو التعاون مع هاتين الدولتين فيما عرف بنظام الوفاق الودى [cxxiv].

ثالثًا- الوفاق البريطانى اليابانى سنة ١٩٠٢

تم التوازن بين دول الوفاق الثنائى (فرنسا وروسيا) والتحالف الثلاثى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا) بعد عام ١٨٩١، واستمر هذا التوازن حتى عام ١٩٠٤، إذا انصرفت الدول الأوروبية الكبرى إلى التوسع الاستعمارى خارج القارة الأوروبية وقد سبقت إنجلترا غيرها فى هذا المضمار واتبعت سياسة الانعزال عن الشئون الأوروبية، وقد تميزت الفترة الواقعة فيما بين عامى ١٨٩٤ و ١٩٠٤ بثلاثة اتجاهات مهمة[cxxv]:

١ – تخلى روسيا عن الشئون الأوروبية واتجاهها إلى الشرق الأقصى بهدف التوسع وبسط النفوذ. ولم تهتم بالشئون الأوروبية مرة أخرى إلا بعد هزيمتها أمام اليابان عام ١٩٠٥.

٢ – اتسع المجال أمام ألمانيا للتحكم فى الشئون الأوروبية والدولية واستغلت فى معظم الأحيان التنافس الاستعمارى بين إنجلترا وفرنسا وروسيا للحصول على الأراضى، وانتهزت الفرص لمنافسة إنجلترا بشتى الطرق أو الاشتراك فى التنافس الاستعمارى والاستيلاء على بعض الممتلكات الأفريقية.

وعطف ألمانيا على البوير زاد من حدة الخلاف بين إنجلترا وألمانيا. وعندما زار القيصر إنجلترا للمرة الثانية فى عام ١٩٠١ استؤنفت المفاوضات، وكانت ألمانيا راغبة فى الحلف، ولكنها أرادت ضم إنجلترا إلى التحالف الثلاثى، ولم توافق إنجلترا لأن ذلك قد يخرجها إلى الحرب ضد روسيا بسبب اختلاف المصالح بين روسيا والنمسا. وانتهت المفاوضات بالفشل وبدأت إنجلترا تبحث عن حليف ضد الدول الاستعمارية التى كانت تنافسها فى الأسواق ألمانيا وفرنسا وروسيا. وكانت أولى هذه الدول هى اليابان. وشعرت إنجلترا بأهمية هذا الحليف بسبب الدور الذى لعبته روسيا بعد الحرب الصينية - اليابانية عام ١٨٩٥. فقد نصت معاهدة شيمونسكى التى وقعت بين اليابان والصين عام ١٨٩٥ على تنازل الصين لليابان عن كوريا وفورموزا وشبه جزيرة لياوتنج بما فيها ميناء بورت آرثر. وقد أغضب روسيا وألمانيا وفرنسا استيلاء اليابان على هذا الميناء، وأرسلت مذكرة شديدة اللهجة تطلب فيها من اليابان ردها. واضطرت اليابان إلى الموافقة على مذكرة الدول وسحبت قواتها من شبه جزيرة لياوتنج وهى ناقمة لاسيما من روسيا خصمها المباشر التى احتلت ميناء "بورت" آرثر. وكان استيلاء روسيا على هذا الميناء من وجهة النظر الإنجليزية - تغييراً لتوازن القوى ويهدد الإمبراطورية البريطانية، ولما كان الخطر الأكبر الذى يهدد إنجلترا يكمن فى النشاط الروسى فى الشرق الأقصى، اتجه الإنجليز إلى التفاهم مع اليابان على مواجهة هذا الخطر الروس المشترك. وكانت اليابان فى حاجة إلى كسب إنجلترا بالذات حتى تعد نفسها لضرب روسيا وهى مطمئنة إلى أن أكبر دولة بحرية أوروبية لا تعرقل مشروعاتها العسكرية وإلى أن أية دولة أخرى لن تدخل الحرب إلى جانب روسيا. ولذلك لم تكن المفاوضات بين الطرفين معقدة، وتوصلا إلى ما عرف بالوفاق الودى الذى وقع فى ٣٠ يناير عام ١٩٠٢، ويعتبر هذا الوفاق النهاية الفعلية لعزلة إنجلترا. وقد نص هذا الاتفاق على[cxxvi]:

١ – اعتراف إنجلترا بمصالح اليابان فى كوريا.

٢ – اعتراف اليابان بمصالح إنجلترا فى الهند.

٣– اتفقت الدولتان على أنه إذا حدثت حرب بين إحداهما ودولة ثالثة فإن الأخرى تلزم جانب الحياد، أما إذا دخلت الحرب ضدها دولة رابعة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تبادر إلى مساعدة حليفتها.

ومعنى هذا التحالف أنه إذا وقعت الحرب بين اليابان وروسيا فإن إنجلترا تلزم جانب الحياد، أما إذا دخلت فرنسا إلى جانب حليفتها الروسيا ضد اليابان، فإن إنجلترا تساعد اليابان. وإذا نشبت حرب بين إنجلترا وروسيا فإن اليابان تساعد إنجلترا. وعلى هذا الأساس سحبت إنجلترا أسطولها فى الشرق الأقصى إلى بحر الشمال للدفاع عن سواحلها. والواقع أن الحالة الأولى هى التى حدثت عندما اندلعت الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤- ١٩٠٥) حيث انحصرت الحرب بين اليابان وروسيا ولزمت إنجلترا وفرنسا جانب الحياد ولم تتسع الحرب. وكانت مدة هذا التحالف خمس سنوات. وفى الحرب الروسية – اليابانية استولت اليابان على بورت آرثر، وفى معاهدة بورتسموث التى أعقبت حرب ١٩٠٦ حصلت اليابان على تفوق كبير فى الشرق الأقصى، واعترفت روسيا بتفوق المصالح الاقتصادية والعسكرية اليابانية فى كل من كوريا ومنشوريا، كما وافقت على نقل حقوق روسيا فى شبه جزيرة لياوتنج وبورت آرثر إلى اليابان[cxxvii].

رابعًا- الوفاق البريطانى الفرنسى سنة ١٩٠٤

كان من نتائج الحلف الإنجليزى اليابانى اقتراب بريطانيا من الحلف الثنائى. لذا اتجه الطرفان الفرنسى- والبريطانى إلى الدخول فى مفاوضات تمهيدية حددت المشكلات الرئيسية المعلقة، وانتهت هذه المفاوضات بعقد الوفاق الودى فى ٨ إبريل ١٩٠٤.

تضمن هذا الوفاق مواد علنية، وأخرى سرية. وكان هناك اعتقاد عام بأن الدول الأوروبية الكبرى الديمقراطية مثل بريطانيا لا تجيز برلماناتها مثل هذا الاتفاقات السرية، ولكن الحكومة البريطانية والبرلمان البريطانى كانا من المرونة واتساع الأفق وبعد النظر السياسى للدرجة التى تمكنهم من الالتفاف على القانون الدولى من أجل الدفاع عن مصالح بريطانيا الذاتية. وقد نصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على اعتراف الحكومة البريطانية بأن لفرنسا – بصفة ولكونها جولة متاخمة للمغرب... أن تسهر على الاستقرار فى هذا البلد، وأن تقدم له مساعدتها بالنسبة لكل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى تحتاجها". وتعلن أنها لن تعرقل عمل فرنسا فى هذا الصدد ووافقت الدولتان على احترام حقوق أسبانيا فيما عرف فيما بعد باسم (الريف) الأسبانى، وعلى عدم تسليح الساحل المغربى المواجه لجبل طارق، وبالنسبة لمصر. أعلنت بريطانيا أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر- السياسى وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا فى مصر ولن تطلب تحديد أجل الاحتلال الإنجليزى، وسويت كذلك المشكلات بين الدولتين فى كل من سيام ومدغشقر وغمبيا والنيجر ونيوفوندلاند، واتفق على أن يكون وادى نهر ميكونج وجبال رانج حدًا فاصلا بين الهند الصينية الفرنسية وبورما والملايو البريطانيين[cxxviii].

كانت الحكومة الألمانية خلال ١٩٠٤/ ١٩٠٥ قد أدركت أن شيئًا يدبر فى اتجاه المغرب إذ كانت مخططات فرنسا تؤكد أنها تعمل على إبعاد ألمانيا عن المغرب، رغم تأكيدات فرنسا الملتوية لألمانيا بأن سياسة "الباب المفتوح" ستظل سارية المفعول فى المغرب. والحقيقة هى أن فرنسا كانت تسير حثيثًا فى سياسة احتكار النفوذ والتسلط على المغرب والتفوق على التجارة الألمانية هناك. وأرادت الحكومة الألمانية أن تضع فرنسا فى موقف حرج تضطر فيه إلى كشف نواياها بالنسبة للمغرب وطبيعة علاقاتها الأكثر من ودية مع بريطانيا. لعلها تكسب من وراء ذلك استمرار سياسة الباب المفتوح أو موضع قدم ألمانى فى المغرب الواقع على الطريق إلى المستعمرات الألمانية فى إفريقية. وذهب القيصر ولهلم الثانى فى هذا الصدد إلى القيام بزيارة لطنجة (مارس ١٩٠٥)، وهناك أعلن رغبته فى أن يظل السلطان مستقلاً فى نفس الوقت الذى يظل فيه باب المغرب مفتوحًا أمام جميع الدول. ثم طالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر دولى لبحث المغرب فى أبريل – ١٩٠٥ وأدت معارضة دلكاسيه لفكرة عقد المؤتمر – التى لقيت ترحيبًا فى معظم الدوائر السياسية الأوروبية وفى واشنطن أيضًا – إلى استقالته ولكن بعد أن أنجز الوفاق البريطانى الفرنسى الذى استمر أمده [cxxix].

دارت مفاوضات متعددة الأطراف قبل عقد المؤتمر بين فرنسا وكل من ألمانيا وأسبانيا وإنجلترا. وواضح من هذا أن الدبلوماسية الفرنسية نشطت إلى أقصى قدراتها لمواجهة الضغوط الدولية والألمانية على فرنسا. لقد كان هذا أول اختبار لمدى صلابة الوفاق الودى الفرنسى البريطانى فوقفت بريطانيا بقوة إلى جانب فرنسا، فى وقت كانت فيه التهديدات الألمانية وصلت إلى الحد الذى قال فيه مسئولون

ألمان أنه لو عبرت الجيوش الفرنسية الحدود الجزائرية - المغربية فستعبر الجيوش الألمانية الحدود الفرنسية. استطاعت الدبلوماسية الفرنسية - قبل عقد مؤتمر الجزيرة - أن تحصل من ألمانيا على اعتراف بمصالح خاصة فرنسية فى المغرب فى مقابل اعتراف فرنسا باستقلال المغرب، واتخاذ التدابير اللازمة لادخال الإصلاحات إلى الحكومة المغربية، وخاصة فيما يتعلق بالشرطة والمالية، وأخيراً اتفق على عقد المؤتمر فى أوائل ١٩٠٥ وتحدد يوم الافتتاح فى ١٦ يناير. وتضمنت الكلمة التى ألقاه رئيس المؤتمر الدوق دالمودوفار عند افتتاح المؤتمر على سيادة السلطان، وعدم الاعتداء على أرض الدولة المغربية، واستمرار سياسة الباب المفتوح فى المغرب أمام كافة الدول الأوروبية ومع هذا انتهى المؤتمر إلى نتائج معاكسة وضد مصالح ألمانيا وأهدافها بالذات وهى: دفع السلطان عرشه ثمنًا التدخل الدولى فى أمور بلاده. علاوة على احتكار فرنسا التسلط العسكرى والاقتصادى فى المغرب تاركة الريف (لأسبانيا)، ومهد كل هذا لفرض الحماية الفرنسية على المغرب فى ١٩١٢، والسبب فى خروج ألمانيا مهزومة من هذا المؤتمر يرجع إلى أن حلفاء ألمانيا لم يقفوا إلى جانبها بالصلابة اللازمة فقد كانت حكومة النمسا مترددة، وكانت إيطاليا تحث على السلام والتفاهم، وبالتالى خرجت دولتى الوفاق الودى - أقوى مما كانتا عليه قبل المؤتمر. كما كان الاتجاه العام فى أوروبا الغربية ضد ألمانيا حتى بدت شبه معزولة سواء قبل المؤتمر أو خلاله أو بعده. وكان انضمام بريطانيا - على أساس الوفاق الودى - إلى دولتى التحالف الثنائى (روسيا وفرنسا) قد جعل حكومة بريطانيا تدرك ذلك وتشتطان فى العمل ضد ألمانيا[cxxx].

خامسًا- الوفاق البريطانى الروسى سنة ١٩٠٧

شعرت روسيا بعد هزيمتها أمام اليابان فى عام ١٩٠٥ أنها بحاجة إلى أصدقاء بدلا من إثارة العدوان. وأدركت روسيا أيضًا أن الدول التى حالت دون توسعها هى إنجلترا والنمسا والمجر وألمانيا. وأصبح مجال التوسع الروسى بعد عام ١٩٠٥ منحصرًا فى الدولة العثمانية (فى اتجاه الأناضول والعراق و فى اتجاه البلقان) وفى إيران. وكانت روسيا تدرك تمامًا أن إنجلترا تعارض فكرة توسعها على حساب الدولة العثمانية خوفًا من سيطرتها على المضايق (البوسفور والدردنيل). كما وقفت النمسا والمجر أمام أى توسع روسى فى البلقان، وبدأ التنافس يتصاعد بينهما هناك منذ عام ١٩٠٣، وهكذا لم يبق أمام روسيا سوى إيران لكى تعمل فيها وتثبت للعالم أن روسيا لا تزال دولة كبرى. ولكن منذ قرن تقريبًا وروسيا تواجه مقاومه إنجليزية علنية وسرية لمشروعاتها التوسعية فى إيران، ولذلك رأت أن الوسيلة الوحيدة لفتح الطريق أمام مشروعاتها هو التوصل إلى تفاهم مع دول الحلف الثلاثى أو إنجلترا. ولما كان أى تفاهم مع ألمانيا يهدد التحالف الروس - الفرنسى، أصبح التفاهم مع إنجلترا أكثر واقعية. وبعد نكبة روسيا فى عام ١٩٠٥ أخذت إنجلترا تقلل من تعنتها ضدها. وفى الواقع لعبت فرنسا دورًا مهما من فتح الطريق أمام التقرب الإنجليزى - الروسى لقد كادت الحرب الروسية - اليابانية أن تجر كل من إنجلترا وفرنسا إلى حرب لا مصلحة لهما فيها، فكانت فرنسا حليفة لروسيا منذ عام ١٨٩٤، وإنجلترا حليفة لليابان منذ عام ١٩٠٢، ولدفع خطر حرب كهذه حرصت فرنسا على إتمام سلسلة المحالفات بعقد اتفاقية إنجليزية - روسية. وبعد هزيمة روسيا فى عام ١٩٠٥ كان من السهل التقرب منها لعقد اتفاقية مع إنجلترا، وفعلاً وقعت الاتفاقية فى ٣٠ أغسطس عام ١٩٠٧ وقد نصت بالإضافة إلى التحالف على تسوية المشاكل الاستعمارية خارج القارة الأوروبية ولكن بشكل أوسع من تلك التى عقدت بين فرنسا وإنجلترا، كما قسمت إيران إلى منطقتى نفوذ روسية فى شمال، وإنجليزية فى الجنوب. وبقى قسم مستقل فى الوسط، واعترفت روسيا بمصالح إنجلترا فى الخليج العربى وفى التبت ووعدت إنجلترا بعد عقد الاتفاقية بتسهيل السبل لفتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية. كما أصبحت أفغانستان تحت حماية إنجلترا. ومع أن هذه الاتفاقية قد ضمنت مصالح إنجلترا أكثر مما ضمنت مصالح روسيا، فإن الأخيرة علقت عليها الآمال لبلوغ مآربها فى البلقان والدولة العثمانية فى المستقبل. وقد تم فى الوقت نفسه عقد اتفاقية بين روسيا واليابان اعترفت فيها كل من الدولتين بمصالح الأخرى فى الصين ومنشوريا. وكذلك عقدت فرنسا واليابان اتفاقية تعترف فيها بأن الصين وحدة لا تتجزأ وبإقرار سياسة الباب المفتوح. وأذاعت كل من إنجلترا وأسبانيا وفرنسا وروسيا معًا تصريحات بالمحافظة على الوضع الراهن فى البحر المتوسط. وبهذا تمت سلسلة متواصلة من المحالفات والاتفاقيات السياسية التى ألفت جبهة خطيرة ضد دول التحالف الثلاثى[cxxxi].

الفصل الثامن

الحرب العالمية الأولى ونتائجها

(١٩١٤ - ١٩١٨)

أولاً- أسباب الحرب العالمية الأولى.

ثانيًا- أحداث الحرب.

ثالثًا- نتائج الحرب.

١ – مؤتمر الصلح ١٩١٩.

٢ – عصبة الأمم.

٣– النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفصل الثامن

الحرب العالمية الأولى

(١٩١٤ - ١٩١٨)

كان هدف بسمارك الدائم بعد هزيمة فرنسا فى عام ١٨٧٠ هو إبقاء فرنسا معزولة فى أوروبا، والحيلولة دون فرض أى حصار دبلوماسى على ألمانيا، وكانت النتيجة هو خلق نظامين متنافسين من المحالفات، وإقامة توزان هش للقوى أعان على صيانة السلام فى أوروبا جيلاً من الزمن[cxxxii].

أولاً- أسباب الحرب العالمية الأولى

ترجع أسباب قيام الحرب العالمية الأولى إلى السنوات التى سبقتها من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩١٣. ويمكن أن نقسم تلك الأسباب إلى قسمين: أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة،

فإذا بدأنا بالأسباب غير مباشرة نجد أنها ترجع إلى السنوات الأولى من مطلع القرن الحالى حيث نشأت أزمات أوربية كادت تؤدى بالسلام العالمى. وهى على النحو التالى[cxxxiii]:

أولاً: على إثر عقد الوفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا، استاءت ألمانيا لذلك وأرادت أن تقوم بعمل يتسم بالشدة والعنف لاختبار مدى صلابة هذا الوفاق، فأثارت المشكلة المراكشية فى سنة ٤ – ١٩٠٥ محاولة بذلك عرقلة النفوذ الفرنسى فى مراكش، ومنع فرنسا من بسط سيادتها على تلك البلاد. وقد أسفرت الأزمة عن عقد مؤتمر الجزيرة فى أبريل ١٩٠٦ الذى لم يحقق لألمانيا ما تصبوا إليه، بل على العكس فقد منح فرنسا نوعا من الإشراف على شئون مراكش وكان نتيجة تلك الأزمة انضمام روسيا إلى الوفاق الثنائى فى عام ١٩٠٧ وأصبحت الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا وروسيا تكون الوفاق الثلاثى.

ثانيًا: فى سنتى ١٩٠٨/ ١٩٠٩ قامت النمسا بضم ولايتى البوسنة والهرسك التى كانت تديرهما بمقتضى معاهدة برلين ١٨٧٨. وقد أثار هذا الضم حفيظة الروسيا، لأنه منح النمسا مركزًا متفوقًا فى غرب البلقان، واضطرت الصرب إلى قبول الأمر الواقع رغم تطلعها إلى ضم هاتين الولايتين إليها لتكوين دولة يوجوسلافية، وذلك لعدم تأييد الروسيا لها، نظرًا لضعفها العسكرى نتيجة هزيمتها أمام اليابان فى الحرب (١٩٠٤- ١٩٠٥).

ثالثًا: نظرًا لعدم اقتناع ألمانيا بما حصلت عليه من كسب ضئيل فى الأزمة المراكشية السابقة، فقد حاولت أن تثير الأزمة مرة ثانية فى عام ١٩١١ فيما أطلق عليه اسم أزمة أغادير. ولم يكن غرض الألمان فى هذه المرة عرقلة أو منع فرنسا من توطيد نفوذها فى مراكش بقدر ما كان لمساومة فرنسا حول ثمن سكوتهم أو قبولهم هذا الوضع الخاص لفرنسا فى مراكش. ونجحت ألمانيا إلى حد كبير فى هذا الشأن، إذ اضطرت فرنسا إلى منحها القسم الداخلى من الكونغو الفرنسية المتاخم للكونغو البلجيكية. وبذلك تمكنت ألمانيا من أن تضع قدمها فى أفريقية الوسطى، واتخاذها نقطة ارتكاز لتوسعها فى تلك المنطقة.

رابعًا: قيام أزمة البلقان فى ١٩١٢- ١٩١٣ بتدبير من الروسيا التى كانت تحاول إثارة دول البلقان ضد الدولة العثمانية لتتاح لها فرصة التدخل وتحقيق أطماعها فى ممتلكات الدولة. ولكن هذه الحرب ستثير غضب النمسا، لأنها ستؤدى إلى تقوية الحركة اليوغوسلافية. وكانت الروسيا تعتمد فى القيام بدورها فى البلقان على التحالف البلقانى الذى شكلته تحت قيادتها. إلا أن هذا التحالف قد أنحل فى ١٩١٣ نتيجة تشابك الدول البلقانية فى حرب مع بعضها البعض. وترتب على ذلك بطبيعة الحال توتر العلاقات بين الدول وإلى شكها فى نواياها إزاء بعضها وإلى محاولتها استجماع قواها، ووقوفها موقف المتربص من أعدائها.

خامسًا: انعكس هذا الشك على تصرفات تلك الدول فأخذت تستعد للحرب وتنفذ مشروعات تسليح واسعة النطاق، تشمل السلاحين البرى والبحرى. ولاسيما فى إنجلترا وألمانيا. وقد عرفنا أن ألمانيا قد أصدرت فى ١٨٩٧ قرارًا بزيادة قوتها البحرية، وإنشاء أسطول حربى يستطيع منافسة الأسطول الإنجليزى، ويرغم بريطانيا على احترام مصالح ألمانيا ورغباتها. وقد لعب الأميرال فون تيربتز دورًا فى هذا الشأن.

ولم تقابل بريطانيا هذا الاتجاه من قبل ألمانيا بالارتياح، بل على العكس فقد أقلق بالها. وقد رأت بريطانيا فى أول الأمر الدخول مع ألمانيا فى مفاوضات لإقناعها بتحديد قوتها البحرية حتى لا تضطر هى إلى مجاراتها فى زيادة قوتها البحرية، وما يستلزم ذلك من زيادة النفقات، ووقوع عبء ذلك على دافعى الضرائب من الإنجليز. وقامت بريطانيا بتلك المحاولة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩ دون أن تحرز أى نجاح. وأخيرًا قررت زيادة قوتها البحرية ورغم ذلك قامت بمحاولة فى ١٩١٢ عن طريق وزير حربيتها هالدين لقيت بعض النجاح فى أول حينما قبل الألمان الإبطاء فى مشروعاتهم البحرية، بشرطين الأول الأمر أن تقف بريطانيا موقف الحياد فى حالة حدوث حرب بين ألمانيا ودولة أخرى. والثانى أن تعد بريطانيا بعدم مهاجمة ألمانيا، وقبلت بريطانيا الشرط الثانى، ورفضت الالتزام بالشرط الأول لما فيه من تشجيع لألمانيا على العدوان، ولذا فشلت المفاوضات، وفى ٢ يوليو ١٩١٣ أصدرت ألمانيا قررًا بزيادة عدد قواتها المسلحة وقت السلم من ٦٢٣,٠٠٠ إلى ٨٨٠,٠٠٠ جندى، قابلته فرنسا بالمثل إذ مدت من مدة الخدمة العسكرية سنة فأصبحت ثلاث سنوات بدلاً من سنتين، وبذلك توفر لها عدد كبير من الجنود تحت السلاح.

أما هذا التسابق فى التسلح لم يجد صداه بشكل جدى لدى كل من النمسا وروسيا وإيطاليا وحتى إنجلترا على أن التسابق فى التسلح بين فرنسا وألمانيا قد ألقى عبئًا ثقيلاً على كاهل دافعى الضرائب فى البلدين، وكان من الضرورى لعدم إثارة هؤلاء ضد حكوماتهم أن توضح لهم خطورة الحالة وتوقع حدوث حرب فى أى وقت من الأوقات، وقد هيأ هذا الإذهان لتقبل فكرة الحرب، بل وتحمسوا لها وأدى ذلك بطريقة أخرى إلى محاولة كل حكومة أن تستكمل استعداداتها الحربية قبل غيرها، أو أن تستفيد من هذا السبق فى العدوان على عدوتها قبل أن تتم تسليحها.

سادسًا: كذلك لا ننسى دور التنافس الاقتصادى بين الدول الصناعية الكبرى حول الأسواق، نظرنا فهو من أقوى أسباب قيام الحرب، بل يفسر لنا الكثير من الأزمات السابقة، فتدخل ألمانيا فى مراكش ١٩٠٤ كان مبعثه الدفاع عن مصالحها، وكذلك نجد أن التنافس البحرى بين ألمانيا وإنجلترا كان مبعثه التنافس التجارى بين الدولتين. فنمو تجارة ألمانيا الخارجية قد أقلق بال إنجلترا. ويقال بأن السبب الذى دفع ألمانيا إلى مغامرتها فى ١٩١٤ أزمة اقتصادية كانت تجتازها، بالإضافة إلى حاجتها فى استغلال مشروع أفريقية الوسطى كسوق جديدة لمنتجاتها، وكذلك تحقيق مشروع الاتحاد الجمركى الذى يضم دول وسط أوروبا وجزء من البلقان.

سابعًا: لعبت الحركة القومية فى دول أوروبا دورًا لا يمكن إنكاره فى دفع تلك الدول إلى أتون الحرب، فلا شك أن ظهور ألمانيا كدولة موحدة فى السبعينات، أى فى فترة متأخرة من التاريخ الحديث، كان له أثره فى محاولة ألمانيا تحقيق أمانيها بقوة السلاح لفرض وجودها كدولة قوية يجب أن يكون لها مستعمرات أسوة بالدول الأوروبية الأخرى مثل إنجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال، كذلك وجدت حركة قومية نشطة فى دويلات البلقان، حاولت النمسا أن تقضى عليها بالقوة، لما يؤديه نجاح تلك الحركات من تفتيت الدولة.

أما الأسباب المباشرة فقد أعطى مقتل فرنسيس فردند وزوجته فى سيراجيفو عاصمة البوسنة فى ٢٨ يونيو ١٩١٤ فرصة لبرشتولد وزير خارجية النمسا للانتقام من بلغراد، ولو أن تقرير ممثلة الكونت تيسزا بأنه ليست هناك الأدلة الكافية على أن حكومة بلغراد لها صلة بالجريمة، فكتب القيصر النمسوى خطابًا للقيصر الألمانى بين له فيه خطر الجامعة الصقلبية وخطر حركات الروس فى البلقان، تلك الحركات التى ترمى إلى القضاء على الإمبراطورية النمسوية، وأنه من المستحيل عقد اتفاق مع الصرب، وأنه من الضرورى وضع الصرب عند حدها. استلم القيصر الألمانى الخطاب فى ٥ يوليو وبين للسفير النمسوى أن النمسا يمكنها الاعتماد على تأييد ألمانيا. وإذا قامت حرب بين الروسيا والنمسا، فإن ألمانيا ستقف بجانب حليفتها لاسيما وأن ألمانيا كانت تعلم أن الروسيا لم تكن قد استعدت للحرب بعد. وعرف

القيصر أن خطر الحرب واقع فهو ينذر وزارتى البحرية والحربية بالخطر، وكان يرى أن الخطر الصقلبى لا يهدد النمسا فحسب، بل يهدد العنصر التيوتونى كله، واضطرت ألمانيا إلى أن تنبه إنجلترا للخطر، وكانت النمسا ترى أنه من المحتمل ألا تتدخل الروسيا حربيًا لمساعدة الصرب، وقررت إرسال مذكرة للصرب أعطيت فيها مهلة ٤٨ ساعة، تطلب فيها القضاء على أعضاء الجامعة الصربية وتعاون الموظفين النمسويين مع الصربيين فى إقامة الوسائل لتنفيذ ذلك. ولما علمت إنجلترا بهذه المذكرة عن طريق السفير النمسوى احتج جراى على تحديد الوقت. ورأى أن هذه المنازع لا تهم إنجلترا، ولكنها ستشاور الدول الأخرى، وأرسل إلى السفير الفرنسى واقترح عليه توسط الدول التى ليست لها مصالح مباشرة فى الصرب، بحيث تتوسط كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا بين فينا وبتروجراد. فرأى السفير الفرنسى ضرورى انتظار رأى الروسيا ولكن جراى اتصل ببرلين وباريس وروما للنظر فى مسألة التوسط وتأجيل الأعمال الحربية انتظارًا لنتائج المؤتمر. وقبلت فرنسا وإيطاليا الاقتراح، ولكن القيصر اشترط رغبة النمسا، وطلب جراى من ألمانيا أن تنصح النمسا بالاعتدال، ولكن النمسا لم تنتظر لثورة الرأى العام فيها، وما كانت تنتظر أن تقبل الصرب إنذارًا، وكانت تتوقع من إنجلترا العطف على مطالبها. وكذا كانت الروسيا ترى ضرورة تأييد الصرب إذا هاجمتها النمسا. وكان الرأى الحربى واثقًا من النصر ومن الحصول على الآستانة، وأعلنت النمسا الحرب، ولم تعلن إنجلترا لا تأييدها حتى لا تشجع الروسيا، ولا حيادها حتى لا تسجع فينا،وعندما رأت ألمانيا سخط الروسيا وإنجلترا على موقف النمسا أرسلت إنذارًا إلى فينا تطلب التمهل وأن ألمانيا مستعدة لتأييدها، ولكنها لا تستطيع الدخول فى حرب لا تستشيرها فيها النمسا أو لا تصغى إلى مشورتها. ولكن النمسا كانت قد قطعت علاقاتها السياسية، وأعلنت الحرب ورأت عدم التراجع[cxxxiv].

ولكن الروسيا كانت قد أعلنت تحريك جيوشها. وفى هذه الأثناء تبذل انجلترا قصارى جهدها فى إيقاف الخطر بطلب التوسط وتمهل النمسا، ولم يكن جراى يعلم تمامًا بأن الروسيا قد حركت جنودها. وحاولت إنجلترا من جانبها أن تنصح الروسيا بالاعتدال. ولكن الاعتدال لم يكن من سياسة الروسيا فى ذلك الوقت، فاضطرت ألمانيا إلى إرسال إنذار حربى إلى الروسيا، لاسيما أن حركة تحريك الجنود كانت ضد النمسا وألمانيا. ولم تحاول فرنسا الضغط على الروسيا، وكانت ترى أنه إذا أعلنت إنجلترا أنها ستقف بجانب فرنسا لن تكون هناك حرب. ولما علمت إنجلترا بالأمر الواقع أرسلت تطلب من ألمانيا وفرنسا ضمانًا باحترام حياد بلجيكا، فأعطت فرنسا ذلك الضمان رفضت ألمانيا ولما طلبت ألمانيا من إنجلترا إعطاء شروطها للحياد رفضت إنجلترا، وفى أثناء ذلك كانت الواقعة ففى ٢٨ يوليو كانت النمسا والصرب فى حرب. وفى أول أغسطس نشب القتال بين ألمانيا والروسيا، إذ هاجمت الجنود الروسية الحدود الألمانية قبل انتهاء موعد الانذار الألمانى. ولما طلبت ألمانيا من فرنسا ماذا يكون موقفها، أعلنت فرنسا أنها ستتبع مصالحها، وأعلنت تحريك جيوشها. وفى ٢ أغسطس أعلنت إنجلترا أنها ستؤيد فرنسا بحريا إذا حاول الأسطول الألمانى دخول القتال الإنجليزى ومهاجمة فرنسا أو الاعتداء على سفنها. وفى ٣ أغسطس أصدرت الأوامر لحملة حربية إلى فرنسا. كذلك فإن هناك اعتبارًا أهم من ذلك، وهو حياد بلجيكا[cxxxv]. وعقب هذا عرفت إنجلترا أن ألمانيا أرسلت إعلانًا بالحرب وأنها اخترقت حدود بلجيكا فأرسلت إليها إنذارًا، ولقد اعتقد الريشستاج أن ألمانيا هوجمت، ولقد أعلن القيصر أنه لم يعد يعرف أحزابًا وإنما المانا، وأيدت الأحزاب القيصر، واعتقدت ألمانيا أن إنجلترا طعنتها فى الخلف، وبعد إعلان إنجلترا الحرب بيومين أعلنت النمسا الحرب على روسيا، وردت إنجلترا وفرنسا بإعلان الحرب على النمسا، وأعلنت إيطاليا ورومانيا حيدتهما، وكان طبيعيًا بالنسبة للصرب أن تعمل على انتشار مبادئ جامعة صربية وضم صقالية النمسا الجنوبيين إليها. وطبيعى أن تدافع النمسا عن كيانها، وقد وعدت الصرب بأنها ستصبح جارًا صالحًا للنمسًا. ولكن كانت هناك اتفاقات مع الروسيا ضد النمسا، وليس من الحكمة أن تهمل النمسا كل ذلك. ورأت النمسا ضرورة إيقاف الصرب عند حدها، أما ألمانيا فكان لزامًا عليها أن تساعد النمسا لأنها الدولة الوحيدة الكبرى التى تستطيع الاعتماد عليها، فما كان يمكن الاعتماد على إيطاليا أو رومانيا. وطبيعى أن تبحث ألمانيا عن حلفاء بين الروسيا والنمسا. وما كانت ألمانيا تظن حازمة بأن إنجلترا ستتدخل ضد ألمانيا. لاسيما وقد تحسنت العلاقات بين الدولتين بعد أزمة مراكش. وما كانت كل من النمسا وألمانيا ترغب فى حرب دولية، فكانتا ترغبان فى جعل الحرب محلية. ولكن ألمانيا كانت مستعدة

للحرب إذا رفضت الروسيا جعل الحرب محلية. وكان يعتقد أن حربا بين الصقالية والألمان لابد واقعة. وفضلت ألمانيا أن تحارب فى هذه السنة قبل تمام استعداد الروسيا وفرنسا. ولقد أدى نجاح اليابان فى حربها مع الروسيا إلى ترجع الروسيا عن أطماعها الأوروبية، وعن سيطرتها على الشرق الأدنى وخاصة البلقان. وإذا كانت الروسيا سمحت بجعل الحرب محلية فإنها بذلك قد تركت كل مطالبها فى البلقان ونفوذها بين الشعوب الصقلبية، وسمحت الدول الوسطى بالسيطرة التامة فى البلقان. فالروسيا لا تسمح بانهيار الصرب، كما لا تسمح بانهيار بلجيكا. ثم كانت الروسيا تعتقد فى مساعدة إنجلترا لها إذا اتسع مدى الحرب، أما فرنسا، فقد كانت ترى أن سبب الحرب بلقانيا. وكانت فى حلف حربى مع الروسيا ولم تكن ترغب فى الحرب، فاندفعت فيها لاستعادة الأرض التى سلبت منها نتيجة لمطامع حليفتها. ولو أنها لم تنجد الروسيا لزال مركزها كدولة كبرى فى أوروبا[cxxxvi].

أما إيطاليا فلقد أبانت لحلفائها أنها لن تدخل الحرب معهم إذا كانوا فى حرب مع إنجلترا وفرنسا وفى سنة ١٩٠٢ أوضحت لهما بأنها لن تشترك فى مهاجمة فرنسا. وفى سنة ١٩٠٩ وعدت الروسيا بتأييد مطالبها إذا أيدت الروسيا مطالب إيطاليا، ولذا فى عام ١٩١٤ كانت مفيدة باتفاقات مع دول الاتفاق الودى ولو أن علاقاتها مع ألمانيا كانت جيدة إلا أن مطامعها فى الترنتينو الإدرياتى لا يمكن تحقيقها إلا على حساب النمسا ثم إن إيطاليا لن تستطيع أن تساعد المطامع النمساوية فى البلقان، أما إنجلترا فلقد أثارها للحرب مسألة بلجيكا، فانجلترا تركت سياسة العزلة، وكانت ترى أنها إذا سلكت طريق الحياد انتصرت دول الوسط، ووجدت إنجلترا نفسها وحيدة أمام أوروبا، ولاضطرت لأن تنفق نفقات هائلة على تسليحها فى البر والبحر. فما كانت إنجلترا تستطيع الحياد ولو لم تغز ألمانيا بلجيكا[cxxxvii].

ثانيًا- أحداث الحرب

كانت خطة ألمانيا ترمى إلى الهجوم على بلجيكا، واختراق أراضيها للوصول إلى الحصون المنيعة التى تفصل فرنسا عن ألمانيا، وقد تركت فرنسا حدودها الشمالية الشرقية دون أن تدافع عنها رغم معرفتها باتجاه الألمان. وقد نجح الألمان فى ٥ أغسطس فى الاستيلاء على لييج بعد أن أرتد البلجيكون إلى أنتورب، وتركوا بروكسل تسقط فى أيدى الألمان ثم أعقبها سقوط نامور فى ٢٣ من نفس الشهر، وفى ذلك الوقت عبرت القوى الإنجليزية بقيادة السيرجون فرنش القنال وأخذت مراكزها على ميسرة الجنود الفرنسيين. استمر الجيش الألمانى فى زحفه على فرنسا حتى تمكن من الوصول إلى مقربة من باريس فاضطرت الحكومة الفرنسية إلى الانتقال إلى بوردو، واستعدت العاصمة الفرنسية لحصار مرير، ولكن الجيش الفرنسى بقيادة المارشال هوفر أحرز نصرًا فاصلاً على الألمان فى معركة (المارون) التاريخية من ٦- ٩ سبتمبر فاضطر الجيش الألمانى إلى التقهقر سريعًا إلى نهر الاين وبذلك فشلت خطة ألمانيا (على يد القائد شيفلن الألمانى) فى إحراز نصر فى حرب خاطفة لكن فى الوقت نفسه كسبت ألمانيا أراضى جديدة ومناطق غنية بالصناعات والمعادن[cxxxviii].

وفى بداية الحرب قامت روسيا بهجوم كبير على ولاية بروسيا الشرقية الألمانية وتقدم جيشها الكبير سريعًا، غير أن القائد الألمانى الكبير هزمهم هزيمة فادحة عند تاننبرج فى ٢٧ أغسطس، وتمكن من القضاء على الجيش الروسى وقائده سامسونوف فى معركة تشبه موقعة سيدان، ولذا اطلق عليها اسم سيدان الروسية. وبذلك لم يكن للروس خطر كبير على ألمانيا بعد ذلك، ولو أن الروس تمكنوا بعد ذلك من غزو بعض أجزاء بروسيا الشرقية. ومن ناحية أخرى، كانت مقاومة النمسا ضعيفة، وتمكن الروس من غزو غاليسيا، وهددوا سيليزيا. كما انهزمت النمسا أمام الصرب فتم طرد جنودها من بلجراد، وقامت الصرب بغزو البوسنة. وكان لانضمام اليابان إلى فرنسا وإنجلترا وروسيا أن قامت الحرب ضد ألمانيا فى الشرق الأقصى، ففى ١٥ أغسطس وجهت اليابان إنذارًا إلى ألمانيا تطالبها بتسليم كياوشاو، كما أمدت روسيا بالذخائر والمؤن وحمت سفن الحلفاء فى الشرق الأقصى. ومن ناحية أخرى، سرت روسيا بدخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا حتى تتمكن من تنفيذ مطامعها، كما أعلنت إنجلترا أن استانبول والمضايق ستكون من نصيب روسيا. وبدأت روسيا تتصل بحلفائها بخصوص تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. وعلى العموم وازن انضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا انضمام إيطاليا إلى الحلفاء بعد ذلك بستة أشهر، ولكن إيطاليا لم تسهم بشئ يذكر فى حملة الدردنيل أو فى القتال فى البلقان، ولقد زاد من حرج الموقف العسكرى العام لدول الوفاق، وخاصة روسيا فشل الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل فى سبتمبر عام ١٩١٥، واضطرت الحملة الإنجليزية إلى الانسحاب

وضاع أمل روسيا فى فتح الطريق لتوصيل المواد العسكرية اللازمة لها. وفى ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٧ انزلت حملة نمسوية - ألمانية هزيمة قاسية بالجيش الإيطالى فى موقعة كابوريتو. وعلى أية حال انتهت الحرب فى عام ١٩١٥ فى صالح الدول الوسطى، فلم ينجح الحلفاء فى الغرب وانهزمت الروسيا فى الشرق، ولم تفلح إيطاليا فى هجماتها ودخلت بلغاريا الحرب فى صالح الدول الوسطى. وسقطت الصرب وفشلت حملة الدردنيل. ولكن فى عام ١٩١٦، بدأت كفة الحلفاء ترجح، فقد انكسرت حدة الهجوم الألمانى نتيجة موقعتين فاصلتين فى تاريخ الحرب العالمية الأولى. ففى معركة فردان استطاع الفرنسيون بعد تضحيات جسيمة أن يوقفوا الزحف الألمانى وأن يستعيدوا الأراضى التى فقدوها فى الهجوم الألمانى الأول، وبذلك استطاع الفرنسيون أن يوقفوا الغزو الألمانى لأول مرة منذ بداية الحرب. وخسر الجيش الفرنسى فى هذه المعركة نحو نصف مليون مقاتل، وبلغت خسائر الألمان نحو ستمائة ألف رجل،

وقبل أن تنتهى معركة فردان، رد الفرنسيون والبريطانيون فى أول يوليو على هجوم الألمان بخوض غمار معركة السوم الكبرى. ولقد بلغ من شدة التناحر أن فقد البريطانيون فى اليوم الأول من هذا الهجوم نحو ستين ألفا بين قتيل وجريح. وظل هذا الصراع الهائل محتدما إلى نوفمبر. وظهر فى ١٥ سبتمبر خلال هذه الموقعة سلاح حربى اخترعه البريطانيون: هو سلاح الدبابات الذى أدى استخدامه بالتدريج إلى إنهاء حرب الخنادق فى الميدان الغربى. ولم يتقهقر الألمان سوى أميال قلائل. وبينما كانت معركتا فردان والسوم دائرتين، انقض جيش روسى بقيادة الجنرال بروسيلوف على قوات النمسا والمجر، واستحوذ على رقعة كبيرة من الأرض على حدود المجر. وشجع هذا الانتصار الباهر رومانيا على الانضمام إلى جانب الحلفاء فأعلنت الحرب فى ٢٧ أغسطس عام ١٩١٦ على النمسا والمجر، فردت ألمانيا فى اليوم التالى بإعلان الحرب عليها. وكان انضمام رومانيا إلى جانب الحلفاء قد أتاح للألمان فرصة عليها واكتساح أراضيها، إذ استطاعت القوات الألمانية تحت قيادة المارشالين فلكنهاين وماكنزن من اكتساح الأراضى الرومانية والاستيلاء على العاصمة بوخارست فى ٦ ديسمبر عام ١٩١٦، وبذلك استطاع الألمان أن يستولوا على دولة غنية بثروتها الطبيعية ولاسيما البترول عصب الحرب[cxxxix].

ومما ضاعف متاعب الألمان الحصار البحرى الشديد الذى فرضه الإنجليز على الألمان مما أدى إلى قلة المواد الغذائية لدى الشعب الألمانى. ونظرًا لتفوق بريطانيا البحرى تمكنت من القيام بعمليات بحرية فى البحر المتوسط دون أن تخشى شيئًا من قوة ألمانيا البحرية، فتمكنت من إنزال قواتها فى الدردنيل، وكذلك فى سالونيك، كما أنها قطعت كل صلة تربط ألمانيا بمستعمراتها، بحيث أصبحت تلك المستعمرات مهددة بالسقوط فى أيدى الحلفاء دون أن تستطيع ألمانيا أن تفعل شيئًا من أجل انقاذها. كما أن قوة البحرية الإنجليزية قد قللت إلى حد كبير خطر الحصار الألمانى الذى فرض على الجزر البريطانية عن طريق الغواصات التى قامت بحرب لا هوادة فيها فى إغراق السفن المتجهة إلى بريطانيا مهما كانت جنسيتها. ورغم تفوق بريطانيا البحرى إلا أن الأسطول الإنجليزى قد أصيب بخسائر كبيرة نتيجة لحرب الألغام والغواصات والطوربيدات. وفى ٢١ مايو عام ١٩١٦ دارت معركة جوتلند بين الأسطولين البريطانى والألمانى ولكن بريطانيا لم تحرز نصرًا حاسمًا على العدو. وبعد مرور حوالى عامين على اندلاع الحرب، لم يحقق الجانبان المتحاربان نصرًا حاسمًا يرجح كفة أحدهما على الآخر.

وعلى الرغم من كل الصعوبات، حاولت الحكومات أن تدفع بالحرب حتى النصر، ففى ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٦ وجه الرئيس ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الدول المتحاربة طلب فيها أن يوضحوا وجهات نظرهم فى شروط الصلح ولكن دول الوفاق أظهرت إصرارها على الاستمرار فى الحرب، وصرحت بأن غايتها من الحرب هى تحرير الالزاس واللورين وتحرير الإيطاليين والسلافيين والرومانيين والتشيكوسلوفاكيين الخاضعين للنفوذ الأجنبى. بل أن هذه الدول قد ارتبطت فيما بينها باتفاقات سرية توضح أهدافها من الحرب. ففى مارس عام ١٩١٥ عقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا اتفاقًا سريًا يمنح الروسيا الاستانة ومضيقى البوسفور والدردنيل بعد الانتصار فى الحرب، وكذلك عقد اتفاق سرى آخر فى مارس عام ١٩١٦ بين نفس الدول المذكورة وهى اتفاقية سايكس - بيكو لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها. وفى فبراير عام ١٩١٧، عقد اتفاق سرى ثالث بين فرنسا وروسيا تعد فيه الأخيرة بمساعدة الأولى فى استرجاع الألزاس واللورين والاستيلاء على أراضى السار. ومن ناحية أخرى لم تكن ألمانيا أقل رغبة فى كسب الحرب من دول الوفاق، ففى يناير عام ١٩١٧ أوضحت فى ردها على المذكرة الأمريكية قبولها استقلال بلجيكا بشروط خاصة وضمانات معينة تتلخص فى تخريد بلجيكا

من قواتها الحربية، ومنح ألمانيا حق الاشراف على الخطوط الحديدية البلجيكية وتسليم حصون ليـيج ونـامور لاحتلالهـا بقـوات ألمانيـة. وأشار الرد كذلك إلى رغبة ألمانيا فى توسيع رقعة أراضيها من جهة الشرق. وهكذا كانت الأطراف المتحاربة مصممة عـلى المضى فى الحـرب حتى النصر، ولكن عام ١٩١٧ يعتبر أهم أعوام الحرب، بسبب حدثين هامين وقعا فيه وغير التـوازن فى القـوى العالميـة المتصـارعة وهـما: دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب فى ٢ أبريل عام ١٩١٧، وقيام الثورة الروسية، أما بالنسبة للتطور الأول، وهـو تـدخل الولايـات المتحدة فى الحرب، فلقد ظلت الولايات المتحدة تعتنق مبدأ الحياد المشوب بالعطف على قضية الحلفـاء، ونصـح الـرئيس ولسـن شـعبه باتباع سياسة الحياد بكل دقة. ولكن ولسن أعلن الحرب على ألمانيـا فى رسـالته المشـهورة بتـاريخ ٣ أبريـل عـام ١٩١٧، وأعلـن أن غـرض الولايات المتحدة من الحرب جعل العالم مكانا أمنًا للديمقراطية بالقضاء على الرق الحربى الألمـانى، وإنشـاء نظـام لإقـرار السـلام فى العـالم. ولذلك لم تطلق الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وروسيا اسم الحلفـاء وانمـا كانـت تـذكر اسـم "الأصـدقاء" أو "الشركاء" "للدلالـة عليهم. وعلى العموم أعطى دخول الولايات المتحدة الحرب قوة لها، فهى لم تتورط فى الاتفاقيات السرية التـى عقـدت بـين الحلفـاء مـن قبل، كما أنها لم تشأ أن تكون طرف فيها، وقد منحها ذلك حرية العمل غير المقيد، فمن حقها أن تخرج من الحرب فى أى وقت تشاء بعد أن تطمئن إلى القضاء على الروح العسكرية الألمانية. وقد يبدو من الغريب أن تقدم الولايات المتحدة على هذه الخطوة، خصوصًا أن مبدأ منرو قد رسم لها سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بالمشكلات الأوروبية – فقد نص على ابتعاد الولايات المتحدة عن المنازعات الأوروبية وعن شئون أوروبا، فسياسة الحياد هى خير وسيلة لضمان سلامة الولايات المتحدة. ولكن ما هى الدوافع التى دفعت الولايـات المتحـدة إلى اتخاذ قرار الدخول فى الحرب[cxl].

أولاً: أثار إطلاق حرب الغواصات الألمانية غضب الولايات المتحدة. فتكرر اعتداء الغواصات الألمانية على سفنها التجارية عبر البحار، ورغم الإنذارات المتتالية من جانب الولايات المتحدة، لم تهتم ألمانيا بتلك الإنذارات لأنها كانت تؤمن بـأن كسـب الحـرب يتطلـب فـرض حصار بحرى على الجزر البريطانية لاماتتها جوعًا. وفى عام ١٩١٥ نسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات الإنجليزية لوزيتانيـا وكانـت تقل ١١٨ راكبًا أمريكيا واحتجت الولايات المتحدة، إلا أن ألمانيا استمرت فى سياستها. وقد استاء الرأى العام الأمريكى من حرب الغواصات ومهاجمة السفن التجارية، وقامت الولايات المتحدة بتسليح بواخرها التجارية لمقاومة حرب الغواصات الألمانية، وكان ذلك بطبيعة الحال مقدمة منطقية لدخول الولايات المتحدة الحرب بسبب الخسائر المادية التى لحقت بها والشلل الذى أصاب تجارتها عبر المحيط.

ثانيًا: "قضية برقية زيمرمان" ويـتخلص هـذا الحـادث فى أن زيمرمـان مسـاعد وزيـر الخارجيـة الألمانيـة، أرسـل إلى ممثـل ألمانيـا فى المكسيك برقية يقترح فيه على الحكومة المكسيكية الدخول فى حلف مع ألمانيا فى حالة دخـول الأخـيرة الحـرب ضـد الولايـات المتحـدة فى مقابل استرجاع المكسيك للأراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة فى عام ١٨٤٨، وهى كاليفورنيا ونيومكسيكو. وقد تمكنت مخابرات بريطانيا الاستيلاء على تلك البرقية، وأن تعرف مضمونها وتبلغها إلى الولايات المتحدة التى بدورها أعلنتها على الرأى العام الأمريكى الذى أثاره هذا العمل أيما إثارة.

ثالثًا: أقرضت المصارف الأمريكية بريطانيا وفرنسا قروضا كبيرة لتمويل عملياتها الحربية، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانب هاتين الدولتين ضمانا لأموالها وحفاظا على مصالحها.

ولقد أفاد دخول الولايات المتحدة الحرب قضية الحلفاء، إذ ساعد فى ترجيح كفة الحلفاء على كفة دول وسط أوروبا ومـن الناحيـة العسكرية انقلب ميزان القوى التى صالح الحلفاء وظهرت نتائج ذلك فى ربيع عام ١٩١٨، لأن الولايات المتحـدة ألقـت فى أوروبـا بمئـات الآلاف من الجنود المزودين بأحدث الأسلحة. كما أن دخول الولايات المتحدة الحـرب أحكـم الحصـار حـول ألمانيـا، وأنقـذ بريطانيـا مـن التسليم بعد أن خسرت عددًا كبيراً من سفنها وأصبحت عاجزة عن نقل المواد الضرورية اللازمة للحرب. وعلاوة عـلى ذلـك شـجع دخـول الولايات المتحدة الحرب اشتراك بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو وأورجواى وجمهوريات أمريكا الوسطى فى الحرب بجانـب الحلفاء. ومن ناحية أخرى استطاعت بريطانيا وفرنسا الحصول على ما تحتاجانه من أموال مباشرة من الحكومة الأمريكية بعد أن كانت

كل منهما تلجأ إلى المصارف الأمريكية. أما التطور الثانى وهو القيام الثورة الروسية فى مارس عام ١٩١٧، فإن الأحوال السائدة فى روسيا القيصرية كانت تنذر بالخطر منذ الهزيمة التى تلقتها روسيا على يد اليابان فى عام ١٩٠٥. فقد قامت فى تلك السنة ثورة تهدف إلى القضاء على الحكم القيصرى الفاسد، ولم تكن الحكومة الروسية على وفاق مع الدوما (البرلمان الروسى) منذ إنشائه فى عام ١٩٠٦، واستمرت الأزمات بين الحكومى والدوما منذ عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٤. وفى الوقت الذى وقع فيه وزير الداخلية الروسى قرار إعلان التعبئة العامة فى يوليو عام ١٩١٤ قال: "إن الشعب الروسى أنضج للقيام بالثورة أكثر من قيامه بالحرب ضد ألمانيا ولكن لا مفر من القضاء". ولقد تحقق هذا التنبؤ، وفيما يلى أسباب ذلك[cxli].

أولاً: سوء الإدارة وانتشار الرشوة واسناد الوظائف التى أشخاص ليسوا فوق مستوى الشبهات. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على إدارة الجيش، وعلى تموين المدن الكبرى نظرا لسوء إجراءات النقل.

ثانيًا: ضعف القيصر نيقولا الثانى وبعده عن الحياة العامة فى بلاده، لم يشعر بما بدور فى نفوس الشعب من الثورة على الأوضاع السائدة فى الدولة وعلى رأسها القيصر وأفراد حاشيته، وخصوصًا راسبوتين الذى كان يتستر خلف رجال الكنيسة لتنفيذ أغراضه الشريرة. واستطاع راسبوتين عن طريق صلته بالإمبراطورة التى كان له عليها تأثير لا يقاوم من التدخل فى كل شئون الدولة صغيرها وكبيرها حتى المسائل العسكرية. وقد أدت هذه الفضائح إلى احتقار الشعب للقيصر وإلى تطلعه للإطاحة بأسرة رومانوف.

ثالثًا: ظهرت قوة المعارضة فى روسيا داخل الدوما وخارجه، ففى داخله تكونت كتلة تقدمية طالبت بتشكيل وزارة يرضى عنها الدوما، وتحكم وفق مصالح الشعب. أما فى خارج الدوما فقد تمثلت المعارضة فى ثلاث كتل اشتركية هى: الاشتراكية الثورية والمانشفيك والبولشفيك. وكان أكثرها تطرفا كتلة البولشفيك بزعامة لينين، وكانت تؤمن بالقوة كوسيلة للوصل إلى الحكم. وتلتها كتلة المانشفيك وهى ماركسية أيضًا، شأنها فى ذلك شأن الكتلة البلشفية، ولكنها أقل منها تطرفا. أما الكتلة الثالثة وهى "الاشتراكية الثورية" فكانت أكثر الكتل الثلاث اعتدالا، وقامت الثورة فى ٨ مارس عام ١٩١٨ بمظاهرة قام بها العمال فى مدينة بتروجراد لعدم توفر المواد التموينية. وتكونت منظمة تضم العمال والجنود أطلق عليها اسم "سوفيت بتروجراد" وأسفرت الأحداث من قيام حكومة مؤقتة من الأحرار البورجوازيين والاشتراكيين فى ١٤ مارس ١٩١٧. ورفض الجيش تنفيذ أوامر القيصر بإخماد الثورة، ولذلك أثر التنازل عن العرش فى ١٥ مارس عام ١٩١٥ لأخيه الدوق ميخائيل الذى لم يلبث أن تنازل بدوره عن العرش بعد ذلك بيومين بعد أن أدرك أن بقاء الأسرة الحاكمة الروسية أمرًا مستحيلاً. فتولت الحكومة المؤقتة كل الصلاحيات فى البلاد برئاسة كيرنسكى حتى يتم تشكيل "الجمعية التأسيسة" التى ستقوم بوضح نظام الحكم الجديد.

وأرادت الحكومة المؤقتة برئاسة كيرنسكى الاستمرار فى الحرب، ولكن الانقلاب الذى قاده لينين زعيم البلشفيك، فى ٦ نوفمبر عام ١٩١٧ وضع الحكم فى يد هؤلاء وتشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين، وتولى تروتسكى منصب وزير الخارجية، وجوزيف ستالين شئون القوميات. ولقد أثر هذا الانقلاب البلشفى على روسيا تأثيراً خطيرا داخليًا وخارجيًا. ففى الداخل استطاع هذا الانقلاب أن يغر نظام المجتمع الروسى تغييرا جذريًا، وأن يقيم الدولة الاشتراكية عن طريق تأميم كل الأراضى الزراعية، وحق العمال فى الأشراف على مصانعهم ثم تأميمها بعد ذلك. وأقام لينين اشتراكيه روسيا على أساس توطيد دكتاتورية الطبقية الكادحة فحل الجمعية التأسيسية فى يناير عام ١٩١٨، ودعم دستور يوليو من نفس العام سلطة الطبقة الكادحة عندما حدد مؤتمر السوفييت من له حق الانتخاب من المواطنين بالذين يشتغلون بأنفسهم، وبذلك حرمن الطبقة البورجوازية من هذا الحق. وفى الخارج أعلن لينين عزمه على عقد صلح مباشر مع ألمانيا، وأبلغ هذا القرار إلى حلفاء روسيا، وفى ٣ مارس عام ١٩١٨ وقع مع ألمانيا معاهدة برست ليتوفسك (Brest – Litovsk) وقد نصت على ما يلى:

١- تنازل البلاشفة عن دويلات البلطيق (استونيا وليفونيا وكورلند ولتوانيا) وفنلندا وبولندا، على أن تعطى شعوبها حق اختيار الحكومات التى تروق لها.

٢-   تنازلت روسيا للدولة العثمانية عن باطون وقارص وأردهان.

٣-   الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهدتها مع ألمانيا.

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن خسرت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأراضى التى تسيطر عليها. وكان لتوقيع هذه المعاهدة أثر سيئ على الحلفاء، ففى الوقت الذى لاحت فيه بوادر النصر بدخول الولايات المتحدة الحرب بجانبهم، أعاد خروج الروسيا من صفوفهم التوازن الذى اختل لغير صالح ألمانيا. فقد خفف خروج روسيا من الحرب عبئًا ثقيلا عن كاهل المانيا، مما يتيح لها فرصة توجيه ضرباتها القوية إلى الميدان الأوروبى الغربى.

وأخذت ألمانيا تعد العدة للقضاء على أعدائها قبل وصول القوات الأمريكية، وإذا كانت ألمانيا مصممة على النصر بأى ثمن مهما كانت التضحيات، فإن بريطانيا وفرنسا كانتا لاتقلان عنها تصميمًا، فقد ساعدت الظروف هاتين الدولتين على أن يتولى الحكومة فيهما رجال وصفو بقوة الاحتمال على النضال ففى فرنسا وصل كليمنصو إلى الحكم فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٧، وأصر على أن يجمع فى يديه كل السلطة لمواصلة الحرب. وفى إنجلترا لم يأبه لويد جورج بصيحات المعارضة داخل البرلمان، وكان يؤمن بأن من حقه أن يتخذ ما يشاء من الإجراءات فى سبيل كسب الحرب. وفى إيطاليا – رغم موقعة كابوريتو – حصل أورلاندو رئيس الوزراء على تأييد العناصر المنادية بالحرب. أما الرئيس ولسن فقد عمل على انقاذ الحلفاء وتسخير جهود الولايات المتحدة لنصرة الديمقراطيات فى العالم. ورأت دول الوفاق والولايات المتحدة ضرورة توضيح أهداف الحرب لتعرقل بها أهداف ألمانيا التى بدأت بتحقيق برنامج الضم فى صلح برست – ليتوفسك. وفى ١٨ يناير عام ١٩١٨ حدد الرئيس ولسن فى رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكى أهداف الولايات المتحدة لإقرار السلام فى المستقبل – وهى ما أطلق عليها اسم "المبادئ الأربعة عشر". وقد تضمنت هذه المبادئ أسسا عامة أهمها: حرية الملاحة فى البحار، وتخفيض السلاح على أن يحل محل ذلك إقامة عصبة الأمم لتأمين السلم العالمى، وكذلك القضاء أو التخفيف من القيود الاقتصادية، وكذلك القضاء على المعاهدات السرية بين الدول. وهناك مبادئ خاصة تتعلق بتسوية المشاكل التى سببتها الحرب وهى: إعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا، وتسوية قضايا دول البلقان بالطرق الودية مع مراعاة المصالح القومية كأساس لتلك التسوي، وكذلك الاعتراف باستقلال بلجيكا، وتكوين الدولة البولونية المستقلة على أن يراعى فى تشكيلها إيجاد منفذ لها على بحر البلطيق. وكذلك الاعتراف بالقوميات التى كانت تتكون منها الإمبراطورية النمسوية المجرية ككيانات لها حق النمو. ومعنى هذا أن المبادئ الأربعة عشر قد تضمنت حق تقرير المصير كأساس عادل لصلح دائم، وفى ١٠ مارس عام ١٩١٨ قام الألمان بهجوم هائل كانوا قد أعدوا له العدة فى غضون الأشهر الأربعة الماضية، فجمعوا خمسين فرقة من خيرة جنودهم وأربعة ألاف مدفع وأطلقوا كمية هائلة من النيران امتدت على جبهة طولها سبعون كيلو مترًا. وأمل لودندورف من وراء هذه المغامرة الكبرى أن يحرز نصرًا حاسمًا يكره الحلفاء على طلب الصلح، فقد شعر الألمان أن الوقت قد أصبح فى جانب الحلفاء بعد أن أخفقت حرب الغواصات المطلقة، وتدفق الجنود الأمريكيون على فرنسا، وتناقصت المواد الغذائية فى دولتى الوسط تناقصًا كبيرًا ينذر بأشد المخاطر. وأحرز الألمان انتصارات أولية، فحطم الجيش البريطانى الخامس وأرغم البريطانيون على التراجع حتى أميان تقريبًا، وكانت مركزًا مهمًا لمواصلات الحلفاء، وبدأ كأن لودندورف يوشك أن يدرك هدفه فى فصل جيوش الحلفاء، ولكن الفرنسيون جاءوا لغوث حليفتهم، وصد التقدم وأنقذت أميان[cxliii].

ورأى الحلفاء لتنسيق جهودهم وعملياتهم الحربية أن يوحدوا قيادتهم العليا. فعين فى ٢٨ مارس المارشال فوش الفرنسى قائدًا أعلى لجميع قوات الحلفاء البرية، وأمكن أن يصد فى براعة كبيرة هجوما ثانيًا قام به الألمان فى ٢٩ أبريل بين آراس ويبرس ضد الخطوط البريطانية التى اضطرت إلى الارتداد اثنى عشر ميلا. وهجم الألمان هجمة ثالثة فى ٢٧ مايو فى ساحة شمان دى دام فى اتجاه باريس، وقاموا فى ١٥ يوليو بجهد عظيم آخر للاستيلاء على ريمس، وشق طريقهم إلى باريس، ولكن تمكنت جيوش الحلفاء من صدهم. وفى ٨ أغسطس قام البريطانيون بهجوم كبير مفاجئ بالقرب من أميان فانهارت خطوط الألمان، وارتدوا تدريجيًا خلال شهر سبتمبر إلى خط

سيجفريد وهو الخط الذى بدأ منه الألمان هجومهم الكبير فى مارس. ولقد أطلق لودندورف على هجوم يوم ٨ أغسطس "اليوم الأسود" ومنذ تلك المعركة أحس لودندورف أن أمل ألمانيا فى الانتصار قد ضاع إلى الأبد. وقد صرح بذلك إلى الأمبراور الألمانى الذى أبدى رغبته فى إنهاء الحرب وألمانيا مازالت تقف على أقدامها، قبل أن تخر صريعة،

وفى سبتمبر عام ١٩١٨ شن فوش هجومه العام فى الوقت الذى تحركت فيه الجيوش المتحالفة على طول الجبهات الأخرى فى اليونان وبلغاريا والشام والعراق وتهاوت المقاومة فى الجبهات البلغارية والعثمانية والنمسوية والألمانية واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة[cxliii].

وفى ١٣ أكتوبر قبلت الدولة العثمانية الشروط التى فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال بعد الضربات القاسية التى كالها لها الحلفاء فى سورية والعراق، وبعد احتلال دمشق وبيروت وحلب. وانهارت قوى إمبراطورية النمسا والمجر قبل خوض المعركة الفاصلة وذلك بسبب تصريحات الرئيس ولسن التى أبدى فيها عطف الولايات المتحدة على تحقيق الأمانى القومية للأقليات الخاضعة لحكمها. وبناء على ذلك لم تجد العناصر السلافية واليوغوسلافية والتشيكية التى كانت ممثله فى الجيش النمسوى مصلحة فى الدفاع عن كيان الإمبراطورية. وأمام هذا الموقف الخطير لم تجد النمسا مفرا من طلب الهدنة والتوقيع عليها فى فيلاجويستى فى ٣ نوفمبر عام ١٩١٨. واقتنعت ألمانيا أن مواصلة القتال أمر بعيد الاحتمال، فلقد أسر الحلفاء من الجيش الألمانى ما يقرب من ربع مليون جندى، وخشى القواد الألمان وعلى رأسهم لودندورف أن ينقلب تقهقرهم المستمر إلى غزو الحلفاء لألمانيا ذاتها. ولذلك تقدمت الحكومة الألمانية فى أول أكتوبر عام ١٩١٨ إلى الرئيس ولسن تطلب إليه السعى لعقد مؤتمر للصلح على أساس النقاط الأربع عشرة التى سبق له أن أعلنها فى خطابه لمجلس الشيوخ فى يناير من العام نفسه ورأت الحكومة الألمانية فيها منفذًا للخلاص من مأزقها الحرج، وأظهر الرئيس ولسن ترددًا فى التفاوض لعقد الهدنة مع حكومة ألمانيا طالما ظل القيصر وليم الثانى جالسًا على العرش. فأبدى الألمان استعدادهم لعزله، وانتشرت الثورة فى مختلف المدن الألمانية وقام الشعب الذى أضناه الجوع وأسقمه الشقاء وأفزعته هزيمة جيوشه وكثرة أسراه، وانسحاب أنصاره، مطالبًا بعقد الصلح فورًا. فأكره القيصر وولى عهده على أن يلوذا بالفرار إلى هولندا فى ٩ نوفمبر عام ١٩١٨. ونودى بالجمهورية فى اليوم نفسه فى برلين واختير زعيم الاشتراكيين فردريك ايبرت وكان يعمل فى بادئ حياته سروجيا، رئيسا للحكومة الجديدة[cxliv].

ثالثًا- نتاج الحرب

أدى تدخل الولايات المتحدة إلى إنهاء الحرب طبقًا لمبادئ الرئيس الأمريكى ولسن ونتيجة قبول ألمانيا التسليم للحلفاء على أساس تلك المبادئ فوقعت الهدنة بين ألمانيا وبين ممثلى الحلفاء فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ فكانت أهم شروطها[cxlv]:

١- انسحاب جميع القوات الألمانية من كل المناطق التى احتلتها إلى ما وراء الضفة الشرقية لنهر الراين.

٢- تسليم ألمانيا لأسطولها ومعداتها الحربية.

٣- وضع خطوطها الحديدية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين فى خدمة قوات الحلفاء.

٤- إطلاق سراج جميع الأسرى المعتقلين لدى ألمانيا.

٥- إلغاء معاهدتى برست ليتوفسك وبوخارست المعقودتين مع ألمانيا من ناحية، والروسيا ورومانيا من ناحية أخرى.

١- مؤتمر الصلح ١٩١٩

اختيرت باريس لتكون مقرًا لمؤتمر الصلح لعدة أسباب[cxlvi]:

١- كانت هناك دعوات إلى اتخاذ جنيف مقرًا لمؤتمر الصلح على اعتبار أن سويسرًا دولة محايدة، ولكن الرئيس ويلسون كان يفضل باريس التى كانت حينذاك تعج بالقوات الأمريكية.

٢- كانت فرنسا هى أكثر الدول المتحالفة خسائرًا فى الأرواح والمساكن وفى حجم التخريب المروع الذى تعرضت له مناجم ومصانع ومدن شمال فرنسا التى كانت تصاب بالتدمير لاخلال العمليات العسكرية فقط بل كذلك بسبب التدمير الذى كان يتم على يد القوات الألمانية وهى تنسحب من موقع لآخر. فهى بذلك أحق بأن يعقد المؤتمر فيها على اعتبار أنها أكبر المضحين فى سبيل العدالة.

٣- كان إختيار باريس مقرًا للمؤتمر يمكن كلمنصو (العجوز) من تولى المؤتمر دون إثارة مشكلات معقدة حول موضوعات الرئاسة.

٤- إن وجود المؤتمر فى باريس يجعل كلمة الشعب الفرنسى مسموعة بقوة أكثر داخل أروقة المؤتمر.

وقد تأخر انعقاد المؤتمر لبعض الوقت بسبب إصرار الرئيس ويلسون على إلقاء خطابه على الكونجرس فى ديسمبر - كانون أول ١٩١٨، وكانت ظروف بريطانيا السياسية قد ساهمت - هى الأخرى - فى تعطيل انعقاد المؤتمر بعض الوقت. فقد كان (لويد جورج) يصر على أن تجرى انتخابات جديدة فى بريطانيا حتى إذا ما نجحت برامجه ذهب إلى مؤتمر الصلح مسلحًا بتأييد شعبى وبرلمانى كاملين. وخاصة أنه كانت قد مرت حوالى ثمانى سنوات على بريطانيا دون إجراء انتخابات. وفعلا أجريت هذه الانتخابات فى منتصف ديسمبر. وخلال هذه الانتخابات ترددت الدعوة إلى "شنق القيصر" الألمانى، وعلى إرغام المانيا على دفع تعويضات مناسبة، وكان من سوء حظ ألمانيا أن الفترة الأخيرة من الحرب شهدت أحداثًا إنسانية محزنة، وبوجه خاص إغراق الغواصات الألمانية لباخرة البريد الإيرلندية (لنستر) بمن فيها من رجال ونساء وأطفال بلغ عددهم ٤٥٠ نفسًا، وكان وقع هذه الكارثة شديدًا على نفوس الإنجليز الأمر الذى عمق من كراهيتهم للألمان، وزاد من حدة مطالباتهم لحكومتهم بالقصاص من ألمانيا.

وكان أول انعقاد للمؤتمر فى ١٨ يناير ١٩١٩، ووقعت معاهدة فرساى مع ألمانيا فى ٢٨ يونيو ١٩١٩ وهى الذكرى الخامسة لحادثة سيراييفو، وكان آخر انعقاد للمؤتمر فى ٢١ يناير ١٩٢٠، وبعد ذلك وقعت معاهدات الصلح مع كل من المجر وتركيا، ولم تستكمل الولايات المتحدة معاهدتها المنفردة مع ألمانيا إلا فى ٢٥ أغسطس ١٩٢١، ومع تركيا لم توضع معاهدة لوزان - المعقودة فى يوليو ١٩٢٣ - موضع التنفيذ إلا فى أغسطس ١٩٢٤.

طالت مدة انعقاد المؤتمر، كما طالت الفترة التى أنجز خلالها توقيع وإبرام المعاهدات النهائية، وذلك لتعدد وتشعب الموضوعات التى عرضت على مائدة المؤتمر. وكانت الغالبية العظمى من هذه الموضوعات شائكة وذات حساسيات متعددة الجوانب الأمر الذى كان يتطلب إجراء مشاورات مطولة للوصول إلى حل بشأنها. أضف إلى هذه أن عدد مندوبى الدول فى المؤتمر كان حوالى السبعين مما كان يزيد من وقت المباحثات وتعقيدها أيضًا. وكان المؤتمر مكونًا أساسًا من دول الحلفاء والدول المشاركة وقبلت عضوية دولة جديدة وهى تشيكوسلوفاكيا وبولنده، كما حضر مندوبون عن هيئات وقوى ذات أثر فى الحرب مثل العرب واللبنانيين والمصريين والأكراد والأرمن والصهيونيين والكوريين والروس البض الإيرلنديين.

أما الدول التى فرض عليها عدم المشاركة فى مؤتمر الصلح فكانت: الدول المهزومة، وروسيا، والدول المحايدة. ولا شك أن غياب الدول المحايدة عن المؤتمر يشكل نقصًا خطيرًا فى بنائه، حيث أن هذه الدول عانت كذلك من ويلات الحرب، وكان يجدر أن يكون لها رأى مسموع فيما ستكون عليه خريطة أوروبا الجديدة. أما استبعاد روسيا فكان لخروجها من الحرب من تلقاء نفسها، وهذا أفاد الحلفاء فى رسم خريطة أوروبا الشرقية بحيث يُضرب حول روسيا حزام يمنع من إنتشار الشيوعية منها إلى بقية أجزاء أوروبا. أما غياب ألمانيا، وفرض معاهدة فرساى فرضًا على حكومة الجمهورية الألمانية الجديدة، فقد أعطى للزعامات الألمانية فيما بعد الفرصة للتنصل من معاهدة لم يكن لهم رأى فى أعدادها. ووضعت طريقة معقدة لتوزيع عدد المندوبين فى المؤتمر على كل دولة. وكان من الطبيعى أن تحتفظ الدول الكبرى المنتصرة بعدد كبير نسبيًا من الأعضاء، ولهذا خصص لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا خمسة مندوبين، وأعطيت لبلجيكا والبرازيل وصربيا ثلاثة مندوبين، أما بقية الدول الأخرى فلكل واحدة مندوب فقط. وحيث أن كل

هؤلاء المندوبين كانوا يمثلوا حوالى ٣/ ٤ سكان العالم، فيمكن أن نقول أن مؤتمر صلح باريس كان أول مؤتمر صلح عالمى، مع مراعاة أن مقدرات هذا المؤتمر كانت مركزة فى يد مندوبى الدول الخمسة الكبرى وعندما دارت عجلة العمل فى المؤتمر كان المتحكم فى مستقبل الدول المهزومة، وفى أوضاع المحايدة، وفى تحقيق مكاسب الدول المنتصرة ثلاثة فقط هم: كلمنصو، لويد جورج، وودرو ويلسون.

ونظرًا لقيمة الأدوار الشخصية والدولية التى لعبها هؤلاء الكبار يجدر بنا أن نقدم تحليلاً لكل واحدة منها يكشف عن كوامن قدراته واتجاهاته[cxlvii].

ولنبدأ بأضعف هذه الشخصيات:

أورلاندو

كان أورلاندو قد تولى رئاسة الوزارة الإيطالية. فى أصعب الظروف وأدقها فى أعقاب كبة كابورتيو. واستطاع أن يدير دفة الأمور حتى النصر النهائى، ولكن الأمور فى داخل إيطاليا كانت لا تمكنه من أن يكون طليق اليد فى مناورات مؤتمر الصلح بسبب الخلافات الجوهرية التى كانت بين الأحزاب الإيطالية. وكانت إيطاليا أكثر البلاد الأوربية تأثرا بنكبات الحرب بسبب ضعفها فى مجالات الصناعة ونقص المواد الأولية بها. وكان برلمانها غير قادر على اتخاذ مواقف حاسمة إزاء القضايا الكبرى، وتعرضت الحكومة الإيطالية لهجمات اليمين واليسار على السواء، وانتشرت الإضرابات فى معظم البلاد. وكانت تطلعات الشعب الإيطالى إلى مكاسب بلاده من الحرب بعيده جدا، وكانت ذكريات الإمبراطورية الرومانية وعظمتها أقوى من أن يكتشف الإيطاليون حينذاك حقيقة قدراتهم إزاء الدول الكبرى الأخرى المنصرة. وكان أورلاندو يشعر بضعف موقفه داخل مؤتمر الصلح، ويعانى جدًا من ثقل الضغوط الشعبية والسياسية عليه من أجل الحصول على مكاسب عظمى فى مؤتمر الصلح". ثم أن علاقته برفقائه (ويلسون وكلمنصو ولويد جورج) غير طيبة، وخاصة من جانب الأمريكى والفرنسى. فقد كان كلمنصو يحتقر إيطاليا والدور الهزيل الذى لعبته فى الحرب، وكان ويلسون لا يعطيها قدرها المناسب وكان لويد جورج يعطف عليها عطفًا إنجليزيًا خاليا من الوعود. والسبب فى هذه المواقف ليس وليد العاطفة والهوى وإنما وليد متطلبات الأمن للدولتين الفرنسية والإنجليزية. فإيطاليا قبيل الحرب العالمية الأولى أصبحت إمبراطورية تجاور مستعمراتها مستعمرات كل من فرنسا وبريطانيا فى شمال افريقية وفى شرق إفريقية، وهى إلى جانب هذا أصبحت - بعد هزيمة ألمانيا والمملكة الثنائية - الدولة الأوروبية التالية لفرنسا فى داخل القارة الأوروبية. ولها الكثير من المميزات الإستراتيجية فهى تستطيع أن تمد إحدى يديها إلى قلب القارة وأن تمد الأخرى إلى شمال أفريقية. وفوق هذا وذاك فالريفييرا الفرنسية امتداد للإيطالية، وصقلية على الطريق بين فرنسا والشام الذى كان من نصيب فرنسا بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦.

وزادت من حدة الأزمات بين ممثل إيطاليا والكبار الثلاث إن الاتفاقات السرية المعقودة بين دول الوفاق وإيطاليا خلال الحرب لاقت معارضة شديدة من جانب الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون فى مؤتمر الصلح وأن بعض هذه الاتفاقات السرية كان لا يحترم الحقوق القومية، ومن ذلك أن اتفاقياتها مع دول الوفاق كانت تهدف إلى الهدف فى الأرض البلقانية بغض النظر عن جنسية السكان. ولهذا لقيت معارضة شديدة من جانب ويلسون وكلمنصو حتى اضطر (أورلاندو) إلى مغادرة المؤتمر تاركا (سونينو) ممثلاً لبلاده فيه.

كلمنصو

كان أقوى الأربعة الكبار، وأشدهم ذكاءًا، كان يقترب من الثمانين، دون أن تكل قواه عن المعارضة التى عاش حياته فى خضمها، وكان ينظر بألم دفين إلى كون الإمبراطورية البريطانية أوسع وأكبر وأضخم ثروة من الإمبراطورية الفرنسية فضلاً عن أن الحرب لم تدر رحاها على الأرض البريطانية، وأن خسائر بريطانيا وإمبراطوريتها لا تكاد تعادل نصف ما خسرته فرنسا أرواحًا وعتادًا وثروات. ومع هذا كله كان يرى فى افق السياسة الدولية خطرين عظيمين على فرنسا، وهذه المرة من جانب أخوة لفرنسا فى السلاح: بريطانيا والولايات المتحدة. فى الوقت الذى لا يزال فيه الخطر الألمانى على فرنسا غير بعيد، خاصة إذ أهملت فرنسا فرض القيود الشديدة عليها. ولقد كان

كلمنصو يدرك إلى حد بعيد كم كان ويلسون مثاليًا لا يقدر مخاوف فرنسا وآلامها حق قدرها، ويدرك أن لويد جورج يريد أن يلعب اللعبة البريطانية التقليدية، وهى أن تظل فرنسا خائفة من ألمانيا حتى تنفرد بريطانيا بالاستيلاء على أكبر قسم من مستعمرات ألمانيا وولايات الدولة العثمانية. وتستطيع أن تتلاعب بكافة الأطراف بما يضمن لها أكثر المكاسب بأرخص التكاليف. كان (كلمنصو) ضليعًا فى المشكلات الأوروبية وخفاياها، وكان يدرك بسرعة كل معانى المناورات السياسية التى مهر فيها سياسيو بريطانيا. وساعده على ذلك إتقانه للغة الإنجليزية، بل كان الوحيد من بين الثلاثة الكبار الذى يتقن اللغات الثلاث الفرنسية والإنجليزية والألمانية، وكانت واقعيته توقع مثالية ويلسون فى تخبطات مربكة قللت من هيبة الرئيس الأمريكى، وساهمت فى أن يصبح كلمنصو ولويد جورج راسما خريطة أوروبا والشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. ولهذا كان كلمنصو شديد اللهجة فى مجادلاته مع ويلسون ولويد جورج، وضاعف من ذلك ثقل السنون عليه، وخيبة أمله فى الإنسانية، وتفوق الفكر الأنانى الفرنسى عليه تفوقًا لا حدود له، وهناك ناحية شخصية أثرت فى توجيه المؤتمر إلى سياسات معينة، فقد كان (كلمنصو) يرغب فى أن يختتم حياته ببطوله قومية عظمى فى مؤتمر الصلح، وكان يعتقد أن الرأى العالمى يقف إلى جانبه ضد ألمانيا، وأن الفرصة قد حانت لتصبح فرنسا صاحبة حدود آمنة، وليس هناك من دولة أوروبية فى داخل القارة تهددها بالغزو. وكان يرى أنه قد مر على فرنسا زمن طويل وهى تحت خوف الغزو من أكثر من جهة، وأنه آن الوقت الذى تضع فيه فرنسا أسس سلام دائم يبعد عن فرنسا هذه المخاوف نهائيًا إن أمكن. كانت فرنسا تطالب بالكثير، ولكن دون إسراف. وتركزت أهدافها فى إقليم السار بحيث تعود حدوده إلى عام ١٨١٤/ ١٨١٥، وكان ذلك مثار جدل عنيف بين كلمنصو ولويد جورج الذى حذر زميله من خلق مشكلة الألزاس واللورين جديدة، ومن وجهة النظر الأمريكية كان هذا يعتبر تجاوزًا لمبادئ ويلسون الأربع عشرة حيث أن السار كان ألمانيا بلا شك، ويجب - وفقًا لمبدأ تسوية المشكلات على أساس قومى - أن يظل ضمن الدولة الألمانية، كما كانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى خلق حاجز بينها وبين ألمانيا يكون على الأقل مجردًا من السلاح أن لم يكن تحت إشرافها أو يكون دولة منفصلة عن ألمانيا. وبمثل هذه الخطة تفقد ألمانيا الكثير من المصادر الصناعية اللازمة لاستعادتها قوتها العسكرية. علاوة على أنها كانت تريد مساحات واسعة جدا من مستعمرات الدولة الألمانية وولايات الدولة العثمانية. وكانت هناك اتفاقات نظمت إلى حد ما توزيع العراق والشام بين فرنسا وبريطانيا (اتفاقية سايكس - بيكو) ولكن بريطانيا بعد الحرب أخذت فى المماطلة مستندة إلى أنها هى التى تسيطر بجندها على كل تلك المناطق وأخذت تساوم فرنسا على تنازلات جديدة.

لويد جورج

كان سياسيًا بارعًا، تكونت لديه ملكة الجدل لسابق خبرته فى مجال المحاماة، وتفوق فى المناقشات السياسية لخبراته خلال عمله فى البرلمان والوزارة وإطلاعه الواسع على الشئون العالمية. ولم يعش، كسياسى فى خط واحد تقريبًا مثل كلمنصو الذى كان فى الغالبية العظمى من حياته معارضًا شديد اللسان على خصومه، أما لويد جورج فقد مارس الطرفين النقيضين: المعارضة والموالاة. كانت حكومته ملكية ومستقرة، بينما كانت فرنسا جمهورية متأججة. كانت بريطانيا هادئة الأعصاب بعد هذا النصر الكبير.

كانت سلطاته تستند إلى تشجيع الملك وتأييد الشعب. وكان هو يدرك أن الشعوب قد تطالب بأكثر مما يجب، بينما كانت هناك ضرورات سياسية تفرض على لويد جورج أن لا ينساق وراء مطالب شعبه الكثيرة، وفى نفس الوقت كان عليه أن يرضى هذا الشعب الذى أولاه ثقته. وبدت هذه الأزمة بوضوح عند التعرض لمشكلة التعويضات وتقليم أظافر ألمانيا، إذ كان لويد جورج يرى أنه يجب الإبقاء على ألمانيا كقوة رادعة للتفوق الفرنسى، ويجب وضع تقديرات غير مبالغ فيها للتعويضات التى تفرض على ألمانيا. وهنا واجه لويد جورج ضغوطًا شديدة من جانب زعماء بريطانيا بل وكذلك تعرض لنقد شديد من جانب كلمنصو فى هذه المسألة، وكذلك بسبب مطالبة لويد جورج بأن لا يطبق التجريد من السلاح على ألمانيا وحدها، وإنما طالب بأن يطبق على الجميع إذا أريد للسلام أن يستتب، وكانت المطالب البريطانية مركزة فى خارج أوروبا، أما بالنسبة لخريطة أوروبا الجديدة فكان لويد جورج فى حقيقة الأمر هو المخطط لها وهو المسئول مع كلمنصو، وإلى حد ما مع ويلسون، عن رسمها على النحو الذى ظهرت عليه فى ١٩١٩ - ١٩٢٠، ذلك الشكل الذى ساعد على وقوع الحرب العالمية الثانية.

٤- ويلسون

كان ويلسون قد اشتهر بقدراته الخطابية، إلا أنه لم يتمتع بدقة القانونى عند وضع الكلمات فى نصوص المعاهدات، ولعل هذا كان راجعًا إلى تركيزه على المبادئ لا على المشكلات الواقعية نفسها. إلا أن بعد نظره فى الشئون العالمية أعطاه مركزًا عاليًا كسياسى قدير، وبوجه خاص دعوته إلى "عصبة للأمم" التى جاءته نتيجة لتخصصه فى العلوم السياسية وذلك أيضًا لأن السياسى الأمريكى ينظر إلى المشكلات الدولية بصفة عامة، والمشكلات الأوروبية بصفة خاصة، من بعيد بشكل يجعله يرى النظريات أكثر وضوحًا من المشكلات الملحة. ومن هنا اهتزت مبادئه الأربع عشر أمام مشكلات أوروبا المعقدة. وكان هو مسئولاً عن تعلق الشعوب المهضومة بمبدأ تقرير المصير، وعن خيانته لهذه الشعوب وتركها فى مواجهة عملاقين استعماريين كبيرين منتصرين لا رادع لهما لما ما بينهما من خلافات. وحيث أن ويلسون كان يمثل بلدا يتبع الديمقراطية البرلمانية، فإنه كان عرضة لفقد منصبه عقب فوز الحزب المنافس له، وفعلا عندما أجريت انتخابات الكونجرس فى نوفمبر - تشرين ثانى ١٩١٨ ربحها الحزب الجمهورى، فأصبح مركز ويلسون صرحًا حيث أن زميليه (لويد جورج وكلمنصو) كل منهما كانت تسنده أغلبية برلمانية وأغلبية فى الرأى العام.

كانت المشكلات التى تقرر أن ينظر فيها مؤتمر الصلح عديدة للغاية. وكانت أشد هذه المشكلات دقة تلك المتعلقة بخريطة أوربا الجديدة والمطالب المضادة التى كانت تدور حول هذه القطعة من الأرض أو تلك. ولهذا تشكلت عدة لجان لدراسة المشكلات المعروضة. ولكن الحقيقة التى ترسخت بمرور الوقت - خلال انعقاد المؤتمر - أن الثلاثة الكبار هم الذين كانت لهم الكلمة الأخيرة فى رسم خريطة أوروبا الجديدة، متوخين فى ذلك مصالح بلادهم أولا. كانت تسوية المسائل المتعلقة بألمانيا هى الأكثر أهمية، رغم أن العديد منها لم يتطلب سوى القليل من الوقت للوصول إلى قرار نهائى بشأنها. فقد استعادت فرنسا الألزاس واللورين، وحصلت على استغلال فحم السار لمدة خمسة عشر عاما تدير عصبة الأمم خلالها هذه الإقليم على أن يتحدد مصيره باستفتاء عام يجرى فى ١٩٣٥. أما فيما يتعلق برغبة فرنسا فى السيطرة المباشرة على أراضى الضفة اليسرى لنهر الراين، فكانت دواعى الأمن العسكرى تدعو كلمنصو إلى الإلحاح على تحقيق هذا المطلب، إلا أن ويلسون ولويد جورج رفضا الموافقة على ذلك واكتفوا بتجريد منطقة الراين إلى عمق خمسين كيلومترًا من السلاح، ولم يقبل كلمنصو بهذا إلا بعد أن وعده ويلسون ولويد جورج بتقديم مساعدة إنجلو - أمريكية مشتركة لفرنسا فى حالة وقوع هجوم ألمانى عليها. واكتفى كلمنصو بهذا الوعد الدبلوماسى. إلا أن التطورات أفقدت هذا الوعد قيمته وبسرعة غير منتظرة، فقد رفض السناتو الأمريكى إبرام معاهدة الصلح، وبالتالى لم تعد حكومة الولايات المتحدة مسئولة عن ذلك الوعد، وانتهزت بريطانيا هذا الحادث وأعلنت أن عدم تمسك حكومة الولايات المتحدة بوعد ويلسون لكلمنصو يجعلها هى الأخرى - فى حل من تعهدها سالف الذكر. وبدا وكأن فرنسا خدعت خديعة مروعة ستؤثر فى توجيه سياساتها الخارجية بعد ذلك.

أما الحدود الدانمركية - الألمانية فقد تقرر تعديلها عن طريق استفتاء فى شلزويج يحدد مصيرها وقد أجرى الاستفتاء وأدى إلى انضمام الجزء الشمالى منها فقط إلى الدانمرك وظل الباقى جزءًا من ألمانيا. فقدت ألمانيا لصالح بلجيكا: أوبن ومالميدى.

وحصلت بولنده على مساحات من الأرض الألمانية ذات قيمة اقتصادية كبيرة منها الممر البولندى المنتهى على البلطيق بمدينة دانزيج الألمانية تمامًا، والتى أصبحت ميناء حرًا تديره عصبة الأمم. وبذلك تكون بولنده قد أوجدت لنفسها منفذا على البلطيق، ولكنها فى سبيل ذلك اضرت بألمانيا ضررًا بليغًا للغاية، حيث أن الممر البولندى هذا قسم ألمانيا إلى قسمين هما بروسيا الشرقية وألمانيا. ومن الناحية الثانية كانت مدينة دانتزج ألمانية شعبا واقتصادًا وتاريخًا، ويتعارض فصلها عن ألمانيا مع مبدأ وحدة القوميات. كذلك تقرر إجراء استفتاء فى سيليزيا لتحديد تبعيتها، وبعد إجرائه انضمت سيليزيا العليا (جنوب سيليزيا) إلى بولنده بما فيها من مناجم فحم عالية الانتاج، بينما احتفظت ألمانيا بثلثى سيليزيا[cxlviii].

وحصلت تشيكوسلوفاكيا – الدولة الجديدة – من ألمانيا على منطقة صغيرة قرب تروبو. وكان ميناء مميل الألماني السكان عرضة لمطالبات لتوانية شديدة. حتى لقد نفذ الليتوانيون – الذين يعتبرون مميل منفذا لدولتهم الجديدة – خطة للاستيلاء عليه عنوة في ١٩٢٣، وحتى لا تتسع المشكلة قرر الحلفاء وضع نظام دولي (لمميل)، كان واحدًا من النظم الدولية المعقدة التي ظهرت في بعض المدن المهمة بعد الحرب العالمية الأولى. أما فيما يتعلق بالمستعمرات، فقد جردت ألمانيا منها. واقتسمتها فرنسا وبريطانيا بصفة أساسية وشاركت في الأسلاب – ولكن بدرجات أقل – كل من بلجيكا واتحاد جنوب أفريقية واستراليا ونيوزيلنده واليابان على النحو التالي:

١- اقتسمت فرنسيا وبريطانيا الكمرون.

٢- حصلت بريطانيا على الانتداب على تنجانيقا وتوجولاند.

٣- تولى اتحاد جنوب إفريقية الانتداب على جنوب غرب أفريقية.

٤- حصلت اليابان على جزر المحيط الهادي الواقعة تحت السيطرة الألمانية. وهي جزر مارشال وكارولينا وماريان، وورثت المناطق الألمانية في الصين (كياو – تشاو في شبه جزيرة شانتونج).

٥- وورثت استراليا منطقة غينية الجديدة بجزرها، وانتدبت نيوزيلنده على جزر ساموا.

٦- سحبت من ألمانيا كافة الامتيازات التي كانت لها في المغرب والصين وسيام وأفريقية الاستوائية.

٧- نزع سلاح قناة كييل وتقرر حيادها.

وحيث أن الضمان الحقيقي – بالنسبة لدول الحلفاء لاستمرار تنفيذ هذه الشروط هو منع ألمانيا من معاودة الانتقام – والإبقاء عليها ضعيفة من الناحية العسكرية فرضت على ألمانيا:-

١- أن لا يزيد تعداد جيشها عن مائة ألف مقاتل يجمعون بالتطوع حيث أن التجنيد الإجباري أصبح محرمًا على ألمانيا.

٢- أن لا تستخدم القوات المسلحة الألمانية الدبابات أو الطائرات الحربية.

٣- تسليم أسطولها الحربي وأن لا يزيد في المستقبل عن ست قطع لا تزيد حمولتها عن عشرة آلاف طن، وإلى جانبها عدد محدود من القطع الصغيرة الحربية.

٤- تدمير القاعدة البحرية الألمانية في هليجولاند وبذلك تكون بريطانيا قد ضمنت عدم قدرة البحرية الألمانية على استعادة قوتها.

وفرضت على ألمانيا تعويضات غير محددة تدفع لدول الحلفاء عما أصابها من تخريب وخسائر وألقيت تبعة كل هذا على ألمانيا، وحتى ترغم ألمانيا على دفع هذه التعويضان تقرر احتلال أراضي الرين لحين تسديدها[cxlix].

وكانت مشكلات التعويضات واحدة من أعقد ما جادل فيه الكبار الثلاث. كانت فرنسا مسرفة في مطالبها وكانت بريطانيا – رغم اعتدال لويد جورج – تطالب بالحصول على قدر كبير من التعويضات، وكان ويلسون يرى عدم شرعية هذا الإسراف في المطالبة بالتعويضات عن الخسائر المدينة والعسكرية على السواء. وبلغ التهور في المطالبة عندما وضع بعض خبراء المال تقريرًا طالبوا فيه ألمانيا بدفع ٢٤ ألف مليون جنية استرليني مؤكدين قدرتها على ذلك، ورد الاقتصادي المالي الكبير البريطاني (كينز) بأن قدرات ألمانيا لا تتعدى ألفي مليون فقط. وأدرك كل من لويد جورج وويلسون أنه لابد من إبعاد قضية التعويضات عن تأثير الرأي العام المتطرف في كل من فرنسا وبريطانيا. ونجحا في إحالة الموضوع إلى لجنة، وفهم الرأي العام أن وراء هذه اللجنة جهودًا لزيادة قيمة التعويضات بينما كان ويلسون ولويد جورج يهدفان إلى إنقاصها. وعلى أي حال فقدت ألمانيا الكثير من قدراتها العسكرية ومنعت من تطويرها، وفقدت عشر سكانها وجانبًا كبيرًا من مناجم الفحم والحديد، وأصبحت مدينة للحلفاء بتعويضات ضخمة لا تدري إلى أي مدى خيالي ستصل إليها الأرقام الفرنسية بالذات[cl].

كانت الدعوة إلى استقلال القوميات تعنى تفكك إمبراطورية النمسا والمجر تفككًا كبيرًا. وكان أول مظهر له هو انفصال النمسا عن المجر، ثم ثورة كل قومية وعملها على الاستقلال بنفسها، فكان أن ظهرت يوغسلافيا التى أصبحت مؤلفة جغرافيا من الصرب والبوسنة والهرسك ودلماشيا والجبل الأسود وكرواتيا حتى أعالى نهرى الساف والدراف، وعنصريًا كانت تتكون من ثلاث عناصر: الصرب والكرواتيون والسلوفين. والأخيران كاثوليكيان بينما الصرب أرثوذكسية،

وظهرت تشيكوسلوفاكيا وتعدادها ١٣ مليون بسلخ بوهيميا ومورافيا وسيليزيا النمساوية وأجزاء من النسما السفلى، ولكنها لم تكن دولة متجانسة العنصر، واتسعت رومانيا على حساب جاراتها المجر وروسيا والنمسا، فاستولت من الأولى على ترانسلفانيا ومن الثانية على بسارابيا ومن الأخيرة على بوكوفينا.

وتنازلت النمسا لإيطاليا عن تريستا وإيستريا والتيرول وممر برنر الإستراتيجي بما فيه من ألمان فى الأديج الأعلى وكانت إيطاليا تطالب بميناء (فيومى)، وهكذا أصبحت النمسا واحدة من دول شرق أوروبا الصغيرة، إذ فقدت مساحتها ورعيتها، وحتى لا تضمها ألمانيا نص على منع إندماجها فى ألمانيا[cli].

الدولة المهزومة الوحيدة التى لم تفقد الكثير من أراضيها هى بلغاريا، حيث أعيدت إلى حدودها التى كانت فى ١٩١٤، على اعتبار أنها خسرت الكثير من الأراضى فى حرب البلقان الثانية (١٩١٣). وكانت الخسارة الرئيسية التى منيت بها مركزة فى تنازلها عن تراقيا الغربية لليونان. وأكدت معاهدة نايى هذه التسويات مع بلغاريا (٢٧ نوفمبر – تشرين ثانى ١٩١٩). أما فيما يتعلق بالدولة العثمانية فقد أصبحت قاصرة على تركيا بعد أن احتلت الجيوش البريطانية العراق حتى الموصل والشام حتى حلب. وسيطرت قوات الحلفاء على المضايق وأعاد إغلاقها فى وجه السفن الحربية على نسق ما طبق منذ ١٨٤١، وفرضت على تركيا معاهدة سيفر: أغسطس ١٩٢٠ وبمقتضاها تنازلت لليونان عن كل ما لديها فى أوروبا فيما عدا القسطنطينية ومنطقة صغيرة على طول المضايق وبحر مرمرة بعمق يحول دون اطلاله يونانية على المضايق، واستقلت أرمينيا، وتولت اليونان أمر الإشراف على منطقة أزمير وما حولها ووضعت منطقة أضاليا تحت الإشراف الإيطالى كما وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب الإنجليزى. على أن الذى وقع معاهدة سيفر هو السلطان العثمانى، بينما كانت الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال (اتاتورك) ترفضها وترفض التفريط فى أى شبر من الأراضى التركية، وأعاد تكوين القوات التركية، وقاتل اليونانيين حتى دحرهم، وظل وراء الفرنسين والإيطاليين حتى تخلوا عما كان تحت يدهم من أرض تركية، وأخيرًا توصل إلى معاهدة لوزان ٢٤ يوليو ١٩٢٣ التى أنهت حالة الحرب مع تركيا وحددت الحدود مع بلغاريا واليونان، ودعت إلى تحديد للحدود التركية – العراقية، والتركية – السورية – وأعلنت تركيا تنازلها عن سيادتها على البلاد العربية، ووافق الحلفاء من جانبهم على إلغاء الامتيازات الأجنبية. وفى نفس اليوم وقع "ميثاق المضايق" الذى يضمن حرية المرور فيها زمن السلم والحرب ونظم مرور القوات والبحرية المسلحة عبرها زمن السلم والحرب ونظم مرور القوات والبحرية المسلحة عبرها زمن السلم والحرب، وتألفت لجنة دولية للإشراف على سير العمل فى المضايق طبقا للميثاق الخاص بها.وبمقتضىـ هذه المعاهدة أيضًا جلت القوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية عن الأراضى التى كانت تحتلها من الجمهورية التركية الجديدة[clii].

ويمكن وضع الملاحظات التالية على هذه التسويات[cliii]:

١- اعتبر الألمان أن الحلفاء غرروا بهم، فما أن ألقوا السلاح حتى ظهر لهم أن الحلفاء سيعاملونهم معاملة المغلوب، وهذا ما حدث فعلا بل أشد منه، حيث كان من المتعارف عليه أن يتفاوض المنتصر مع المهزوم، ويعرض عليه شروطه ويناقشه فيها. أما الحلفاء فقد تدارسوا ما يجب أن يفرض على ألمانيا ثم طلبوا منهم توقيه معاهدة فرساى ومن هنا وصف الألمان هذا العمل بأنه املاء المعاهدة عليهم إملاء من جانب الحلفاء. واتخذوا من ذلك ذريعة للتخلص من قيودها كلما أمكنهم ذلك. وبذلك يكون هذا العمل مسئولا إلى حد كبير عن تعميق الرغبة فى الانتقام لدى الألمان. فقد قلمت معاهدة فرساى من أظافر المانيا،

٢- ووضعت بذور الحرب العالمية الثانية مثلما وضعت معاهدة فراكفورت (١٨٧١) بذور الحرب العالمية الأولى. فحق تقرير المصير الذى كان أمل الألمان فى استمرار وحدة بلادهم لم يطبق عليهم وتوزع كثير من الألمان تحت حكم تشكوسلوفاكيا وبولنده وفرنسا، وشطرت ألمانيا شطرين (بروسيا الشرقية – ألمانيا). وكانت محاولات استعادة هؤلاء تعنى وقوع حرب عالمية جديدة.

٣- لم تتبع الدول المنتصرة أية خطة لنزع السلاح الدولى، وبالتالى كان ذلك المشروع – فى نظر الألمان – مجرد خدعة لتجريد ألمانيا من السلاح دون نزع سلاح بقية الدول الكبرى.

٤- كانت روسيا غائبة عن هذه المعاهدات ومن ثم لم تراع مصالحها عند وضعها، بل كانت هذه المعاهدات تميل إلى ما يضر روسيا أكثر مما يفيدها. وكان من أسباب ذلك انتشار الحكم الاشتراكى فى روسيا بسرعة، ومخاوف الدول الرأسمالية من النظرية الشيوعية ولتعاونها عسكريًا ضد الحكم الاشتراكى اللينينى هناك.

٥- بدت الولايات المتحدة وكأنها تدافع عن الدول التى وضع لها نظام الانتداب وبعثت بلجنة كنج كرين إلى الشرق العربى، وعادت هذه اللجنة لتضع توصيات رائعة، ولكن ضربت فرنسا وبريطانيا بها عرض الحائط، وعندما حصلت الولايات المتحدة على نصيب من بترول الموصل فى شمال العراق، أغلقت بابها دون الحركات الوطنية التحررية فى المنطقة.

وعلى أى حال وضعت هذه المعاهدات باسم استقرار العالم، وكان ويلسون يرى أنه لابد من منظمة دولية تعمل على المحافظة على استمرار هذه السلام وكانت هذه هى المهمة الأولى لعصبة الأمم.

٢- عصبة الأمم

كان أفضل ما اشتملت عليه تسويات ما بعد الحرب هو ميثاق عصبة الأمم الذى بذل الرئيس ويلسون جهدًا كبيرًا لإخراجه إلى حيز الوجود فقرر الذهاب إلى مؤتمر السلام بنفسه لإقناع أوروبا بصلح عادل قائم على أساس عصبة من الشعوب الديمقراطية المحبة للسلام. ونظرًا لحرص ولسن الشديد على أخذ موافقة الدول الأعضاء فى مؤتمر السلام على ضم ميثاق العصبة إلى معاهدة فرساى، بينما كانت تلك الدول تصر على فصل الاثنين عن بعضهما أكثر من استرضاء المنتصرين إلى درجة تنافت مع بعض المبادئ، والتقط التى نادى بها من قبل، ولذا لم يرض فريقًا من الرأى العام الأمريكى، فالإبقاء على بعض نقاط ولسن الشهيرة أغضب الكثيرين وحذف البعض أثار غضب الفريق الآخر[cliv].

ولكن بالرغم من ذلك نجح ولسن فى إنشاء عصبة الأمم، وفى إقناع دول أوروبا الكبرى بالاعتراف بمبدأ منرو، وكان هذا المبدأ قبل ذلك الوقت مجرد تعبير عن سياسة أعلنتها الولايات المتحدة من جانبها وحدها. وكان ولسن يرى أن العصبة ما هى إلا نظرية منرو مكبرة فهو يرى أن العصبة ستؤدى إلى العالم كله خدمات كبير مثلما تؤدى نظرية منرو للولايات المتحدة[clv].

على أى حال أقر ميثاق عصبة الأمم فى ٢٨ أبريل ١٩١٩ على أساس أنها منظمة دولية تحمى السلام العالمى لا بقوة السلاح ولكن بقوة الرأى العام العالمى، وبقوة التقاء الدول فيها وارتباطهم المعنوى بميثاق العصبة الذى ينص على عدم اللجوء إلى القوة لتسوية المشكلات التى تظهر بين الدول. وأصبح على الدول الأعضاء أن تلتزم بأهداف العصبة الأخرى وهى[clvi]:

١- عدم عقد معاهدات أو إتفاقيات سرية، وإنما يجب أن تكون علنية.

٢- العدالة والشرف والنزاهة يجب أن تكون هدف كل معاهدة أو إتفاقية.

٣- عندما تكون دولة كبرى مسئولة عن إقليم متخلف بواسطة (الانتداب) يجب أن تعمل الدول المنتدبة على رقى مجتمع الدولة المتخلفة. وكانت عصبة الأمم هى التى طبقت نظام (الانتداب) على الأراضى التى كانت تحت حكم الدول المهزومة (الدولة العثمانية والإمبراطورية الألمانية).

٤- وفى مجالات العلاقات الدولية الاقتصادية دعى ميثاق العصبة إلى تأمين حرية النقل والتجارة.

٥- فى المجالات العمالية والاجتماعية دعت العصبة إلى ضرورة رفع مستوى العامل ورفع الاستبداد عنه وإعطائه حدًا أدنى من الأجور يجعله قادرًا على الحياة الكريمة.

٦- حماية النساء والصبية من الاستغلال.

٧- تدبير الوسائل لمكافحة الأوبئة والأمراض.

ولتنفيذ هذه الأهداف تشكلت أجهزة إدارية وفنية وتنفيذية لعصبة الأمم[clvii]:-

تمثلت فى الجمعية العمومية (العصبة)، والتى تتكون من ممثلى الدول الأعضاء، ولكل دولة صوت واحد، وكانت أهم مسئولياتها الحفاظ على السلام. ولكن دون أن يكون تحت يدها الإمكانيات الكفيلة بتحقيق ذلك. فلم تعط القوة العسكرية لفرض السلام، ولم تنجح فى مهمة نزع السلاح. ومن هنا كانت سلطاتها محدودة جدا واستشارية، ثم المجلس والذى يتألف من مندوبى الدول الكبرى ومندوبى أربع دول أخرى تنتخبهم الجمعية العامة. ومهمته إعداد الخطط اللازمة للحفاظ على السلام أو أية موضوعات أخرى من مسئوليات العصبة. وبوجه خاص العمل على حل الخلافات بين الدول سلميًا. وقد تولى (المجلس) مسئولية إعداد النظم واللوائح التى ستسير عليها "محكمة العدل الدولية". أما الأمانة العامة، فهى الجهاز الإدارى، وهو الجهاز الدائم باستمرار بعكس (العصبة) أو (المجلس) والتحق بالعصبة عدة مؤسسات وهيئات دولية جديدة أهمها، محكمة العدل الدولية كانت هناك مشكلات بين الدول يمكن أن ينظر إليها من الناحية القانونية فقط، من أجل هذا أنشئت "محكمة العدل الدولية" واتخذت من لاهاى – فى هولنده – مقرًا لها، أما مكتب العمل الدولى فكان الهدف منه رعاية مصالح العمال ورفع الغبن عنهم، وإصدار التشريعات التى تحافظ على حقوقهم.

تلك كانت الظروف التى أدت إلى ظهور عصبة الأمم، والشكل التى ظهرت به، والأهداف التى تسعى إليها. أما مدى نجاحها وفشلها فإن تطور الأحداث خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٨- ١٩٣٩) ساعدت على فشل العصبة فى أهم قضية قامت من أجلها وهى قضية السلام العالمى حيث أنها كانت غير قادرة على فرض كلمتها على الدول الكبرى إذا كانت إحداها طرفًا فى مشكلة تعرض السلام العالمى للخطر، وكانت العصبة ناجحة فقط فى العديد من المشاكل التى كانت تقع بين الدول الصغيرة.

وأيا كانت عوامل النجاح والفشل فإن نظرية كلمنصو ولويد جورج بشأنها هى التى تفوقت وسيطرت على عمل العصبة بينما انسحبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من العصبة وآثرت العزلة على المشاركة فى السياسات الأوروبية ففقدت العصبة بذلك القوى التى كانت كفيلة بأن تفرض نفسها على كل من بريطانيا وفرنسا.

ورغم الآمال العريضة التى علقت على قيام العصبة فإنها بحكم تكوينها لم تكن قادرة على حفظ السلام، فالولايات المتحدة الأمريكية الداعية إلى إنشاء العصبة المتحمسة لها لم تشترك فى غضونيها وذلك لعدة أسباب[clviii]:

١- أن العصبة كانت تمثل مجموعة الدول المنتصرة ومن يدور فى فلكها، كما أنها كانت أوروبية الصبغة، ولم تكن تمثل دول العالم تمثيلاً حقيقيًا.

٢- اعترض الشيوخ الأمريكيون الذين ينتسبون إلى أصل أيرلندى أو ألمانى على نص المادة العاشرة من الميثاق وكانت تتضمن سلامة أراضى أعضاء العصبة ورفضوا الإبقاء على مادة تضمن تفوق بريطانيا، فالإمبراطورية البريطانية لها خمسة أصوات، وللولايات

المتحدة صوت واحد، وما كان هذا يرضى شيوخ الولايات المتحدة، لأنه مهما قيل عن استقلال كندا وجنوب أفريقيا واستراليا ونيوزيلندا فهى جميعًا أعضاء فى الإمبراطورية البريطانية لا جدال فى ذلك. وعلاوة على ذلك كان الأمريكيون يميلون إلى اتباع سياسة العزلة من جديد والاهتمام بشئونهم الخاصة.

٣- لم تمثل العصبة سوى أربع وأربعين دولة معظمها أوروبية وظلت روسيا بعيدة عنها رغم أنها لم تكن من الدول الأعداء. كذلك أبعدت ألمانيا وتركيا وحلفائهما بحجة أنهم لم يبلغوا بعد مرتبة النضوج السياسى من الناحية الدولية.

وهكذا نفذت المعاهدة والعصبة دون اشتراك الولايات المتحدة، ولقد اتصل اسم عصبة الأمم باسم الرئيس ولسن، فجاء امتناع الولايات المتحدة عن الانضمام إليها ضربة كبيرة لنفوذ العصبة ومستقبلها. والمسئول عن قتل العصبة ولسن نفسه إلى حد ما، لأنه لم يتصرف التصرف المناسب لانجاح المشروع، ولعدم اعتداله ولعدم مرونته فى قبول بعض التعديلات التى أشير بها عليه، وجانب من المسئولية يقع على مجلس الشيوخ الذى طالب بإدخال تعديلات كبيرة أفقدت مشروع العصبة قيمته. وربما كان من أسباب فشل ولسن أنه لم يبين للشعب الأمريكى حقيقة الدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تدخل الحرب، وهى أن للولايات المتحدة مصالح حيوية فى منع ألمانيا من قهر أوروبا والسيطرة على الأطلنطى والاتحاد مع اليابان فى المحيط الهادى، ولكن ولسن جعل لأسباب دخول الولايات المتحدة صفة شرعية أخلاقية، وقال أن أمريكا دخلت الحرب لجعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية، وهكذا أصبحت العصبة لا تضم كل الدول الكبرى، فلم تنعم بنفوذ سياسى كبير، وفقدت مظهر العالمية أهم مظهر لها. وإذا كانت الولايات المتحدة لم توافق على العصبة، فإنها لم تقبل أيضًا معاهدة فرساى، واضطرت إلى عقد معاهدة منفردة مع ألمانيا فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٢١.

على أية حال عقدت عصبة الأمم اجتماعها الأول بجنيف فى نوفمبر ١٩٢٠، وحضر هذا الاجتماع ممثلو اثنين وأربعين دولة ثم ازداد عددهم التى ستين دولة عام ١٩٣٤، وسمح لألمانيا وحليفاتها السابقات بالانضمام إلى العصبة، وأعطيت ألمانيا عند انضمامها عام ١٩٢٦ كرسيًا دائمًا فى مجلس العصبة، وهو الكرسى الذى ظل شاغرًا لعدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة وفى عام ١٩٢٢ زيد عدد الكراسى غير الدائمة من أربعة إلى ستة نتيجة لضغط الدول الأعضاء الصغرى ثم زيد هذا العدد إلى تسعة كراسى دائمة فى عام ١٩٢٦، ولقد تمكنت العصبة فى بدء حياتها من حل بعض المشكلات التى هددت السلام بين بعض الدول الصغرى. لكن من الملاحظ أن نفوذ العصبة كان ضيئلاً فى الخلافات التى نشبت بين بعض الدول الكبرى، وفى حقيقة الأمر أن ضعف العصبة لم يكن ناجمًا عن نقص تنظمها، أدخلل فى صرحها، وإنما رجع إلى حد كبير إلى عدم ولاء الدول الكبرى لتعداتها، ورغبتها فى اتخاذ عصبة الأمم وسيلة لتحقيق مراميها السياسية[clix].

٣- آثار الحرب اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا

خلال الحرب العالمية الأولى نفذت الدول سياسة توجيه قدراتها الاقتصادية لخدمة متطلبات الحرب، وطالت هذه الحرب، وأنهكت معها اقتصاديات أوروبا، وظهرت نظم وأساليب للسيطرة على الإنتاج تخالف كثيرًا تلك التى كانت موجودة قبل ١٩١٤. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، كان الناس يتصورون أن الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم أمر ميسور. بينما كان فى الواقع أمرًا معقدًا جدًا، حتى بالنسبة للدولة المنتصرة نفسها. ولهذا ظلت آثار الإنهاك بادية على أوروبا لفترة ليست بالقصيرة بعد الحرب. ومما ضاعف من متاعب ما بعد الحرب، النقص الشديد الذى منيت به الشعوب المقاتلة فى عدد الشباب العامل الذى سقط الملايين منه فى ميادين الحرب، بينما كانت أوروبا حينذاك فى حاجة إلى مزيد من الأيدى العاملة لإصلاح ما تخرب من الأراضى الزراعية، وما تهدم من معامل ومصانع بل ومن مدن سوى بعضها – خاصة فى فرنسا – بالأرض. وحيث أن أعدادًا ضخمة من سفن النقل التجارى قد أغرقت خلال الحرب، وأن طرق المواصلات التى دارت حولها معارك الحرب كانت مخربة، فقد واجهت أوروبا مشاكل معقدة لاستيراد حاجاتها من الخارج، بل أن عملية الاستيراد – الضرورية – كانت هى نفسها تواجه مشكلات مالية معقدة، إذ استنفدت الدول المقاتلة معظم رصيدها من الذهب فى سد حاجاتها العسكرية. واضطرها ذلك إلى إصدار أوراق نقد، سببت هى الأخرى انخفاضًا فى قيمة العملة. بينما كانت الأسعار – بسبب

ظروف الحرب قد ارتفعت بنسبة عالية. وقد ادت هذه الظروف الاقتصادية إلى أن تتجه الدول الأوروبية – بصفة عامة – إلى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى. وسياسة الاكتفاء الذاتى تؤدى إلى التقليل من حجم التجارة الدولية الأمر الذى أسهم فى تعميق الأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٢٩،

وكان ارتفاع الأسعار قد سبب تدهورًا فى حقيقة دخل العامل، ولم تستطع الحكومات أن ترفع المرتبات بما يعادل ارتفاع الأسعار، إلا أن الحاجة الماسة إلى أيدى عاملة بأعداد متزايدة وضخمة لإعادة بناء ما تهدم من مدن ومصانع وإصلاح ما تخرب من أرض أدى إلى ارتفع أجور العمال بعد الحرب، ومن ثم كانت الضريبة مركزة على أصحاب الدخول الثابتة من أمثال الموظفين وأصحاب العقارات والسندات. وإن ظهر فى مقابل هذا مجموعة من "أغنياء الحرب" أفادوا بالملايين من قيامهم بدور متعهد التموين أو وسيط لشراء الأسلحة[clx].

أما الفلاحون، فكانت البلاد التى لم تتعرض للمعارك بكثرة لا يتعرضون فيها لهزات شديدة، وإن كانت نسبة انتاج المحاصيل قد قلت بسبب التجنيد العام. أما بعد الحرب فقد أدى نجاح الثورة البلشفية فى روسيا إلى ذعر فى الدول المجاورة، وسعت حكومات هذه الدول إلى مقاومة انتشار البلشفية باتباع أساليب تكسب بها الفلاحين إلى جانبها وحيث أن الدعوة إلى تقسيم وتوزيع أراضى كبار الملاك على الفلاحين هى التى جذبت جماهير الفلاحين إلى المشاركة الإيجابية فى الثورة البلشفية، فقد أسرعت هذه الحكومات إلى توزيع أرض كبار الملاك فيها على الفلاحين، وحاولت الحكومات – قدر الإمكان – أن تكون عملية التوزيع هذه على حساب كبار الملاك الأجانب، ففى دول البلطيق وزعت أراضى بكار الملاك الألمان على الفلاحين، وفى رومانيا وزعت أراضى كبار الملاك المجريين عليهم، وأجريت عمليات توزيع للأراضى على الفلاحين فى كل من بولنده والمجر كذلك. والجدير بالذكر أنه بالرغم من ان ألمانيا خرجت مهزومة من الحرب، وأنها فقدت بعض مراكزها الصناعية المهمة، إلى جانب أسطولها التجارى رغم هذا كله لم تواجه ألمانيا مشكلات اقتصادية حادة مثل تلك التى واجهت الدول الأخرى. وذلك لأن الحرب لم تنتقل إلى قلب ألمانيا، ولأنها كانت خلاب الحرب مضطرة للاعتماد على مواردها الذاتية فقط بعجزها عن الاستيراد من الخارج بسبب الحصار البحرى المضروب عليها، ولهذا خرجت ألمانيا من الحرب غير مدينة لأحد، بعكس فرنسا وبريطانيا اللتين استدانتا بغزارة من الولايات المتحدة. حقيقة فرضت على ألمانيا تعويضات – غير محدودة – إلا أن الموقف الدولى خفف من ضخامتها وكانت تدفع بالتقسيط وليس دفعة واحدة الأمر الذى لم يعرض ألمانيا لانهيار عقب انتهاء الحرب. ومن ناحية أخرى أدى ذلك الحصار البحرى إلى أن يكتشف الألمان بديلاً لبعض المواد التى يلزم استيرادها من الخارج، ومن ذلك استخدامهم المطاط الصناعى والمواد الكيميائية والبترول والحرير الصناعى. وقد أدت هذه الاكتشافات إلى خدمة اقتصادية ألمانيا لا خلال الحرب فقط بل كذلك بعد أن وضعت أوزارها، فأعانت على التخفيف من متاعب ألمانيا ومأساتها بعد الهزيمة[clxi].

أما التغيرات الاجتماعية فيجدر أن نشير أولاً إلى أن هذه الحرب كلفت الدول المتحاربة تضحيات فى الأرواح ضخمة جدًا. وكانت خسائر روسيا فى الأرواح هى الأكثر فداحة إذ تبلغ أكثر من مليونين، وخسرت ألمانيا أقل من مليونين بقليل، وفقدت المملكة الثنائية مليونًا وربع المليون، وأما بريطانيا وإمبراطوريتها ففقدت حوالى المليون، وزادت فرنسا وإمبراطوريتها عنها بنصف مليون أما الولايات المتحدة فخسرت ١١٥ ألف جزء كبير منهم كان بسبب وباء الأنفلوانزا الذى استشرى فى أوروبا عقب الهدنة. وهكذا ذهب ضحية الحرب أكثر من عشرة ملايين كانوا زهرة شباب دولهم، وأكثر من ضعفهم كان قد سقط جريحا وكتب عليه أن يعيش مقعدًا أو عاجزًا حتى آخر حياته. ونسبة عدد الخسائر فى الأرواح إلى عدد سكان الدولة يكشف لنا عن أن الآثار التى تعرضت لها روسيا – أكثر الدول خسارة – أقل نسبيًا من تلك التى تعرضت لها ألمانيا أو فرنسا بسبب ضخامة عدد سكان روسيا وبسبب ارتفاع نوعية المواطن الألمانى عن زميله الروسى. ولكن يخفف من هذه الآثار بالنسبة لفرنسا وبريطانيا أن أعدادًا ليست بالقليلة من قتلى الحرب كانت من أبناء المستعمرات من غير الأوروبيين. وإذا قورنت الضحايا البشرية للحرب العالمية الأولى بالحروب الكبرى السابقة عليها نجد أنه لم يحدث لأوروبا أن تعرضت لمثل هذه الفداحة فى الخسائر فى الأرواح، ويقول الفرنسيون أن فرنسيا واحد كان يقتل كل دقيقة خلال الفترة الواقعة بين نشوب الحرب فى أغسطس ١٩١٤ وشباط – فبراير ١٩١٧. وكان تعرض أوروبا لهذه الخسائر فى الثروة البشرية وبين فئة معينة من الشباب بين العشرين

والأربعين بالذات أربك كثيراً من المعدلات التى كانت تسود إحصاءات الزواج والتوازن بين تعداد الذكور والإناث والمواليد وأعمار التلاميذ فى المدارس وإعمار اليد العاملة فى بعض السنوات المعينة. ولتفسير ذلك نشير إلى أن القتلى والجرحى خلال الحرب كانوا من الرجال، ومن الشباب بصفة خاصة، بينما كانت خسائر النساء قليلة جدًا، ولا تصيب الفتيات مثلا وإنما كافة الأعمار. وبذلك يكون قد أختل التوازن الاجتماعى بين الذكور والإناث، والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من ضحايا الحرب كانوا من مواليد الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكان طبيعيًا أن تهبط نسبة المواليد خلال فترة الحرب لافتراق الأزواج عن زوجاتهم، وبعد الحرب ارتفعت هذه النسبة بسرعة كبيرة ولدرجات عالية. وأثر ذلك على الحركة التعليمية وعلى اليد العاملة فيما بعد[clxii].

وبالنسبة للتعليم واجهت المدارس سنة ١٩٣٠ نقصًا فى عدد التلاميذ الذين أعمارهم بين ١١- ١٥سنة. أما من ناحية اليد العاملة، فقد وضعت السلطات الفرنسية خطتها لبناء خط ماجينو الدفاعى على أساس أن ينتهى العمل فى هذا المشروع فى ١٩٣٥ حيث أن المجندين للجيش سينقص عددهم إلى نصف العدد المطلوب فى كل سنة، وذلك خلال الفترة بين ١٩٣٤ – ١٩٣٩، وقد أثرت هذه الحرب فى سرعة منح المرأة الكثير من حقوقها فى وقت مبكر عما كان متوقعًا، فقد كانت المرأة تحصل على حقوقها ببطئ قبل وخلال الحرب. أما بعدها فكان هناك ميل واضح من جانب الحكومات لرفع كثير من القيود السياسية والاجتماعية التى كانت مفروضة عليها. ففى بريطانيا تطلبت الحرب بذل كافة الجهود وحشد كل الطاقات من أجل النصر، وحيث أن الجيوش استوعبت ملايين من الشبان أسرعت المرأة إلى أن تحل محله فى الأعمال المدنية مثل العمل فى المصانع والمتاجر وفى دواوين الحكومة والشركات وفى المستشفيات والمدارس، ومنهن من تطوعن للعمل العسكرى. وبذلك تكون المرأة قد وقفت جنبا إلى جنب مع الرجل فى الكفاح فحق لها أن تحصل على حق الانتخاب ما أن تبلغ الثلاثين من عمرها. وبذلك تكون بعض الحواجز التقليدية بين الرجل والمرأة قد انهارت. وكما ضعفت الحواجز بين الرجل والمرأة فى بريطانيا بسبب ظروف الحرب قللت هذه الظروف كذلك من الفوارق بين البرجوازية الغنية والطبقة الكادحة. بسبب اتفاق الجميع على العمل من أجل هدف واحد هو النصر النهائى على العدو، وكانوا أحيانًا أخوة سلاح داخل الخنادق الرطبة فى شمال فرنسا[clxiii].

أما عن النتائج السياسية فقد تغيرت النظم السياسية فى الروسيا وألمانيا والمجر وتركيا نتيجة للحرب تغيرات جوهرية. ففى الروسيا قامت حرب أهلية عنيفة بين الحكومة البلشفية والثائرين ضدها من أنصار تروتسكى، وواجهت تلك الحكومة عصيانًا فى أربعة مراكز رئيسية فى منطقة الفولجا وفى سيبريا وفى روسيا الجنوبية وفى منطقة البلطى. واستمرت الحرب فترة غير قصيرة تغيرت فى خلالها الكثير من النظم. وفى ألمانيا قامت ثورة الاشتراكيين فى برلين فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ منادية بالنظام الجمهورى، ونجحت فى تشكيل حكومة اشتراكية على رأسها إيبرت الذى ووجه بمعارضة شديدة من قبل العناصر البلشفية التى أطلق عليها اسم سبارتاكوس. وبعد مقاومة عنيفة تمكنت الحكومة من إخمادها. ولكنها لم تكن الثورة الأولى أو الأخيرة فقامت ثورات متعددة فى أجزاء مختلفة من ألمانيا. كان أخطرها محاولة الحكومة البافارية الاشتراكية التى تشكلت بصفة مؤقتة فى إعلان الاستقلال عن ألمانيا. ولكن بفضل جيش الأحرار الذى جندته حكومة إيبرت تمكنت من السيطرة على الموقف والقضاء على كل تلك الحركات. كذلك إذا نظرنا إلى المجر نجد اشتغال الثورة فيها فى أواخر عام ١٩١٨، تلك الثورة التى أرغمت الإمبراطور على التنازل عن العرش والمناداة بالجمهورية. وتولت الحكم حكومة مؤقتة برئاسة ميشيل كارولبى الذى حاول القيام بإصلاحات جذرية اجتماعية، معتمدًا فى ذلك تأييد الاشتراكيين. ولكن نظرًا لسوء الحالة الاقتصادية فى البلاد تمكن صحفى إسرائيلى يدعى بيلاكون بمساعدة الشيوعيين من إسقاط حكومة ميشيل كارولى فى مارس ١٩١٩ وإعلان قيام دكتاتورية الطبقة الكادحة. ولم تستطع حكومة بيلاكون الشيوعية الاستمرار نظرًا لعدم اعتراف الحلفاء بها، فسقطت. وقبض على زمام الأمور فى المجر الأميرال هورتى بعد عودة الوصى على العرش الأرشيدوق جوزيف[clxiv].

أما فى تركيا فكانت معاهدة سيفر شديدة الوطأة على الأتراك، فاحتلال الإيطاليين لبعض أجزاء من الدولة، وبقاء قوات إنجليزية وفرنسية فى منطقة المضايق رغم قسوته كان أهون على نفوسهم من احتلال اليونانيين أزمير. فقام مصطفى كمال بثورته المشهور لتحرير بلاده فى الاحتلال الأجنبى، فأقام حكومة فى أنقرة فى ٢٤ أبريل ١٩٢٠ بعد الانفصال عن حزمة القسطنطينية. ثم أخذ يعد العدة لمهاجمة اليونانيين، ونجح فى إنزال الهزيمة بهم على ضفاف نهر سقارية (٢٣ أغسطس – ١٣ سبتمبر ١٩٢١). ثم أجهز على قواتهم مرة ثانية فى ٢٦

أغسطس ١٩٢٢ ودخلت قواته أزمير. وفى مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ اضطر الحلفاء إلى قبول الانتصارات التركية، وسحب القوات الأجنبية من تركيا، وإلغاء الامتيازات الأجنبية. أما عن الدولتين الديمقراطيتين إنجلترا وفرنسا فقد خرجتا من الحرب وهما محتفظتين بنظمهما الدستورية دون أن تتعرضا للهزات العنيفة التى واجهت الدول الأخرى التى أشرنا إليها[clxv].

ومن الناحية الفكرية المذهبية فقد أسفرت الحرب عن قيام النظام الشيوعى إلى جانب النظام الرأسمالى. وظهر التناقض واضحًا بين النظامين بانعقاد المؤتمر الذى دعا إليه البلاشفة فى عام ١٩١٨ للنظر فى إيجاد الدولية الشيوعية، والمؤتمر الاشتراكى الدولى الذى انعقد فى برن فى فبراير ١٩١٩ من الاشتراكيين الإنجليز والفرنسيين. فبينما كان ينادى البلاشفة بضروة التخلى عن الديمقراطية والحرية الفردية لتدعيم سلطة الدولة، ولاسيما فى فترة التحول، كان الاشتراكيون الديمقراطيون يؤمنون بأن النظام الاشتراكى الحقيقى لا ينمو إلا فى ظل النظم الديمقراطية. وكانت أهم ظاهرة لعالم ما بعد الحرب، الاضطراب السياسى الذى أعقب التطبيق العملى لمعاهدات الصلح، فظهرت قضية دانتزيج التى انتزعت من ألمانيا لتعطى إلى بولونيا لتجد منفذًا لها على بحر البلطيق، وما يليها من الأراضى التى عرفت باسم الممر البولونى. ثم قضية روسيًا البيضاء، تلك الأراضى الواقعة بين بولونيا والروسيا، وهى مناطق اختلاط من الجنسين وقد ضمت بولونيا جزءًا منها فى حربها مع الروسيا فى عام ١٩٢٠. ثم قضية بسارابيا، وهى تلك المنطقة الواقعة على طول البحر الأسود بين نهرى الدنيسير والبروت والتى يسكنها خليط من الروس والرومانيين والألمان. وكانت تابعة للروسيا قبل الحرب، ولكن معاهدات الصلح ألحقتها برومانيا. وكذلك قضية سيليزيا العليا التى قرر الحلفاء إجراء استفتاء فيها، نظرًا لأن ثلثى السكان يتكلمون اللغة البولونية والثلث الباقى يتكلم الألمانية، وأسفرت نتيجة الاستفتاء عن ضم ألمانيا لثلثى المنطقة والبولونيين الثلث الآخر. كذلك ثارت قضية التيرول الجنوبى أو الأديج الأعلى فى شمال إيطاليا، وهى منطقة اختلاط بين العناصر الألمانية والإيطالية، وقد أعطت معاهدة فرساى وادى الاديج بما فيه الألمان لإيطاليا[clxvi].

ومن المشكلات التى ثارت أيضًا قضية فيومى والادريانيك التى تنازعتها كل من إيطاليا ويوجوسلافيا، ولم تضمها إيطاليا إليها إلا بعد جهد جهيد ومفاوضات طويلة مع الحكومة اليوجوسلافية. كذلك حركت الحرب العالمية الأولى الحركة القومية فى الهند، وكذلك فى الصين، وفى تركيا كما أشرنا من قبل[clxvii].

قائمة المراجع

- بولتن كنج: الوحدة الإيطالية، ترجمة طه باشا الهاشمى، مكتبة الأنجلو المصرية.
- حسين كامل سليم: تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة جريدة قناة السويس، القاهرة، ١٩٥٥.
- سيدنى براد شوفى، أسباب الحرب العالمية بعد فاجعة سيراجيفو، الجزء الثانى، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى.
- صلاح أحمد هريدى: أوروبا من مؤتمر فيينا حتى الحرب العالمية الثانية، بستان المعرفة، كفر الدوار، ٢٠١٠.
- عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣.
- عمر عبدالعزيز عمر: أوروبا (١٨١٥- ١٩١٩)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- فاروق عثمان أباظة: تاريخ الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- فيشر، هـ أ. ل: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (!٧٨٩ – ١٩٥٠) تعريب أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، دار المعارف بمصر، الطبعة السادسة، ١٩٦٤.
- محمد محمود السروجى: سياسة الولايات المتحدة الخارجية، الإسكندرية، ١٩٦٥.
- --------------: تاريخ أوربا الدبلوماسى، مطبعة المصرى، الإسكندرية، ١٩٦٦.
- --------------: مصر والمسألة الشرقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، مطبعة المصرى، الإسكندرية، ١٩٦٦.

(i) حسين كامل سليم: تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة جريدة قناة السويس، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٦٣– ١٦٥.

(ii) نفسه: ص١٦٧، ١٦٨.

(iii) نفسه: ص١٦٨– ١٧٠.

(iv) نفسه: ص١٧١.

(v) نفسه، ص١٧٦، ١٧٧.

(vi) نفسه: ص١٨٣– ١٩٥.

(vii) نفسه: ص٢٠٢، ٢٠٣.

(viii) نفسه: ص٢٠٥.

(ix) نفسه: ص٢٠٧.

(x) نفسه: ص٢٠٩.

(xi) نفسه: ص٢١٥.

[xii] فيشر، هـ. أ. ل: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩ – ١٩٥٠) تعريب أحمد نجيب هاشم، وديـع الضـبع، دار المعارف بمصر، الطبعة السادسة، ١٩٦٤، ص١١١، ١١٢.

[xiii] نفسه: ص١١٢.

[xiv] نفسه: ص١١٣.

[xv] نفسه: ص١١٤.

[xvi] فاروق عثمان أباظة: تاريخ الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٣٤٣.

[xvii] عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص١٣٨.

[xviii] نفسه: ص١٣٩.

[xix] نفسه: ص١٤٠.

[xx] نفسه: ص١٤٠– ١٤٣.

[xxi] نفسه: ص١٤٣– ١٤٥.

[xxii] عمر عبدالعزيز عمر: أوروبا (١٨١٥– ١٩١٩)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٥٠، ٥١.

[xxiii] نفسه: ص٥١– ٥٤.

[xxiv] نفسه: ص٥٥، ٥٦.

[xxv] نفسه: ص٥٧، ٥٨.

[xxvi] عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص١٤٩، ١٥٠.

[xxvii] نفسه: ص١٥٠، ١٥١.

[xxviii] عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٦٣.

[xxix] نفسه: ص٦٥، ٦٦.

[xxx] نفسه: ص٦٧.

[xxxi] نفسه: ص٦٨، ٦٩.

[xxxii] عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص١٦٠، ١٦١.

[xxxiii] نفسه: ص١٦١، ١٦٢.

[xxxiv] نفسه: ص١٦٢، ١٦٣.

[xxxv] نفسه: ص١٦٣، ١٦٤.

[xxxvi] نفسه: ص١٦٥.

[xxxvii] صلاح أحمد هريدى: أوروبا من مؤتمر فيينا حتى الحرب العالمية الثانية، بستان المعرفة، كفـر الـدوار، ٢٠١٠، ص١٣٣– ١٣٥.

[xxxviii] فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص٣٥٣، ٣٥٤.

(xxxix) محمد محمود السروجى: مصر والمسألة الشرقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشـر، مطبعـة المصـرى، الإسكندرية، ١٩٦٦، ص٥، ٦.

(xl) نفسه: ص٦، ٧.

(xli) نفسه: ص٧، ٨.

(xlii) نفسه: ص٨، ٩.

(xliii) نفسه: ص١٠.

(xliv) نفسه: ص١١.

(xlv) نفسه: ص١٢، ١٣.

(xlvi) نفسه: ص١٣.

(xlvii) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٣٣.

(xlviii) نفسه: ص٢٣٣.

(xlix) نفسه: ص٢٣٤.

(l) نفسه: ص٢٣٥.

(li) محمد محمود السروجى: المرجع السابق، ص١٨.

(lii) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٣٦.

(liii) نفسه: ص٢٣٦.

(liv) نفسه: ص٢٣٦، ٢٣٧.

(lv) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السبق، ص١٤٩، ١٥٠.

(lvi) نفسه: ص١٥٠، ١٥١.

(lvii) محمد محمود السروجى: المرجع السابق، ص١٨، ١٩.

(lviii) نفسه: ص٢٠.

(lix) نفسه: ص٢١.

(lx) نفسه: ص٢٢.

(lxi) نفسه: ص٢٣.

(lxii) نفسه: ص٢٣- ٢٥.

(lxiii) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٤١، ٢٤٢.

(lxiv) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٤٥، ٢٤٦.

(lxv) نفسه: ص٢٤٦، ٢٤٧.

(lxvi) نفسه: ص٢٤٧.

(lxvii) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص١٧٠، ١٧١.

(lxviii) نفسه: ص١٧٤- ١٧٦.

(lxix) نفسه: ص١٧٦.

(lxx) نفسه: ص١٧٧- ١٧٨.

(lxxi) نفسه: ص١٧٨، ١٧٩.

(lxxii) نفسه: ص١٨٠، ١٨١.

(lxxiii) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص١٨٢، ١٨٣؛ وانظر أيضًا بولتن كنج: الوحدة الإيطالية، ترجمة طه باشا الهاشمى، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٠٠- ١١٦.

(lxxiv) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٤٨، ٢٤٩.

(lxxv) نفسه: ص٢٥٠، ٢٥١.

(lxxvi) نفسه: ص٢٥١.

(lxxvii) نفسه: ص٢٥٣.

(lxxviii) نفسه: ص٢٥٤، ٢٥٥؛ وانظر أيضًا: بولتن كنج، المرجع السابق، ص٣٤٨ وما بعدها.

(lxxix) نفسه: ص٢٥٥.

(lxxx) نفسه: ص٢٥٦.

(lxxxi) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٢٠٤- ٢٠٦.

(lxxxii) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٥٧، ٢٥٨.

(lxxxiii) نفسه: ص٢٦٠.

(lxxxiv) نفسه: ص٢٦١، ٢٦٢.

(lxxxv) نفسه: ص٢٦٣.

(lxxxvi) نفسه: ص٢٦٤؛ بولتن كنج، المرجع السابق، ص٥٣١ وما بعدها.

(lxxxvii) نفسه: ص٢٦٤، ٢٦٥.

(lxxxviii) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٦٩، ٢٧٠.

(lxxxix) نفسه: ص٢٧٠.

(xc) نفسه: ص٢٧١، ٢٧٢.

(xci) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص٢١٠.

(xcii) نفسه: ص٢١٠، ٢١١.

(xciii) نفسه: ص٢١٣.

(xciv) نفسه: ص٢١٤.

(xcv) نفسه: ص٢١٤، ٢١٥.

(xcvi) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٢٦٨، ٢٦٩.

(xcvii) نفسه: ص٢٦٩، ٢٧٠.

(xcviii) نفسه: ص٢٧١.

(xcix) نفسه: ص٢٧٢.

(c) نفسه: ص٢٧ ٣، ٢٧٤.

(ci) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٨٦.

(cii) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٢٩٣، ٢٩٤.

(ciii) نفسه: ص٢٩٤.

(civ) نفسه: ص٢٩٥– ٢٩٨.

(cv) نفسه: ص٢٩٨– ٢٩٩.

(cvi) نفسه: ص٢٩٩، ٣٠٠؛ محمد محمود السروجى، المرجع السابق، ص٢٩٠– ٢٩٧.

(cvii) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص٢٥٠، ٢٥١.

(cviii) نفسه: ص٢٥١.

(cix) نفسه: ص٢٥٢.

(cx) نفسه: ص٢٥٧.

(cxi) نفسه: ص٢٥٨.

(cxii) نفسه: ص٢٥٩.

(cxiii) نفسه: ص٢٦٠.

(cxiv) نفسه: ص٢٦١.

(cxv) نفسه: ص٢٦٢.

(cxvi) محمد محمود السروجى: تاريخ أوربا الدبلوماسى، مطبعة المصرى، الإسكندرية، ١٩٦٦، ص٩٦، ٩٧.

(cxvii) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى: المرجع السابق، ص٣٢٣، ٣٢٤.

(cxviii) نفسه: ص٣٢٦، ٣٢٧.

(cxix) نفسه: ص٣٢٧، ٣٢٨.

(cxx) نفسه: ص٣٢٨.

(cxxi) نفسه: ص٣٢٩.

(cxxii) نفسه: ص٣٣٠.

(cxxiii) نفسه: ص٣٣١– ٣٣٣.

(cxxiv) نفسه: ص٣٣٥، ٣٣٦.

(cxxv) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٣٣٣.

(cxxvi) نفسه: ص٣٣٤– ٣٣٦.

(cxxvii) نفسه: ص٣٣٦.

(cxxviii) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص٢٨٦.

(cxxix) نفسه: ص٢٨٧– ٢٨٨.

(cxxx) نفسه: ص٢٨٨، ٢٨٩.

(cxxxi) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٣٤٠- ٣٤٢.

(cxxxii) عمر عبدالعزيز عمر: أوروبا (١٨١٥ – ١٩١٩)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٣٤٧، ٣٤٨.

(cxxxiii) محمد محمود السروجى: تاريخ أوروبا، ٢٥٥- ٢٥٩.

(cxxxiv) نفسه: ص٢٦٠، ٢٦١؛ سيدنى براد شوفى، أسباب الحرب العالمية بعد فاجعة سيراجيفو، الجزء الثانى، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقى، ص٥٩- ٦٣.

(cxxxv) نفسه: ص٢٦١، ٢٦٢.

(cxxxvi) نفسه: ص٢٦٤- ٢٦٥.

(cxxxvii) نفسه: ص٢٦٦.

(cxxxviii) المرجع السابق، ص٢٦٧، ٢٦٨؛ عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٣٦٨.

(cxxxix) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٣٦٨- ٣٧١.

(cxl) نفسه: ص٣٧٥- ٣٧٩.

(cxli) نفسه: ص٣٧٩- ٣٨٣

(cxlii) نفسه: ص٣٨٤- ٣٨٦.

(cxliii) نفسه: ص٣٨٦، ٣٨٧.

(cxliv) نفسه: ص٣٨٨، ٣٨٩.

(cxlv) محمد محمود السروجى: تاريخ أوربا، ص٣١١، ٣١٢.

(cxlvi) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى، المرجع السابق، ص٤٧٣- ٤٧٤.

(cxlvii) نفسه: ص٤٧٧- ٤٨٤.

(cxlviii) نفسه: ص٤٨٥، ٤٨٦.

(cxlix) نفسه: ص٤٨٧، ٤٨٨.

(cl) نفسه: ص٤٨٨، ٤٨٨.

(cli) نفسه: ص٤٩٠.

(clii) نفسه: ص٤٩٠، ٤٩١.

(cliii) نفسه: ص٤٩١، ٤٩٢.

(cliv) محمد محمود السروجى: تاريخ أوروبا الدبلوماسى، ص٣١٩، ٣٢٠.

(clv) محمد محمود السروجى: سياسة الولايات المتحدة الخارجية، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص١٣١.

(clvi) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى، المرجع السابق، ص٤٩٨، ٤٩٩.

(clvii) نفسه: ص٤٩٩، ٥٠٠.

(clviii) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق، ص٤٠٤، ٤٠٥.

(clix) نفسه: ص٤٠٧- ٤٠٨.

(clx) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعى، المرجع السابق، ص٥٠٢، ٥٠٣.

(clxi) نفسه: ص٥٠٤.

(clxii) نفسه: ص٥٠٥، ٥٠٦.

(clxiii) نفسه: ص٥٠٦.

(clxiv) محمد محمود السروجى: تاريخ أوربا، ص٣٢٢، ٣٢٣.

(clxv) نفسه: ص٣٢٣.

(clxvi) نفسه: ص٣٢٤.

(clxvii) نفسه: ص٣٢٥.